



سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (٤٠)

القواعد المثلى

في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى

بقلم

فضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

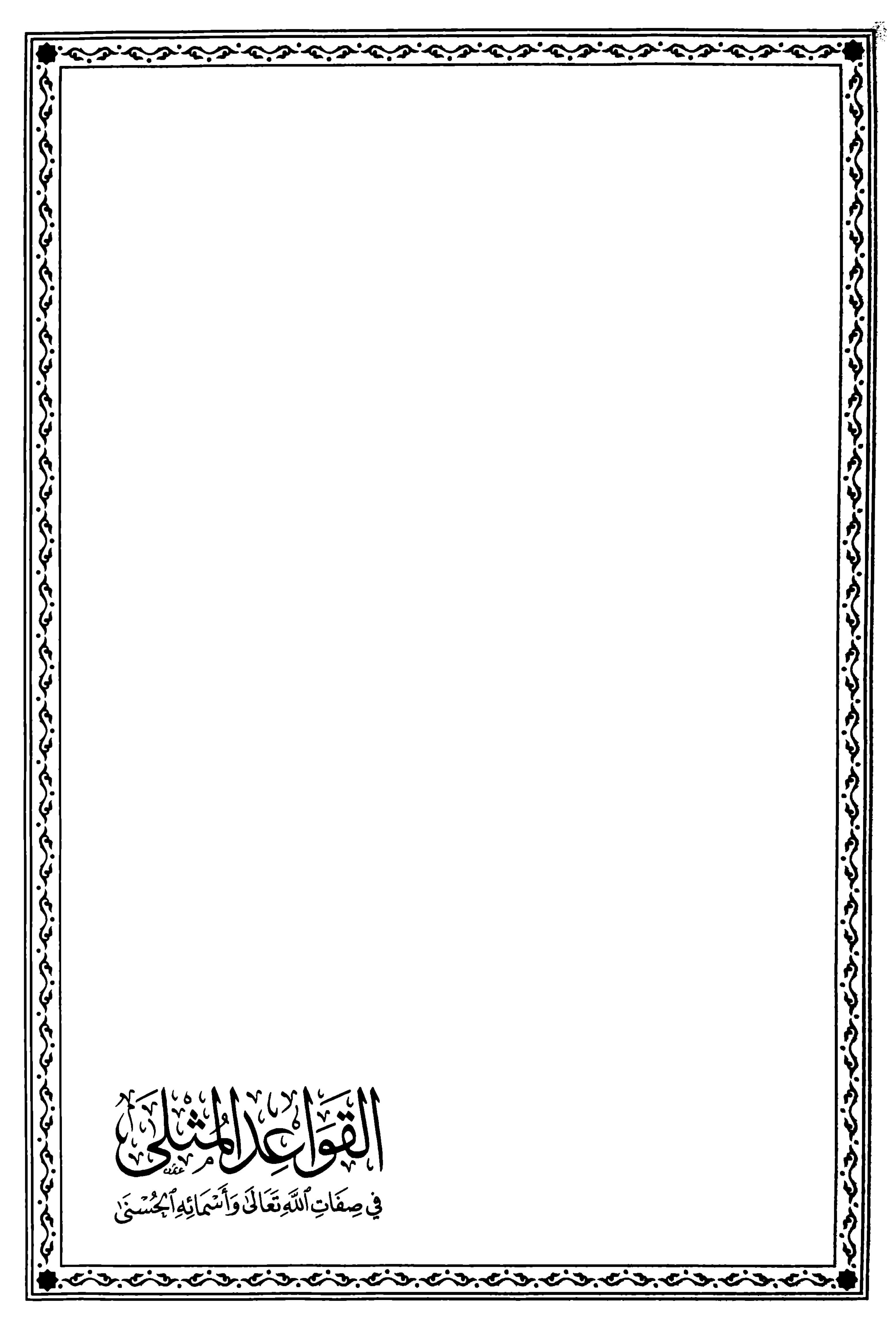


من إصدارات

مؤسسة الشيخ

محمد بن صالح العثيمين

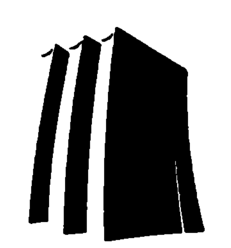
الخيرية


القواعد المثلى
في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية ، ١٤٣٥هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العثيمين ، محمد بن صالح
القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ./ محمد بن صالح العثيمين
- ط١٢- الرياض ، ١٤٣٥هـ
١١٢ص ؛ ١٧×٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين ؛ ٤٠)
ردمك: ٥-٧٨-٨٠٣٦-٦٠٣-٩٧٨
١ - الأسماء والصفات . ٢- الألوهية . أ . العنوان ب . السلسلة
ديوي ٢٤١ ٥٥٥٩/ ١٤٣٥

رقم الإيداع: ٥٥٥٩/ ١٤٣٥
ردمك: ٥-٧٨-٨٠٣٦-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الثانية عشرة
١٤٤٣هـ



يُطلب الكتاب من:
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية
المملكة العربية السعودية
القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص . ب : ١٩٢٩
هاتف : ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ : ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩
جوّال : ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧- جوّال المبيعات : ٠٥٠٠٧٣٣٧٦٦
www.binothaimeen.net
info@binothaimeen.com

رقم الإيداع في دار الكتب المصرية ٩٦٩٩ / ٢٠١٤
الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية
دار الذَّرّة الدولية للطباعة والتوزيع
١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .
هاتف وفاكس : ٢٢٧٢٠٥٥٢- محمول : ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (٤٠)

القواعد المثلى

في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى

بقلم

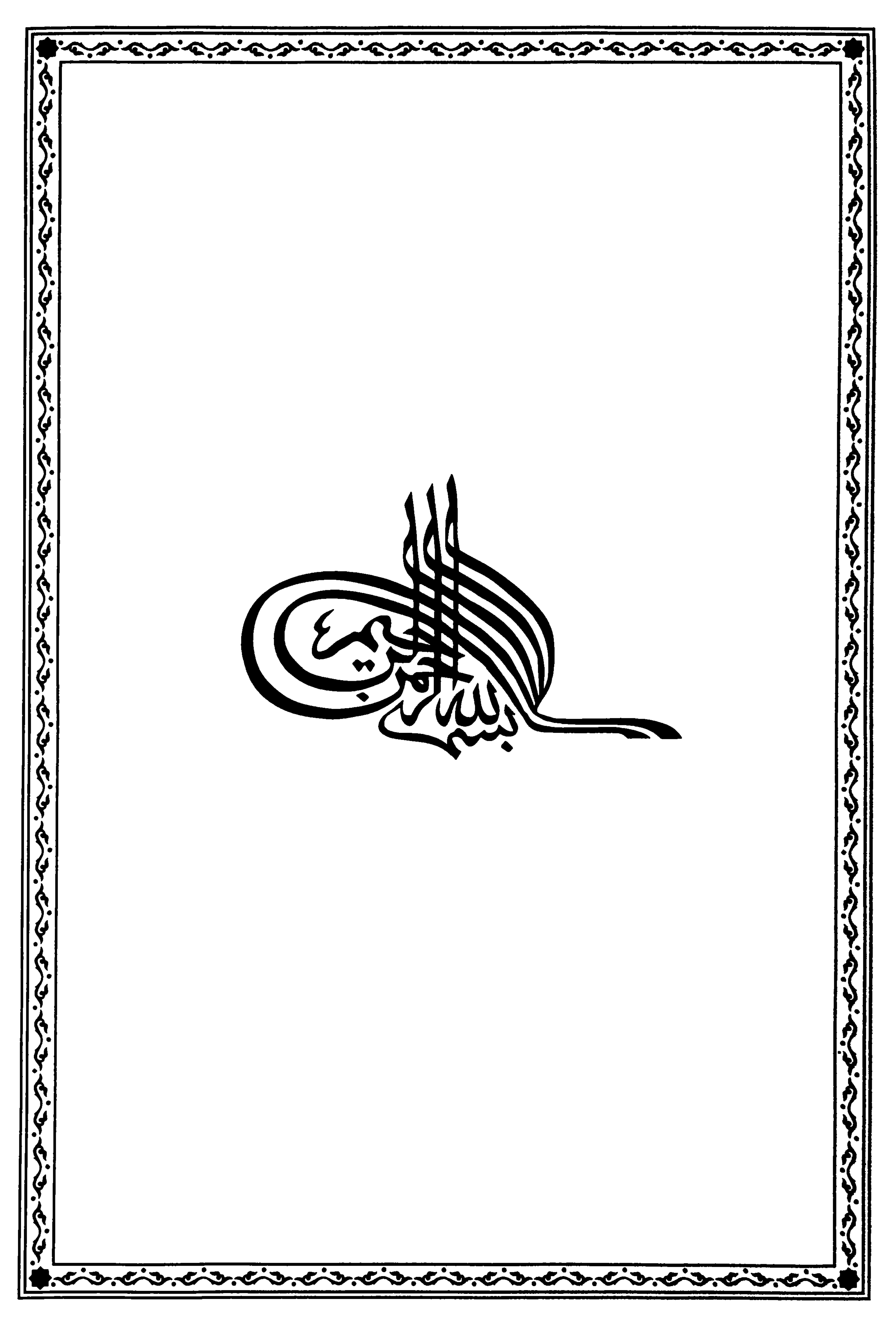
فضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية


بسم الله الرحمن الرحيم

القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى
بقلم
محمد الصالح العثيمين

١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان وسلم تسليما.

وبعد: فإن الإيمان بأسماء الله وصفاته أحد أركان الإيمان بالله تعالى وهي الإيمان بوجود الله تعالى والإيمان بربوبيته والإيمان بألوهيته والإيمان بأسمائه وصفاته.

وتوحيد الله به أحد أقسام التوحيد الثلاثة: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات.

فمنزلته في الدين عالية وأهميته عظيمة ولا يمكن أحداً أن يعبد الله على الوجه الأكمل حتى يكون على علم بأسماء الله تعالى وصفاته ليعبده على بصيرة قال الله تعالى: (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها) وهذا يشمل دعاء المسألة ودعاء العبادة.

فدعاء المسألة أن تقدم بين يدي مطلوبك من أسماء الله تعالى ما يكون مناسباً مثل أن تقول: يا غفور اغفر لي ويا رحيم ارحمني ويا حفيظ احفظني ونحو ذلك.

ودعاء العبادة أن تتعبد لله تعالى بمقتضى هذه الأسماء فتقوم بالتوبة إليه لأنه التواب وتذكره بلسانك لأنه السميع وتتعبد له بجوارحك لأنه البصير. وتخشاه في السر لأنه اللطيف الخبير وهكذا.

ومن أجل منزلته هذه ومن أجل كلام الناس فيه بالحق تارة وبالباطل الناشئ عن الجهل أو التعصب تارة أخرى أحببت أن أكتب فيه ما تيسر من القواعد راجياً من الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه موافقاً لمرضاته نافعاً لعباده.

وسميته (القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى)

قواعد في أسماء الله تعالى

القاعدة الأولى: أسماء الله تعالى كلها حسنى أي بالغة في الحسن غايته قال الله تعالى (ولله الأسماء الحسنى) وذلك لأنها متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه لا احتمالاً ولا تقديراً.

مثال ذلك: (الحي) اسم من أسماء الله تعالى متضمن للحياة الكاملة التي لم تسبق بعدم ولا يلحقها زوال. الحياة المستلزمة لكمال الصفات من العلم والقدرة والسمع والبصر وغيرها

الصفحة الأولى من المتن بقلم فضيلة الشيخ المؤلف رحمه الله تعالى

صلى الله عليه وسلم قال الله . إلى أن قال : فإن هؤلاء لا يكفرون حتى تقوم عليهم الحجة بالرسالة كما قال الله تعالى (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) وقد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان . انتهى

وبهذا اعلم أن المقالة أو الفعلة قد تكون كفراً أو فسقاً ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافراً أو فاسقاً إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق أو وجود مانع شرعي يمنع منه .

لكن من تبين له الحق فأصر على مخالفته تبعاً لاعتقاد كان يعتقده أو متبوع كان يعظمه أو دنيا كان يؤثرها فإنه يستحق ما تقتضيه تلك المخالفة من كفر أو فسوق . فعلى المؤمن أن يبني معتقده وعمله على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فيجعلهما إماماً له يستضيء بنورهما ويسير على منهاجهما فإن ذلك هو الصراط المستقيم الذي أمر الله تعالى به في قوله (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون)

وليتجنب ما يسلكه بعض الناس من كونه يبني معتقده أو عمله على مذهب معين فإذا رأى نصوص الكتاب والسنة على خلافه حاول صرف هذه النصوص إلى ما يوافق ذلك المذهب على وجوه متعسفة فيجعل الكتاب والسنة تابعين لا متبوعين وما سواهما إماماً لا تابعاً وهذه طريق من طرق أصحاب الهوى لا أتباع الهدى وقد ذم الله هذه الطريق في قوله (ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن بل أتيناهم بذكرهم فهم عن ذكرهم معرضون) .

والناظر في مسالك الناس في هذا الباب يرى العجب العجاب ويعرف شدة افتقاره إلى اللجوء إلى ربه في سؤال الهداية والثبات على الحق والاستعاذة من الضلال والانحراف .

ومن سأل الله تعالى بصدق وافتقار إليه عالماً بغنى ربه عنه وافتقاره هو إلى ربه فهو حري أن يستجيب الله تعالى له سؤله يقول الله تعالى (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون) .

فنسأل الله تعالى أن يجعلنا ممن رأى الحق حقاً واتبعه ورأى الباطل باطلاً واجتنبه وأن يجعلنا هداة مهتدين وصلحاء مصلحين وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا ويهب لنا منه رحمة إنه هو الوهاب . والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على نبي الرحمة وهادي الأمة إلى صراط العزيز الحميد بإذن ربهم وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

تم في اليوم الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٣٨٠ هـ

بقلم مؤلفه الفقير إلى الله محمد الصالح العثيمين

الصفحة الأخيرة من المتن بقلم فضيلة الشيخ المؤلف رحمه الله تعالى

تَقْدِيمٌ لسَمَاحَةِ الشَّيخِ العلَّامةِ
عَبْدِ العَزِيزِ بنِ عَبْدِ اللهِ، ابنِ بَازٍ
رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

الحمدُ للهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رَسُولِ اللهِ، وعَلَى آلِهِ وأصحَابِهِ، ومَنِ اهْتدَى بهُدَاهُ.

أمَّا بعْدُ: فقد اطَّلعتُ على المُؤلَّف القيِّم الَّذِي كَتبَهُ صَاحِبُ الفَضيلَةِ العلَّامةُ أخونا الشَّيخُ مُحمَّدُ بنُ صَالحِ العُثَيْمِين، في الأسماءِ والصِّفات، وسمَّاهُ: (القَواعد المُثلَى فِي صِفَاتِ اللهِ تعَالَى وأسمائِهِ الحُسنَى)، وسمِعْتُهُ من أوَّلِـهِ إِلَى آخـرِهِ، فألفيْتُهُ كِتابًا جَلِيلًا، قَدِ اشتمَلَ علَى بيَانِ عقيدَةِ السَّلَف الصَّالح في أسماء اللهِ وصِفَاتِهِ، كَما اشتمَلَ علَى قَواعِدَ عظيمَةٍ، وفوائِدَ جمَّةٍ فِي بَابِ الأسماءِ والصِّفَاتِ.

وأوضَحَ معنَى المعيَّة الوارِدَةِ في كِتَابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ الخاصَّةِ والعامَّةِ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ، وأنَّها حقٌّ على حقيقَتِهَا، لَا تَقتَضِي امتِزَاجًا واختلَاطًا بالمُخلوقِينَ، بَلْ هُوَ سُبحَانَهُ فَوقَ عَرشِهِ كَما أَخْبَرَ عَنْ نفسِهِ، وكَما يَلِيقُ بجلَالِهِ سُبحَانَهُ، وإنَّما تَقْتَضِي عِلْمَهُ واطِّلَاعَهُ وإحاطَتَهُ بِهِم، وسماعَهُ لأقوالِهِم وحركَاتِهِم، وبصرَهُ بأحوالِهِم وضَمائِرهِم، وحِفْظَه وكلاءَتَهُ لرُسلِهِ وأوليائِهِ المُؤمنينَ، ونَصْرَهُ لهُمْ، وتوفيقَهُ لهُمْ؛ إِلَى غيرِ ذَلِكَ ممَّا تقتضِيهِ المعيَّةُ العَامَّةُ والخاصَّةُ مِنَ المعَانِي الجليلَةِ، والحقائِقِ الثَّابتَةِ للهِ سبحَانَهُ.

كَمَا اشْتَمَلَ عَلَى إنكَارِ قولِ أهلِ التَّعطِيل، والتَّشبِيه، والتَّمثيلِ، وأهل الحُلولِ والاتِّحَادِ.

فجزَاهُ اللهُ خيرًا، وضَاعَفَ مَثُوبَتَهُ، وزادَنَا وإيَّاه عِلْمًا وهدًى وتَوفِيقًا، ونفَعَ بكتابِه القُرَّاءَ وسائِرَ المُسلمينَ، إنَّهُ وليُّ ذَلِكَ، والقَادِرُ عليه.

قالَـهُ مُمليهِ الفقِيرُ إلَى اللهِ تعَالَـى: عبدُ العَزِيزِ بنُ عبدِ اللهِ ابنُ بازٍ، سامَحَـهُ اللهُ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ عَلَى نبيِّنَا مُحمَّدٍ، وآلِهِ وصحْبِهِ.

٥/١١/١٤٠٤هـ

عبدُ العَزِيزِ بنُ عبدِ اللهِ، ابنُ بَازٍ

الرَّئيسُ العَامُّ لإدَارَةِ البُحُوثِ العلميَّةِ والإفتَاءِ

والدَّعوَةِ والإرشَادِ

* * *

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ، نَحمدُهُ، ونستَعِينُهُ، ونَستغْفِرُهُ، ونَتُوبُ إلَيْهِ، ونَعُوذُ باللهِ مِنْ شُرورِ أنفسِنَا، ومِنْ سيِّئَاتِ أعمالِنَا، مَنْ يهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، ومَنْ يُضلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وأشهَدُ أنْ لا إلَهَ إلَّا اللهُ، وحدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وأشهَدُ أنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ، صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وأصحَابِهِ، ومَنْ تَبِعَهُمْ بإحْسَانٍ، وسلَّمَ تسلِيمًا، وبعْدُ:

فإِنَّ الإِيمانَ بأسْماءِ اللهِ وصِفَاتِهِ أحَدُ أركَانِ الإيمانِ باللهِ تعالَى، وهِيَ: الإيمانُ بوُجودِ اللهِ تعالَى، والإِيمانُ بربوبيَّتِهِ، والإيمانُ بأُلوهيَّتِهِ، والإيمانُ بأسمائِهِ وصِفَاتِهِ.

وتَوحِيدُ اللهِ بِهِ أحَدُ أقسَامِ التَّوحِيدِ الثَّلَاثَةِ: تَوحِيدِ الرُّبوبيَّةِ، وتوحيدِ الأُلوهيَّةِ، وتوحِيدِ الأسْماءِ والصِّفَاتِ، فمنْزِلَتُهُ فِي الدِّينِ عَالِيَةٌ، وأهمِّيَّتُهُ عظِيمَةٌ، ولَا يُمكِنُ أنَّ أحَدًا يَعبُدُ اللهَ عَلَى الوَجْهِ الأكْمَلِ حتَّى يكُونَ عَلَى عِلْمٍ بأسْماءِ اللهِ تعالَى وصفَاتِهِ؛ ليَعْبُدَهُ عَلَى بَصِيرَةٍ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]، وَهذا يشْمَلُ دُعَاءَ المسألَةِ، ودُعَاءَ العِبَادَةِ.

فدُعَاءُ المسأَلَةِ: أنْ تُقدِّمَ بينَ يَدَيْ مَطلُوبِكَ مِنْ أسْماءِ اللهِ تعَالَى مَا يكُونُ مُناسِبًا، مثلُ: أَنْ تَقُولَ: يَا غَفُورُ، اغفِرْ لِي. ويَا رَحِيمُ، ارْحَمْنِي. ويَا حَفِيظُ، احْفَظْنِي. ونحْوِ ذَلِكَ.

ودُعَاءُ العِبَادَةِ: أنْ تَتَعبَّدَ للهِ تَعَالَى بمُقْتَضَى هَذِهِ الأسْماءِ، فتَقُومَ بالتَّوبَةِ إِلَيْهِ؛ لأنَّهُ التَّوَّابُ، وتَذْكُرَهُ بِلِسَانِكَ؛ لأنَّهُ السَّميعُ، وتَتَعبَّدَ لَهُ بجَوَارِحِكَ؛ لأنَّهُ البَصِيرُ، وتَخْشَاهُ فِي السِّرِّ؛ لأنَّهُ اللَّطيفُ الخَبِيرُ، وهكَذَا.

ومِن أَجْلِ مَنزِلَتِهِ هَذِهِ، ومِنْ أَجْلِ كَلَامِ النَّاسِ فِيهِ بالحَقِّ تَارَةً، وبالبَاطِلِ النَّاشِئِ عَنِ الجَهْلِ أوِ التَّعصُّبِ تارَةً أُخْرَى، أحببْتُ أَنْ أَكْتُبَ فِيهِ مَا تَيسَّرَ مِنَ القَواعِدِ، رَاجِيًا مِنَ اللهِ تعَالَى أن يَجْعَلَ عَمَلي خَالِصًا لوجْهِهِ، مُوافِقًا لمَرْضَاتِهِ، نَافِعًا لعِبَادِهِ، وسَمَّيتُه: (القواعِد المُثلَى فِي صِفَاتِ اللهِ تعَالَى وأسمائِهِ الحُسنَى).

المُؤَلِّف

* * *

قَوَاعِدُ في أَسْمَاءِ اللهِ تعالى

القاعِدَةُ الأُولَى: أسمَاءُ اللهِ تَعَالَى كُلُّها حُسْنَى، أي: بَالِغَةٌ في الحُسْن غَايتَهُ، قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]، وذَلِكَ لأنَّهَا مُتضمِّنَةٌ لِصِفَاتٍ كَامِلَةٍ لَا نَقْصَ فِيهَا بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، لا احتمالًا، ولا تَقْدِيرًا.

مثالُ ذَلِكَ: (الحيُّ) اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تعَالَى، مُتَضمِّنٌ للحَيَاةِ الكَامِلَةِ الَّتِي لَمْ تُسبَقْ بعَدَمٍ، وَلَا يَلحَقُهَا زَوَالٌ، الحيَاةِ المُستلزمَةِ لكَمَال الصِّفَات مِنَ العِلْمِ، والقُدرَة، والسَّمْع، والبَصَر، وغَيْرِها.

وَمثالٌ آخَرُ: (العَلِيمُ) اسْمٌ مِنَ أَسْمَاءِ اللهِ، مُتضمِّنٌ للعِلْمِ الكَامِلِ الَّذِي لَمْ يُسبَقْ بجَهْلٍ، ولَا يلحَقُهُ نسيَانٌ.

قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَـٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥٢]، العلْمِ الوَاسِعِ المُحيطِ بكُلِّ شَيْءٍ جُمْلَةً وتَفْصِيلًا، سواءٌ مَا يَتعلَّقُ بأفعَالِهِ أو أفعَالِ خَلْقِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَـٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩]، ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [هود:٦]، ﴿يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [التغابن:٤].

ومثَالٌ ثَالِثٌ: (الرَّحمنُ) اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تعَالَى، مُتضمِّنٌ للرَّحمَةِ الكَامِلَةِ الَّتِي

قَالَ عنْهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَلَّـهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا»[1]، يَعنِي: أُمَّ صَبيٍّ وَجدَتْهُ فِي السَّبيِ، فأَخَذَتْهُ وأَلْصَقَتْهُ ببطْنِهَا وأرْضَعَتْهُ، ومُتضمِّنٌ أيضًا للرَّحمَةِ الوَاسِعَةِ الَّتِي قَالَ اللهُ عَنْهَا: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف:١٥٦]، وَقَالَ عَنْ دُعَاءِ المَلَائكَةِ للمُؤمِنينَ: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧].

والحُسْنُ في أَسْمَاءِ اللهِ تعَالَى يَكُونُ باعْتِبَارِ كُلِّ اسْمٍ عَلَى انْفِرَادِهِ، ويَكُونُ باعْتِبَارِ جَمْعِهِ إِلَى غَيرِهِ، فيَحْصُلُ بجَمع الاسْمِ إلى الآخَرِ كمالٌ فوقَ كمالٍ.

مثَالُ ذَلِكَ: (العَزِيزُ الحَكِيمُ)، فإِنَّ اللهَ تعَالَى يَجْمَعُ بَيْنَهُما في القُرآنِ كَثِيرًا، فيَكُونُ كلٌّ منهُمَا دَالًّا عَلَى الكَمَالِ الخَاصِّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ، وهُوَ العِزَّةُ في العَزِيزِ، والحُكم والحِكمَة في الحَكِيم، والجَمْعُ بينَهُما دالٌّ على كَمالٍ آخَرَ، وهُوَ أنَّ عِزَّتَهُ تَعَالَى مَقْرُونَةٌ بالحِكْمَةِ، فعِزَّتُهُ لَا تَقْتَضِي ظُلْمًا وجَورًا وسُوءَ فِعْلٍ، كَمَا قَدْ يكُونُ من أعزَّاءِ المَخلُوقِينَ؛ فإِنَّ العزيزَ مِنهُم قَدْ تأخُذُهُ العِزَّةُ بالإِثْم، فيظْلِمُ، ويَجُورُ، ويُسيءُ التَّصرُّفَ.

وكذَلِكَ حُكمُهُ تعَالَى وحِكمَتُهُ مَقرُونَانِ بالعِزِّ الكَامِلِ، بخِلَافِ حُكم المَخلُوق وحِكمَتِهِ؛ فإنَّهُما يَعْتَرِيهِما الذُّلُّ.

القَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: أسمَاءُ اللهِ تعَالَى أعْلَامٌ وأوصَافٌ؛ أعْلَامٌ باعْتِبَارِ دَلَالَتِهَا عَلَى الذَّاتِ، وأوْصَافٌ باعْتِبَارِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ المعَانِي.

وَهِيَ بالاعتبَارِ الأَوَّلِ مُتَرادِفَةٌ؛ لدَلَالَتِهَا عَلَى مُسمًّى وَاحِدٍ، وَهُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وبالاعْتِبَارِ الثَّانِي مُتبَاينَةٌ؛ لدَلَالَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَعْنَاهُ الخَاصِّ، فـ(الحيُّ، العَلِيمُ،

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله، رقم (٥٩٩٩)، ومسلم في كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله، رقم (٢٧٥٤) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

القَدِيرُ، السَّمِيعُ، البَصِيرُ، الرَّحمَنُ، الرَّحِيمُ، العزِيزُ، الحَكِيمُ) كُلُّها أسماءٌ لُمسمًّى وَاحِدٍ، وَهُوَ اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، لكِن معنَى (الحيِّ) غيرُ معنَى (العَلِيم)، ومَعْنَى (العَلِيم) غيْرُ معْنَى (القَدِير)، وهَكَذَا.

وَإِنَّمَا قُلْنَا بأنَّهَا أعْلَامٌ وأوصَافٌ؛ لدَلَالَةِ القُرآنِ عَلَيْهِ، كَمَا فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس:١٠٧]، وقولِهِ: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف:٥٨]؛ فإِنَّ الآيَةَ الثَّانيَةَ دلَّتْ عَلَى أنَّ (الرَّحيمَ) هُوَ المُتَّصِفُ بالرَّحمَةِ، ولإجْمَاعِ أهْلِ اللُّغَةِ والعُرْفِ أَنَّهُ لَا يُقَالُ: «عَلِيمٌ» إِلَّا لِمَنْ لَهُ عِلْمٌ، وَلَا: «سَمِيعٌ» إِلَّا لِمَنْ لَهُ سَمْعٌ، وَلَا: «بَصيرٌ» إِلَّا لِمَنْ لَهُ بَصَرٌ، وهذا أمْرٌ أَبْيَنُ مِنْ أنْ يَحتَاجَ إلى دَلِيلٍ.

وبهذا عُلِمَ ضَلَالُ مَنْ سَلَبُوا أسماءَ اللهِ تعَالَى معَانِيَهَا مِنْ أَهْلِ التَّعطيل، وقَالُوا: إنَّ اللهَ تعَالَى سَمِيعٌ بِلَا سَمْعٍ، وبصِيرٌ بِلَا بَصَرٍ، وعَزيزٌ بِلَا عِزَّةٍ، وهَكَذَا، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بأَنَّ ثُبوتَ الصِّفَاتِ يَستَلْزِمُ تعدُّدَ القُدمَاء.

وَهَذِهِ العِلَّةُ عليلَةٌ -بَلْ ميِّتَةٌ- لدَلَالَةِ السَّمع[1] والعَقْلِ عَلَى بُطلَانِهَا.

أَمَّا السَّمْعُ فلأنَّ اللهَ تَعَالَى وَصَفَ نَفْسَهُ بأَوْصَافٍ كَثِيرَةٍ، مَعَ أَنَّهُ الوَاحِدُ الأَحَدُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٢-١٦]، وَقَالَ تعَالَى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى:١-٥]، فَفِي هَذِهِ الآيَاتِ الكَرِيمَةِ أَوْصَافٌ كَثِيرَةٌ لموصُوفٍ وَاحِدٍ، ولَمْ يَلْزَمْ مِنْ ثُبوتِهَا تعدُّدُ القُدمَاءِ.

---

(١) السَّمْعُ هو القُرْآن والسُّنَّة، وسَيَمُرُّ بك هذا التَّعْبِيرُ كَثِيرًا، فانْتَبِهْ له. (المؤلف)

وَأَمَّا العَقْلُ فلأَنَّ الصِّفَاتِ لَيْسَتْ ذَوَاتٍ بائِنَةً مِنَ الموصُوفِ، حتَّى يلزَمَ مِنْ ثُبوتِهَا التَّعدُّدُ، وإنَّما هِيَ مِنْ صِفاتِ مَنِ اتَّصفَ بِهَا، فَهِيَ قَائِمَةٌ بِهِ، وكُلُّ مَوجُودٍ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ تَعدُّدِ صِفَاتِهِ، ففِيهِ صِفَةُ الوُجُودِ، وكَونِهِ واجِبَ الوجُودِ أَوْ مُمكِنَ الوجُودِ، وكونِهِ عَيْنًا قَائِمًا بنَفْسِهِ أَوْ وَصْفًا فِي غَيرِهِ.

وَبِهَذَا أيضًا عُلِمَ أنَّ (الدَّهْرَ) لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تعَالَى؛ لأَنَّهُ اسْمٌ جَامِدٌ، لَا يَتضَمَّنُ معنًى يُلْحِقُهُ بالأسماءِ الحُسنَى، ولأَنَّهُ اسْمٌ للوَقْتِ والزَّمَنِ، قَالَ اللهُ تَعالَى عَنْ مُنْكِرِي البَعْثِ: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية:٢٤]، يُرِيدُونَ مُرورَ اللَّيالي والأَيَّام.

فأمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ؛ يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِيَ الْأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ»(١)، فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدَّهْرَ مِن أسماءِ اللهِ تعالَى، وذَلِكَ أَنَّ الَّذِينَ يَسُبُّونَ الدَّهرَ إنَّما يُريدُونَ الزَّمانَ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ الحَوادِثِ، لا يُريدُونَ اللهَ تَعالَى، فيكُونُ معنَى قَوْلِهِ: «وَأَنَا الدَّهْرُ» ما فسَّرَهُ بقَوْلِهِ: «بِيَدِيَ الْأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ»، فهُوَ سبحَانَهُ خَالِقُ الدَّهرِ ومَا فِيهِ، وقَدْ بيَّنَ أَنَّهُ يُقَلِّبُ اللَّيلَ والنَّهارَ، وهُمَا الدَّهْرُ، ولَا يُمكِنُ أن يَكُونَ المقلِّبُ -بكَسْرِ اللَّامِ- هُوَ المُقلَّبَ بفتحِهَا، وبهذا تبَيَّنَ أَنَّهُ يمتَنِعُ أَنْ يكُونَ الدَّهْرُ فِي هذا الحَدِيثِ مُرَادًا بِهِ اللهُ تعَالَى.

القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَسْماءُ اللهِ تعالَى إِنْ دَلَّتْ عَلَى وَصْفٍ مُتعَدٍّ تَضمَّنَتْ ثَلاثَةَ أُمورٍ:

أحدُها: ثُبوتُ ذَلِكَ الاسْمِ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾، رقم (٤٨٢٦)، ومسلم في كتاب الألفاظ، باب النهي عن سب الدهر، رقم (٢٢٤٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثَّانِي: ثُبُوتُ الصِّفَةِ الَّتِي تَضمَّنَها للهِ عَزَّوَجَلَّ.

الثَّالِثُ: ثُبُوتُ حُكْمِهَا ومُقْتَضَاهَا.

ولهذا استَدَلَّ أهْلُ العلْمِ عَلى سُقُوطِ الحَدِّ عَنْ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ بالتَّوبَةِ، استدلُّوا عَلَى ذَلِكَ بقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْۖ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة:٣٤]؛ لأَنَّ مُقْتَضَى هَذَينِ الاسْمَينِ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعَالَى قَدْ غَفَرَ لَهُمْ ذُنُوبَهُمْ، ورَحِمَهُمْ بإِسْقَاطِ الحَدِّ عنهُمْ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (السَّمِيعُ)، يَتَضَمَّنُ إثبَاتَ السَّميع اسمًا للهِ تَعَالَى، وإِثْبَاتَ السَّمعِ صِفَةً لَهُ، وإثبَاتَ حُكْم ذَلِكَ ومُقْتضَاهُ، وَهُوَ أَنَّهُ يَسْمَعُ السِّرَّ والنَّجْوَى، كَمَا قَالَ تعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة:١].

وَإِنْ دلَّتْ عَلَى وَصْفٍ غَيْرِ مُتَعَدٍّ تَضمَّنَتْ أمرَينِ:

أحدُهُما: ثُبوتُ ذَلِكَ الاسْم للهِ عَزَّوَجَلَّ.

الثَّانِي: ثُبوتُ الصِّفَةِ الَّتِي تَضمَّنَهَا لله عَزَّوَجَلَّ.

مثَالُ ذَلِكَ: (الحَيُّ)، يَتضمَّنُ إثْبَاتَ الحيِّ اسْمًا للهِ عَزَّوَجَلَّ، وإِثْبَاتَ الحياةِ صِفَةً لَهُ.

القَاعِدَةُ الرَّابعَةُ: دَلَالَةُ أَسْمَاءِ اللهِ تعَالَى عَلَى ذَاتِـهِ وصِفَاتِـهِ تَكُـونُ بالمُطَابَقَةِ، وبالتَّضمُّنِ، وبالالتزَامِ.

مثَالُ ذَلِكَ: (الخَالِقُ) يَدُلُّ عَلَى ذَاتِ اللهِ، وعَلَى صِفَةِ الخَلْقِ بالمُطَابَقَةِ، ويَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وحْدَهَا وَعَلَى صِفَةِ الخَلْقِ وحْدَهَا بالتَّضمُّن، ويدُلُّ عَلَى صِفتَي العِلْمِ والقُدْرَة بالالتِزَام.

وَلِهذا لمَّا ذكَرَ اللهُ خَلْقَ السَّماواتِ والأرْضِ قَالَ: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ [الطلاق:١٢].

ودَلالَةُ الالتزَامِ مُفيدَةٌ جدًّا لطَالِبِ العِلْمِ إذَا تَدبَّرَ المعْنَى، ووَفَّقَهُ اللهُ تعالَى فَهْمَا للتَّلازُم، فإنَّهُ بذَلِكَ يَحصُلُ مِنَ الدَّليلِ الوَاحِدِ علَى مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ.

واعْلَمْ أنَّ اللَّازمَ مِنْ قَوْلِ اللهِ تعالَى، وقولِ رَسُولِهِ ﷺ، إذَا صَحَّ أَنْ يكُونَ لَازِمًا فهُوَ حَقٌّ، وذَلِكَ لأنَّ كَلَامَ اللهِ ورَسُولِهِ حَقٌّ، ولَازِمُ الحَقِّ حقٌّ، ولأنَّ اللهَ تعَالَى عَالِمٌ بِما يَكُونُ لَازِمًا مِنْ كَلَامِهِ وكَلَامِ رَسُولِهِ، فيَكُونُ مُرَادًا.

وأمَّا اللَّازمُ مِنْ قَولِ أحَدٍ سِوَى قولِ اللهِ ورَسُولِهِ فَلَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الأُولَى: أنْ يُذْكَرَ للقَائِلِ، ويلتزِمَ بِهِ، مِثْلُ: أن يَقُولَ مَنْ يَنْفِي الصِّفَاتِ الفِعليَّةَ لِمَنْ يُثْبِتُهَا: يَلْزَمُ مِنْ إثبَاتِكَ الصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةَ للهِ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ أفعَالِهِ مَا هُوَ حَادِثٌ، فيقُولُ المُثبِتُ: نَعَمْ، وأَنَا أَلْتزِمُ بذَلِكَ؛ فَإنَّ اللهَ تعالَى لَمْ يزَلْ وَلَا يَزَالُ فَعَّالًا لِما يُرِيدُ، وَلَا نَفَادَ لأقْوالِهِ وأفعَالِهِ، كَما قَالَ تَعالَى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾ [الكهف:١٠٩]، وَقَالَ: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾ [لقمان:٢٧]، وحُدُوثُ آحَادِ فِعْلِهِ تَعَالَى لَا يَسْتَلْزِمُ نقْصًا في حَقِّهِ.

الحَالُ الثَّانيَةُ: أن يُذكَرَ له، ويَمْنَعَ التَّلازُمَ بيْنَهُ وبيْنَ قولِهِ، مثلُ: أَنْ يَقُولَ النَّافِي للصِّفَاتِ لِمَن يُثبِتُهَا: يلزَمُ مِنْ إثبَاتِكَ أن يكُونَ اللهُ تعَالَى مُشَابهًا للخَلْقِ فِي صِفَاتِهِ! فيقُولُ المثبِتُ: لَا يلزَمُ ذَلِكَ؛ لأنَّ صِفَاتِ الخَالِقِ مُضَافَةٌ إلَيْهِ، لَمْ تُذْكَرْ مُطلقَةً حتَّى يُمْكِنَ مَا أَلزَمْتَ بِهِ، وعَلَى هذا فتكُونُ مختصَّةً بِهِ لائقَةً بِهِ، كَما أَنَّكَ -أيُّها النَّافي

للصِّفَاتِ- تُثْبِتُ للهِ تعَالَى ذاتًا، وتمنَعُ أنْ يكُونَ مُشَابِهًا للخَلْقِ في ذَاتِهِ، فأيُّ فرْقٍ بيْنَ الذَّاتِ والصِّفَاتِ؟!

وحُكْمُ اللَّازِمِ في هَاتَينِ الحَالَينِ ظَاهِرٌ.

الحَالُ الثَّالثَةُ: أَنْ يكُونَ اللَّازِمُ مَسكُوتًا عنْهُ، فَلَا يُذْكَرُ بالْتِزَامٍ ولَا مَنْعٍ، فحُكْمُهُ في هَذِهِ الحَالِ: أَلَّا يُنسَبَ إِلَى القَائِلِ؛ لأَنَّهُ يَحْتَملُ -لَوْ ذُكِرَ لَهُ- أَنْ يلتَزِمَ بِهِ أو يَمنَعَ التَّلازُمَ، ويَحْتَملُ -لَوْ ذُكِرَ لَهُ، فتبَيَّنَ لَهُ لُزومُهُ وَبُطلَانُه- أنْ يَرجِعَ عَنْ قولِهِ؛ لأَنَّ فسادَ اللَّازم يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ المَلْزُومِ، ولوُرودِ هذَينِ الاحتِمَالَينِ لَا يُمكِنُ الحُكْمُ بأَنَّ لَازِمَ القَوْلِ قوْلٌ.

فإِنْ قِيلَ: إذَا كَانَ هذا اللَّازمُ لازِمًا مِنْ قولِهِ لزِمَ أن يَكُونَ قَوْلًا لَهُ؛ لأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الأَصْلُ، لَا سيَّما مَعَ قُرْبِ التَّلازُمِ.

قُلْنَا: هذا مَدفُوعٌ بأَنَّ الإنسَانَ بَشَرٌ، وَلَهُ حَالَاتٌ نفسيَّةٌ وخارِجِيَّةٌ تُوجِبُ الذُّهولَ عَنِ اللَّازِمِ، فَقَدْ يَغْفُلُ، أو يَسهُو، أو يَنغَلِقُ فِكْرُهُ، أو يَقُول القَولَ في مَضايقِ المُناظَرَاتِ مِنْ غَيْرِ تفكِيرٍ في لَوازِمِهِ، ونحْوُ ذَلِكَ.

القَاعِدَةُ الخامسَةُ: أسماءُ اللهِ تعَالَى تَوقيفِيَّةٌ، لَا مَجَالَ للعَقْلِ فيهَا، وعَلَى هذا فيَجِبُ الوُقُوفُ فِيهَا عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ والسُّنَّة، فَلَا يُزادُ فِيهَا وَلَا يُنقَصُ؛ لأَنَّ العقْلَ لَا يُمكِنُه إدرَاكُ مَا يَستحقُّهُ تعَالَى مِنَ الأسماءِ، فَوَجَبَ الوُقُوفُ فِي ذَلِكَ عَلَى النَّصِّ؛ لقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦]، وقَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ

مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣]، ولأنَّ تَسْمِيَتَهُ تعالَى بِمَا لَمْ يُسمِّ بِهِ نفسَهُ، أو إنكَارَ مَا سَمَّى بِهِ نفسَهُ، جِنَايَةٌ فِي حقِّهِ تعالَى، فوَجَبَ سُلوكُ الأدَبِ فِي ذَلِكَ، والاقْتِصَارُ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ.

القَاعِدَةُ السَّادسَةُ: أسماءُ اللهِ تعالَى غيرُ محصُورةٍ بعدَدٍ مُعيَّنٍ؛ لقَولِهِ ﷺ في الحدِيثِ المَشهُورِ: «أَسَأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ...» الحديثَ، رَوَاهُ أحمَدُ وابْنُ حِبَّانَ والحَاكِمُ، وهُوَ صَحِيحٌ[١]، وما اسْتَأْثَرَ اللهُ تَعَالَى بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ لَا يُمكِنُ لأحَدٍ حَصْرُهُ، وَلَا الإحَاطَةُ بِهِ.

فأَمَّا قَولُهُ ﷺ: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِئَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا[٢] دَخَلَ الجَنَّةَ»[٣]، فلَا يدُلُّ عَلَى حصْرِ الأسماء بهذا العَدَدِ، ولَوْ كَانَ المُرادُ الحصْرَ لكَانَتِ العِبَارَةُ: «إِنَّ أَسْمَاءَ اللهِ تِسْعَةٌ وتِسْعُونَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ» أَوْ نَحوَ ذَلِكَ.

إِذن: فمَعْنَى الحدِيثِ: أنَّ هذا العَدَدَ مِنْ شأنِهِ أنَّ مَنْ أحصَاهُ دَخَلَ الجَنَّةَ، وَعلَى هَذَا فيَكُونُ قولُهُ: «مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ» جُمْلَةً مُكمِّلَةً لِمَا قَبْلَهَا، وليسَتْ مُستقِلَّةً.

ونَظِيرُ هَذَا: أنْ تَقُولَ: «عندِي مِئَةُ دِرهَمٍ أَعْدَدْتُها للصَّدقَةِ» فإنَّه لَا يمنَعُ أن يكُونَ عندَكَ دَرَاهِمُ أُخرَى لَمْ تُعِدَّهَا للصَّدقَةِ.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٩١)، وابن حبان (٣/ ٢٥٣)، والحاكم (١/ ٥٠٩).
(٢) إِحْصَاؤُها: حِفْظُها لفظًا، وفَهمُها مَعْنًى، وتَمامُه أن يَتَعَبَّد لله تعالى بمُقْتَضَاها. (المؤلف)
(٣) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب إن لله مئة اسم إلا واحدًا، رقم (٧٣٩٢)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب في أسماء الله تعالى، رقم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وَلَمْ يَصِحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَعْيِينُ هَذِهِ الأَسماءِ، والحَدِيثُ المَرْوِيُّ عنْهُ في تعيينِهَا ضَعِيفٌ[١].

قَالَ شيخُ الإسلَامِ ابْنُ تيميَّةَ فِي (الفَتَاوَى) ص٣٨٣ ج٦ مِنْ مجمُوعِ ابْنِ قَاسِمٍ: «تَعْيينُهَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ باتِّفَاقِ أهْلِ المعْرِفَةِ بحدِيثِهِ»، وقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ (ص:٣٧٩): «إِنَّ الوَلِيدَ ذَكَرَهَا عَنْ بَعْضِ شُيوخِهِ الشَّامِيينَ؛ كَمَا جَاءَ مُفسَّرًا فِي بَعْضِ طُرُقِ حدِيثِهِ» اهـ.

وقَالَ ابْنُ حجَرٍ في (فَتْح البَارِي) ص٢١٥ ج١١ ط. السَّلفيَّة: «ليسَتِ العلَّةُ عنْدَ الشَّيخَين (البُخَاريِّ ومُسْلمٍ) تَفرُّدَ الولِيدِ فقَطْ، بلِ الاختِلَافُ فيهِ، والاضطِرَابُ، وتدليسُهُ، واحتِمَالُ الإدرَاجِ» اهـ.

ولَـمَّا لَمْ يصِحَّ تعيينُهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِيهِ، ورُوِيَ عنهُمْ في ذَلِكَ أنواعٌ، وقَدْ جَمَعْتُ تسعَةً وتسعِينَ اسمًا ممَّا ظَهَرَ لِي من كِتَابِ اللهِ تعَالَى، وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ:

فمِنْ كِتَابِ اللهِ تعَالَى:

اللهُ	الأَحَدُ	الأَعْلَى	الأَكْرَمُ	الإِلَهُ	الأَوَّلُ
والآخِرُ	والظَّاهِرُ	والبَاطِنُ	البَارِئُ	البَرُّ	البَصِيرُ
التَّوَّابُ	الجبَّارُ	الحَافِظُ	الحَسِيبُ	الحَفِيظُ	الحَفِيُّ
الحقُّ المُبِينُ	الحكِيمُ	الحَلِيمُ	الحَمِيدُ	الحَيُّ	القَيُّومُ

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات، باب إن لله تسعةً وتسعين اسمًا، رقم (٣٥٠٧)، وابن ماجه في كتاب الدعاء، باب أسماء الله عزَّ وجلَّ، رقم (٣٨٦١).

الخَبِيرُ الخَالِقُ الخَلَّاقُ الرَّؤُوفُ الرَّحمَنُ الرَّحِيمُ
الرَّزَّاقُ الرَّقِيبُ السَّلامُ السَّمِيعُ الشَّاكِرُ الشَّكُورُ
الشَّهِيدُ الصَّمَدُ العَالِمُ العَزِيزُ العَظِيمُ العَلِيمُ
العَلِيُّ الغفَّارُ الغَفُورُ الغَنِيُّ الفتَّاحُ القادِرُ
القَاهِرُ القُدُّوسُ القَدِيرُ القَرِيبُ القَوِيُّ القَهَّارُ
الكَبِيرُ الكَرِيمُ اللَّطِيفُ المُؤمِنُ المُتعَالِي المُتكبِّرُ
المَتِينُ المُجِيبُ المَجِيدُ المُحِيطُ المُصوِّرُ المُقتَدِرُ
المُقِيتُ المَلِكُ المَلِيكُ المَولَى المُهيمِنُ النَّصِيرُ
الوَاحِدُ الوَارِثُ الوَاسِعُ الوَدُودُ الوَكِيلُ الوَلِيُّ
الوَهَّابُ العَفُوُّ.

وَمِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ:

الجَمِيلُ[(١)] الجَوَادُ[(٢)] الحَكَمُ[(٣)] الحَيِيُّ[(٤)] الرَّبُّ[(٥)]

---

(١) [مسلم] أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، رقم (٩١).

(٢) [أحمد والترمذي وحسنه والبيهقي في الشعب] أخرجه أحمد برقم (٢٠٨٦٠)، والترمذي: كتاب صفة القيامة، باب منه، رقم (٢٤٩٥) وحسَّنه، والبيهقي في الشعب.

(٣) [أبو داود] أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب لزوم السنة، رقم (٤٦١١).

(٤) [أحمد وأبو داود والترمذي] أخرجه أحمد برقم (١٧٥٠٩)، وأبو داود: كتاب الصلاة باب الدعاء، رقم (١٤٨٨)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب في دعاء النبي ﷺ، رقم (٣٥٥٦).

(٥) [أحمد والنسائي] أخرجه أحمد برقم (١٨٨٠٧)، والنسائي: كتاب الافتتاح، باب نوع آخر من الذكر والدعاء بين التكبير، رقم (٨٩٨).

الرَّفِيقُ[١] السُّبُّوحُ[٢] السَّيِّدُ[٣] الشَّافِي[٤] الطَّيِّبُ[٥]
القَابِضُ[٦] البَاسِطُ[٧] المُقَدِّمُ[٨] المُؤَخِّرُ[٩] المُحسِنُ[١٠]
المُعطِي[١١] المَنَّانُ[١٢] الوَتْرُ[١٣].

---

(١) [البخاري ومسلم] أخرجه البخاري: كتاب استتابة المرتدين والمعاندين، باب إذا عرض الذمي وغيره بسبّ النبي ﷺ، رقم (٦٩٢٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق، رقم (٢٥٩٣).

(٢) [مسلم] أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٧٨).

(٣) [رواه أحمد وأبو داود] أخرجه أحمد (٤/ ٢٤، ٢٥)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في كراهية التمادح، رقم (٤٨٠٦).

(٤) [البخاري] أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب دعاء العائد للمريض، رقم (٥٦٧٥).

(٥) [مسلم] أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٥).

(٦) [أبو داود] أخرجه أبو داود: كتاب البيوع، باب في التسعير، رقم (٣٤٥١).

(٧) [أبو داود] أخرجه أبو داود: باب في التسعير، رقم (٣٤٥١).

(٨) [البخاري ومسلم] أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب التهجد بالليل، رقم (١١٢٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١).

(٩) [البخاري ومسلم] أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب التهجد بالليل، رقم (١١٢٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١).

(١٠) [الطبراني في الأوسط وقال الهيثمي: رجاله ثقات] (الأوسط) (٦/ ٤٠ رقم ٥٧٣٥).

(١١) [البخاري ومسلم] أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس، باب قول الله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾، رقم (٣١١٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة، رقم (٥٩٣).

(١٢) [أبو داود والترمذي والنسائي] أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب الدعاء، رقم (١٤٩٥)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب خلق الله مائة رحمة، رقم (٣٥٤٤)، والنسائي: كتاب السهو، باب الدعاء بعد الذكر، رقم (١٣٠٠).

(١٣) [البخاري ومسلم] أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب لله مائة اسم غير واحد، رقم (٦٤١٠)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، رقم (٢٦٧٧).

تنبيه: ما كتب بين معكوفتين هو من تخريجات فضيلة الشيخ المؤلف محررة بقلمه رحمه الله.

هذا مَا اخْتَرْنَاهُ بالتَّتَبُّعِ: وَاحِدٌ وثمانُونَ اسمًا في كِتَابِ اللهِ تعالَى، وثَمانِيَةَ عَشَرَ اسمًا في سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وإِنْ كَانَ عندَنَا تَرَدُّدٌ في إِدْخَالِ (الحَفِيِّ)؛ لأَنَّهُ إِنَّما وَرَدَ مُقيَّدًا في قَولِهِ تعَالَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾ [مريم:٤٧]، وَمَا اخْتَرْنَاهُ فَهُوَ حسب علْمِنَا وفَهْمِنَا، وفوقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ، حَتَّى يَصِلَ ذَلِكَ إِلَى عَالِمِ الغَيْبِ والشَّهادَةِ وَمَنْ هُوَ بكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ(١).

القَاعِدَةُ السَّابعَةُ: الإلْحَادُ في أسماءِ اللهِ تعالَى هُوَ المَيْلُ بِهَا عَمَّا يَجِبُ فِيهَا، وهُوَ أَنْوَاعٌ:

الأَوَّلُ: أَنْ يُنكِرَ شَيْئًا مِنْهَا، أَوْ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ والأحكَامِ، كَمَا فَعَلَ أَهْلُ التَّعطِيلِ مِنَ الجهميَّةِ وغيرِهِمْ، وإِنَّما كَانَ ذَلِكَ إلحَادًا؛ لوُجوبِ الإيمَانِ بهَا، وبِمَا دَلَّتْ عليْهِ مِنَ الأحكَامِ والصِّفَاتِ اللَّائقَةِ باللهِ، فإنْكَارُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَيْلٌ بِهَا عَمَّا يَجِبُ فِيهَا.

الثَّاني: أَنْ يَجْعَلَهَا دَالَّةً عَلَى صِفَاتٍ تُشَابِهُ صِفَاتِ المخلُوقِينَ كَمَا فَعَلَ أَهْلُ التَّشْبِيه، وذَلِكَ لأَنَّ التَّشْبِيهَ مَعْنًى بَاطِلٌ لَا يُمكِنُ أن تَدُلَّ علَيْهِ النُّصُوصُ، بَلْ هِيَ دَالَّةٌ عَلَى بُطْلَانِهِ، فَجَعْلُها دَالَّةً عَلَيه مَيْلٌ بها عَمَّا يَجِبُ فِيهَا.

الثَّالِثُ: أَنْ يُسمَّى اللهُ تعالَى بِمَا لَمْ يُسَمِّ بِهِ نفسَهُ، كتَسمِيَةِ النَّصارَى لَهُ: (الأَبَ)، وتَسمِيَةِ الفَلاسِفَةِ إِيَّاهُ: (العِلَّةَ الفَاعِلَةَ)، وذَلِكَ لأَنَّ أسماءَ اللهِ تعالَى تَوقيفيَّةٌ، فتَسمِيَةُ اللهِ تعالَى بِمَا لَمْ يُسمِّ بِهِ نفسَهُ مَيْلٌ بِهَا عَمَّا يَجِبُ فِيهَا، كَمَا أَنَّ هَذِهِ الأَسماءَ الَّتِي سَمَّوه بِهَا نَفسَهَا بَاطِلَةٌ يُنزَّهُ اللهُ تعالَى عنْهَا.

---

(١) لم نَذْكُرْ الأَسْماء المُضافة، مثل: رَبِّ العالَمين، وعَالِمِ الغيْبِ والشَّهادَة، وبَدِيعِ السَّموات والأَرْضِ، وهي كَثِيرةٌ؛ لأَنَّه لم يَتبيَّن لنا أَنَّها مُرادةٌ، والعِلْمُ عِنْدَ الله تَعالى. (المؤلف)

الرَّابعُ: أَنْ يُشتقَّ مِنْ أسمائِهِ أسماءٌ للأصنامِ، كَمَا فَعَلَ المُشرِكُونَ في اشْتِقَاقِ (العُزَّى) مِنَ: (العَزِيزِ)، واشْتِقَاقِ (اللَّاتِ) مِنَ: (الإلَهِ) عَلَى أحَدِ القَولينِ، فسَمَّوْا بِهَا أصنامَهُمْ، وذَلِكَ لأنَّ أسماءَ اللهِ تعالَى مُختصَّةٌ بِهِ؛ لقَولِهِ تعالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]، وقَولِهِ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه:٨]، وقولِهِ: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحشر:٢٤]، فكَمَا اختصَّ بالعِبَادَةِ وبالأُلوهيَّةِ الحَقِّ، وبأَنَّهُ يُسبِّحُ لَهُ مَا في السَّماواتِ والأرْضِ، فهُوَ مُختَصٌّ بالأسماءِ الحُسنَى، فتَسمِيَةُ غَيرِهِ بِهَا عَلَى الوَجْهِ الَّذي يَختصُّ باللهِ عَزَّوَجَلَّ مَيْلٌ بِهَا عَمَّا يَجِبُ فِيهَا.

والإلحَادُ بجَمِيعِ أنْواعِهِ مُحرَّمٌ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى هَدَّدَ المُلحِدِينَ بقَولِهِ: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠]، ومِنْهُ مَا يَكُونُ شِرْكًا أَوْ كُفْرًا، حَسْبَما تَقْتَضِيهِ الأدِلَّةُ الشَّرعيَّةُ.

***

قواعدُ في صفاتِ اللهِ تعالَى

القَاعِدَةُ الأُولَى: صِفَاتُ اللهِ تَعَالَى كُلُّهَا صِفَاتُ كَمَالٍ، لَا نَقْصَ فِيهَا بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، كالحَيَاةِ، والعِلْمِ، والقُدرَةِ، والسَّمْعِ، والبَصَرِ، والرَّحْمَةِ، والعِزَّةِ، والحِكْمَةِ، والعُلُوِّ، والعَظَمَةِ، وغيرِ ذَلِكَ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى هذا السَّمعُ، والعقْلُ، والفطرَةُ.

أَمَّا السَّمْعُ فمِنْهُ قولُهُ تعالَى: ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [النحل:٦٠]، والمَثَلُ الأعْلَى هُوَ الوصْفُ الأَعْلَى.

وأَمَّا العَقْلُ فوَجْهُهُ: أنَّ كُلَّ مَوجُودٍ حَقِيقَةً فَلَا بُدَّ أنْ تَكُونَ لَهُ صِفَةٌ، إمَّا صفةُ كَمَالٍ، وإمَّا صفةُ نَقْصٍ، والثَّاني بَاطِلٌ بالنِّسبَةِ إِلَى الرَّبِّ الكَامِلِ المُستحِقِّ للعِبَادَةِ، ولهذا أظْهَرَ اللهُ تعَالَى بُطلَانَ أُلوهيَّةِ الأصْنَامِ باتِّصافِهَا بالنَّقْصِ والعَجْزِ، فقَالَ تعالَى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴾ [الأحقاف:٥]، وقَالَ تعالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝٢٠ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النحل:٢٠-٢١]، وَقَالَ عَنْ إبراهِيمَ وهُوَ يَحتَجُّ عَلَى أَبيهِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٤٢]، وعَلَى قومِهِ: ﴿أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ۝٦٦ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الأنبياء:٦٦-٦٧].

ثُمَّ إنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بالحِسِّ والمُشاهَدَة أنَّ للمخْلُوقِ صِفَاتِ كَمَالٍ، وهِيَ مِنَ اللهِ تعَالَى، فمُعطِي الكَمالِ أولَى بِهِ.

وأَمَّا الفِطْرَةُ فَلأَنَّ النُّفوسَ السَّليمةَ مَجبُولَةٌ مفطُورةٌ عَلَى محَبَّةِ اللهِ وتعظيمِهِ وعبادَتِهِ، وهَلْ تُحِبُّ وتُعظِّمُ وتَعبُدُ إلَّا مَنْ عَلِمْتَ أنَّهُ مُتَّصِفٌ بصِفَاتِ الكَمالِ اللَّائقَةِ برُبوبيَّتِهِ وأُلوهيَّتِهِ؟!

وإذَا كَانَتِ الصِّفَةُ نَقْصًا لَا كَمالَ فيهَا فَهِيَ مُمْتَنِعَةٌ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى، كالمَوْتِ، والجَهْلِ، والنِّسيانِ، وَالعَجْزِ، والعَمَى، وَالصَّمَمِ، ونَحْوِهَا؛ لقَولِهِ تعالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨]، وقولِهِ عَنْ مُوسَى: ﴿فِى كِتَـٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥٢]، وقولِهِ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٤٤]، وقولِهِ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف:٨٠]، وقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الدَّجَّالِ: «إِنَّهُ أَعْورُ، وإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْورَ»[١]، وقال: «أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ، وَلَا غَائِبًا»[٢].

وَقَدْ عَاقَبَ اللهُ تعالَى الوَاصِفِينَ لَهُ بالنَّقْصِ، كَمَا فِي قولِهِ تعالَى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة:٦٤]، وقولِهِ: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [آل عمران:١٨١].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (٧١٢٧) (٧١٣١)، ومسلم في كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (١٦٩/ ١٠٠) (٢٩٣٣/ ١٠١) من حديث ابن عمر وأنس رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير، رقم (٢٩٩٢)، ومسلم في كتاب الذكر، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٤/ ٤٤) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

ونزَّهَ نفسَهُ عمَّا يصفُونَهُ بِهِ مِنَ النَّقَائصِ، فقَالَ سبحَانَهُ: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الصافات:١٨٠-١٨٢]، وقَالَ تعَالَى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [المؤمنون:٩١].

وإِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ كَمالًا فِي حَالٍ، ونَقْصًا فِي حَالٍ، لم تكُنْ جَائِزَةً فِي حَقِّ اللهِ، ولَا مُمْتَنِعَةً عَلَى سَبِيلِ الإِطْلَاقِ، فَلَا تُثْبَتُ لَهُ إِثْبَاتًا مُطْلَقًا، ولا تُنفَى عنه نفيًا مُطلَقًا، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّفصِيلِ: فتَجُوزُ فِي الحَالِ الَّتِي تكُونُ كمَالًا، وتمْتَنِعُ فِي الحَالِ الَّتِي تكُونُ نَقْصًا، وذَلِكَ كالمَكْرِ، والكَيْدِ، والخِدَاعِ، ونحوِهَا، فهَذِهِ الصِّفَاتُ تكُونُ كمَالًا إذَا كَانَتْ فِي مُقابَلَةِ مَنْ يُعامِلُونَ الفَاعِلَ بمِثْلِهَا؛ لأنَّها حينَئِذٍ تَدُلُّ عَلَى أنَّ فَاعِلَهَا قَادِرٌ عَلَى مُقَابَلَةِ عَدُوِّهِ بمثْلِ فعلِهِ أو أشدَّ، وتَكُونُ نقصًا في غيرِ هَذه الحَالِ، ولِهَذَا لم يَذْكُرْهَا اللهُ تعالَى مِنْ صِفَاتِهِ عَلَى سَبِيلِ الإطْلَاقِ، وإنَّما ذَكَرَهَا في مُقابلَةِ مَنْ يُعاملُونَهُ ورُسُلَهُ بمِثْلِهَا، كقَولِهِ تعالَى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴾ [الأنفال:٣٠]، وقولِهِ: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق:١٥-١٦]، وقولِهِ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾ وَأُمْلِى لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ ﴾ [الأعراف:١٨٢-١٨٣]، وقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾ [النساء:١٤٢]، وقولِهِ: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة:١٤-١٥].

ولهذا لَمْ يذكُرِ اللهُ أنَّهُ خَانَ مَنْ خَانُوهُ، فقَالَ تعَالَى: ﴿ وَإِن يُرِيدُوا۟ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال:٧١]، فقَالَ: ﴿فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ ﴾، ولَمْ يَقُلْ: «فخَانَهُمْ»؛ لأنَّ الخِيانَةَ خدعَةٌ فِي مَقَامِ الائتِمانِ، وهِيَ صِفَةُ ذَمٍّ مُطلَقًا.

وبِذَا عُرِفَ أَنَّ قولَ بعْضِ العَوَامِّ: «خَانَ اللهُ مَنْ يَخُونُ» مُنكَرٌ فَاحِشٌ، يَجِبُ النَّهيُ عَنْهُ.

القَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: بَابُ الصِّفَاتِ أوسَعُ مِنْ بَابِ الأسماءِ، وذَلِكَ لأنَّ كُلَّ اسْمٍ مُتضمِّنٌ لصِفَةٍ -كَمَا سَبَقَ فِي القَاعِدَةِ الثَّالثَةِ مِنْ قَواعِدِ الأسماءِ- ولأَنَّ مِنَ الصِّفَاتِ مَا يَتعلَّقُ بأفعَالِ اللهِ تعَالَى، وأفعالُهُ لا مُنتهَى لَهَا، كَمَا أنَّ أقوالَهُ لَا مُنتهَى لَهَا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان:٢٧].

ومِنْ أمثلَـةِ ذَلِكَ: أنَّ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَـى: المَجِيءَ، والإتيَانَ، والأخْذَ، والإمسَاكَ، والبَطْشَ، إِلَى غيرِ ذَلِكِ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تُحصَى، كَمَا قَالَ تَعالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]، وَقَالَ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة:٢١٠]، وَقَالَ: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران:١١]، وَقَالَ: ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ﴾ [الحج:٦٥]، وقَالَ: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج:١٢]، وقَالَ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، وقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»(١)، فَنَصِفُ اللهَ تعالَى بهَذِهِ الصِّفَاتِ عَلَى الوَجْهِ الـوَارِدِ، ولَا نُسمِّيهِ بِهَا، فَـلَا نَقُـولُ: إنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ: الجَائِيَ، والآتِيَ، والآخِذَ، والمُمسِكَ، والبَاطِشَ، والمُرِيدَ، والنَّازِلَ، ونحْوَ ذَلِكَ، وإِنْ كُنَّا نُخْبِرُ بذَلِكَ عنْهُ، ونَصِفُهُ بِهِ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ: صِفَاتُ اللهِ تَعَالَى تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَينِ: ثُبوتيَّةٌ، وسَلبيَّةٌ.

فالثُّبوتيَّةُ: مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تعالَى لنفْسِهِ فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، وكُلُّهَا صِفَاتُ كَمالٍ، لَا نَقْصَ فِيهَا بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، كالحَيَاةِ، والعِلْمِ، والقُدرَةِ، والاستِوَاءِ عَلَى العَرْشِ، والنُّزولِ إِلَى السَّماءِ الدُّنيَا، والوجْهِ، واليَدَينِ، ونحْوِ ذَلِكَ، فيَجِبُ إِثْبَاتُهَا للهِ تعَالَى حقيقَةً عَلَى الوَجْهِ اللَّائقِ بِهِ بدَلِيلِ السَّمعِ والعَقْلِ:

أمَّا السَّمْعُ فمِنْهُ قولُهُ تعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء:١٣٦]، فالإيمانُ باللهِ يَتضمَّنُ الإيمانَ بصِفَاتِهِ، والإيمانُ بالكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ يتضمَّنُ: الإيمانَ بكُلِّ مَا جاءَ فِيهِ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، وكَونُ محمَّدٍ ﷺ رسولَهُ يَتَضمَّنُ: الإيمانَ بكُلِّ مَا أَخبَرَ بِهِ عَنْ مُرسِلِهِ، وهُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

وأمَّا العَقْلُ فلأَنَّ اللهَ تعَالَى أَخبَرَ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ، وهُوَ أَعْلَمُ بِهَا مِنْ غيرِهِ، وأَصدَقُ قِيلًا، وأحسَنُ حَدِيثًا مِنْ غَيرِهِ، فَوَجَبَ إثباتُها لَهُ كَمَا أَخبَرَ بِهَا مِنْ غيرِ تردُّدٍ؛ فَإِنَّ التَّردُّدَ فِي الخَبرِ إِنَّمَا يَتأتَّى حِينَ يَكُونُ الخَبَرُ صَادِرًا ممَّنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الجَهْلُ، أَوِ الكَذِبُ، أو العِيُّ بحيثُ لا يُفصِحُ بِمَا يُريدُ، وكُلُّ هَذِهِ العُيوبِ الثَّلاثَةِ ممتَنِعَةٌ فِي حَقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فوَجبَ قبولُ خَبَرِهِ عَلَى مَا أخْبَرَ بِهِ.

وهكَذَا نقُولُ فيمَا أَخبَرَ بِهِ النَّبيُّ ﷺ عَنِ اللهِ تَعَالَى؛ فإِنَّ النَّبيَّ ﷺ أَعْلَمُ النَّاسِ بربِّهِ، وأَصْدَقُهم خبَرًا، وأنصَحُهُم إرادةً، وأفصحُهُم بيانًا، فَوَجَبَ قَبُولُ مَا أَخبَرَ بِهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ.

والصِّفَاتُ السَّلبيَّةُ: مَا نَفَاهَا اللهُ سبحَانَـهُ عَنْ نَفْسِـهِ في كِتَابِـهِ، أَوْ عَلَى لسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، وَكُلُّها صِفَاتُ نَقْصٍ فِي حَقِّهِ، كالمَوتِ، والنَّومِ، والجَهْلِ، والنِّسيَانِ، والعَجْزِ، والتَّعَبِ، فيَجِبُ نفيُها عَنِ اللهِ تَعَالَى -لِمَا سَبَقَ- مَعَ إِثْبَاتِ ضِدِّهَا عَلَى الوَجْهِ الأَكْمَلِ، وذَلِكَ لأنَّ مَا نَفَاهُ اللهُ تعَالَى عَنْ نَفْسِهِ فالمُرَادُ به: بيَانُ انتفَائِهِ؛ لثُبوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ، لَا لمُجرَّدِ نَفْيِهِ؛ لأنَّ النَّفْيَ لَيْسَ بكَمَالٍ إِلَّا أَنْ يَتضَمَّنَ مَا يدُلُّ عَلَى الكَمَالِ، وذَلِكَ لأنَّ النَّفيَ عَدمٌ، والعَدَمُ لَيْسَ بشَيْءٍ، فضلًا عَنْ أَنْ يكُونَ كَمَالًا، ولأَنَّ النَّفْيَ قَدْ يَكُونُ لعَدَمِ قَابليَّةِ المَحَلِّ لَهُ، فَلَا يَكُونُ كَمَالًا، كَمَا لَوْ قُلْتَ: الجِدَارُ لَا يَظلِمُ. وقَدْ يكُونُ للعجْزِ عَنِ القِيَامِ بِهِ، فيَكُونُ نَقْصًا، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ[1]:

قُبَيِّلَـــةٌ لَا يَغْـــدِرُونَ بِذِمَّـــةٍ ... وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَـرْدَلِ

وقولِ الآخَرِ[2]:

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي حَسَـبٍ ... لَيْسُوا مِنَ الشَّـرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَـا

مثَالُ ذَلِكَ: قولُهُ تعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨]، فنَفْيُ المَوتِ عَنْهُ يَتضمَّنُ كَمَالَ حَيَاتِهِ.

مثَالٌ آخَرُ: قولُهُ تعَالَى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، نَفْيُ الظُّلمِ عَنْهُ يَتضَمَّنُ كَمَالَ عَدْلِهِ.

مثَالٌ ثَالِثٌ: قولُهُ تعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى

(١) البيت للنجاشي الحارثي، كما في «زهر الآداب» (١/ ٤٦).
(٢) البيت لقريط بن أنيف، كما في شرح الحماسة للتبريزي (١/ ١٠)، وشرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٢٤).

ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٤٤]، فنَفْيُ العجْزِ عَنْهُ يَتضمَّنُ كَمالَ عِلْمِهِ وقُدْرَتِهِ؛ ولهذا قَالَ بَعْدَهُ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾؛ لأَنَّ العَجْزَ سببُهُ: إمَّا الجَهْلُ بأسبَابِ الإيجَادِ، وإمَّا قُصورُ القُدرَةِ عنْهُ، فلِكَمالِ عِلْمِ اللهِ تَعَالَى وقُدرَتِهِ لَمْ يَكُنْ ليُعجِزَهُ شَيْءٌ في السَّماوَاتِ ولَا فِي الْأَرْضِ.

وبهذا المثَالِ عَلِمْنَا أنَّ الصِّفَةَ السَّلبيَّةَ قَدْ تَتَضَمَّنُ أَكْثَرَ مِنْ كَمالٍ.

القَاعِدَةُ الرَّابعَةُ: الصِّفَاتُ الثُّبوتيَّةُ صِفَاتُ مَدْحٍ وكَمالٍ، فكُلَّما كَثُرَتْ وتَنوَّعَتْ دَلَالَاتُها ظَهَرَ مِنْ كَمالِ المَوصُوفِ بِهَا مَا هُوَ أَكْثَرُ، ولهذا كَانَتِ الصِّفَاتُ الثُّبوتيَّةُ الَّتِي أَخْبَرَ اللهُ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ أَكْثَرَ بكَثِيرٍ مِنَ الصِّفَاتِ السَّلبيَّةِ، كَما هُوَ مَعْلُومٌ.

أمَّا الصِّفَاتُ السَّلبيَّةُ فَلَمْ تُذكَرْ غَالبًا إلَّا في الأَحْوَالِ التَّاليَةِ:

الأُولَى: بيَانُ عُمُومِ كَمالِهِ، كَما فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤].

الثَّانيَةُ: نَفْيُ مَا ادَّعَاهُ في حَقِّهِ الكَاذِبُونَ، كَما فِي قَولِهِ: ﴿أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم:٩١-٩٢].

الثَّالثَةُ: دَفْعُ تَوهُّمِ نَقْصٍ مِنْ كَمالِهِ فيما يَتعَلَّقُ بهذا الأمْرِ المُعيَّنِ، كَما فِي قَولِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء:١٦]، وقولِهِ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨].

القَاعِدَةُ الخَامِسَةُ: الصِّفَاتُ الثُّبوتيَّةُ تنْقَسِمُ إلَى قسمَينِ: ذَاتيَّةٍ وفعليَّةٍ:

فالذَّاتيَّةُ: هِيَ الَّتِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بها، كالعِلْمِ، والقُدرَةِ، والسَّمْعِ،

والبَصَرِ، والعِزَّةِ، والحِكْمَةِ، والعُلوِّ، والعظَمَةِ.

ومِنْهَا: الصِّفَاتُ الخبريَّةُ، كالوَجْهِ، واليَدَينِ، والعَينَينِ.

والفِعليَّةُ: هِيَ الَّتِي تَتعلَّقُ بمَشيئَتِهِ، إنْ شَاءَ فعلَهَا، وإنْ شَاءَ لَمْ يَفعلْهَا، كالاستِوَاءِ عَلَى العَرشِ، والنُّزولِ إلَى السَّماءِ الدُّنيَا.

وقد تكُونُ الصِّفَةُ ذاتيَّةً فعليَّةً باعتِبَارَين، كالكَلَامِ، فإنَّهُ باعتبَارِ أصلِهِ صفةٌ ذاتيَّةٌ؛ لأنَّ اللهَ تعالَى لَمْ يَزَلْ ولَا يَزَالُ مُتكَلِّمًا، وباعتبَارِ آحَادِ الكَلَامِ صِفَةٌ فعليَّةٌ؛ لأنَّ الكَلَامَ يَتعلَّقُ بمشيئَتِهِ، يَتكلَّمُ مَتَى شَاءَ بِمَا شَاءَ، كَمَا في قولِهِ تعالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢].

وكُلُّ صِفَةٍ تعلَّقَتْ بمشيئَتِهِ تعَالَى فإنَّهَا تَابِعَةٌ لِحِكْمَتِهِ، وقَدْ تَكُونُ الحِكْمَةُ مَعلُومَةً لَنَا، وقَدْ نَعجزُ عَنْ إدراكِهَا، لكنَّنَا نعلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أنَّهُ سبحَانَهُ لَا يَشَاءُ شَيْئًا إلَّا وَهُوَ مُوافِقٌ للحِكْمَةِ، كَمَا يُشِيرُ إلَيْهِ قَولُهُ تعالَى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٣٠].

القَاعِدَةُ السَّادسَةُ: يَلزَمُ في إثْبَاتِ الصِّفَاتِ التَّخلِّي عَنْ مَحذُورَينِ عظِيمَينِ: أحدُهُمَا: التَّمثِيلُ، والثَّانِي: التَّكْييفُ.

فَأمَّا التَّمْثِيلُ فهُوَ اعتِقَادُ المُثبتِ أنَّ مَا أثبَتَهُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تعَالَى مُماثِلٌ لصِفَاتِ المخلُوقِينَ، وَهذا اعتقَادٌ بَاطِلٌ بدَلِيلِ السَّمْعِ والعقْلِ.

أمَّا السَّمْعُ فمِنْهُ: قولُهُ تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقَولُهُ: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل:١٧]، وقولُهُ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، وقولُهُ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤].

وأمَّا العَقْلُ فمِنْ وُجُوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّهُ قَدْ عُلِمَ بالضَّرورَةِ أنَّ بَيْنَ الخَالِقِ والمخْلُوقِ تبايُنًا في الذَّاتِ، وهذا يَستَلْزِمُ أن يكُونَ بينَهُما تبايُنٌ فِي الصِّفَاتِ؛ لأنَّ صِفَةَ كُلِّ مَوصُوفٍ تَلِيقُ بِهِ، كَما هُوَ ظَاهِرٌ فِي صِفَاتِ المَخلُوقَاتِ المُتبَايِنَةِ في الذَّواتِ، فقوَّةُ البَعِيرِ -مَثَلًا- غيرُ قوَّةِ الذَّرَّةِ، فإذَا ظَهَرَ التَّبايُنُ بَيْنَ المخلُوقَاتِ -مَعَ اشتِرَاكِهَا في الإمكَانِ والحُدُوثِ- فظُهُورُ التَّبايُنِ بينهَا وبينَ الخَالِقِ أجْلَى وأقْوَى.

الثَّاني: أنْ يُقَالَ: كَيفَ يَكُونُ الرَّبُّ الخَالِقُ الكَامِلُ مِنْ جَمِيعِ الوُجُوهِ مُشَابهًا في صِفَاتِهِ للمخلُوقِ المربُوبِ النَّاقِصِ المُفتَقِرِ إلَى مَنْ يُكمِّلُهُ؟ وهَلِ اعتقَادُ ذَلِكَ إلَّا تَنقُّصٌ لحَقِّ الخَالِقِ؟! فإِنَّ تَشبِيهَ الكَامِلِ بالنَّاقِصِ يجعلُهُ نَاقِصًا.

الثَّالِثُ: أنَّنَا نُشاهِدُ في المخلُوقَاتِ مَا يَتَّفِقُ في الأسماءِ ويَختَلِفُ في الحقيقَةِ والكيفِيَّةِ، فنُشَاهِدُ أنَّ للإنسَانِ يَدًا لَيْسَتْ كَيَدِ الفِيلِ، وَلَهُ قُوَّةٌ ليْسَتْ كَقُوَّةِ الجَمَلِ، مَعَ الاتِّفَاقِ فِي الاسْمِ، فهَذِهِ يَدٌ وهَذِهِ يَدٌ، وهَذِهِ قُوَّةٌ وهَذِهِ قوَّةٌ، وبينَهُما تبايُنٌ في الكيفِيَّةِ والوَصْفِ، فعُلِمَ بِذَلِكَ: أنَّ الاتِّفَاقَ في الاسْمِ لَا يَلزَمُ منْهُ الاتِّفَاقُ في الحقيقَةِ.

والتَّشبِيهُ كَالتَّمثِيلِ، وقَدْ يُفرَّقُ بينَهُما بأنَّ التَّمثِيلَ التَّسويَةُ فِي كُلِّ الصِّفَاتِ، والتَّشبِيهَ التَّسويَةُ في أكْثَرِ الصِّفَاتِ، لكِنَّ التَّعبيرَ بنَفْيِ التَّمثِيلِ أَوْلَى؛ لمُوافقَةِ القُرآنِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١].

وأمَّا التَّكييفُ فهُوَ أنْ يَعتقِدَ المُثبِتُ أنَّ كيفيَّةَ صِفَاتِ اللهِ تعَالَى كَذَا وكَذَا، مِنْ غَيرِ أَنْ يُقيِّدَها بمُماثِلٍ، وَهذا اعْتِقَادٌ بَاطِلٌ بدَلِيلِ السَّمْعِ والعَقْلِ:

أمَّا السَّمْعُ فمِنْهُ: قولُهُ تعالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، وقَولُهُ:

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦]، ومِنَ المعلُومِ أَنَّهُ لَا عِلْمَ لَنَا بكيفيَّةِ صِفَاتِ رَبِّنَا؛ لأَنَّهُ تَعالَى أَخْبرَنَا عَنْهَا، وَلَمْ يُخْبِرْنَا عَنْ كَيفيَّتِهَا، فيَكُونُ تكييفُنَا قَفْوًا لِمَا لَيْسَ لَنَا بِهِ عِلْمٌ، وقَولًا بِمَا لَا يُمكِنُنَا الإحَاطَةُ بِهِ.

وأمَّا العَقلُ فلأَنَّ الشَّيءَ لَا تُعرَفُ كيفيَّةُ صِفَاتِهِ إلَّا بَعْدَ العِلْمِ بكيفيَّةِ ذَاتِهِ، أَوِ العِلْمِ بنَظِيرِهِ المُساوِي لَهُ، أَوْ بالخَبَرِ الصَّادِقِ عَنْهُ، وكُلُّ هَذِهِ الطُّرقِ مُنتفيَةٌ فِي كيفيَّةِ صِفَاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فوَجَبَ بُطلَانُ تكييفِهَا.

وأيضًا فإنَّنَا نَقُولُ: أيُّ كيفيَّةٍ تُقدِّرُهَا لصِفَاتِ اللهِ تعَالَى؟! إنَّ أيَّ كيفيَّةٍ تُقدِّرُهَا فِي ذِهْنِكَ فاللهُ أعظَمُ وأجلُّ مِنْ ذَلِكَ، وأيُّ كيفيَّةٍ تُقدِّرُهَا لصِفَاتِ اللهِ تعالَى فإنَّكَ ستكُونَ كَاذِبًا فِيهَا؛ لأَنَّهُ لَا عِلْمَ لَكَ بذَلِكَ، وحينَئِذٍ يَجِبُ الكَفُّ عَنِ التَّكْيِيفِ؛ تَقْدِيرًا بالجَنَانِ، أَوْ تَقرِيرًا باللِّسَانِ، أَوْ تَحْرِيرًا بالبَنَانِ.

ولهَذَا لَمَّا سُئِلَ مَالِكٌ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- عَنْ قَولِهِ تعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]: كيْفَ اسْتَوَى؟ أَطْرَقَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ برأْسِهِ حتَّى علَاهُ الرُّحضاءُ -العَرَقُ- ثُمَّ قَالَ: «الاستِوَاءُ غَيْرُ مجْهُولٍ، والكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، والإيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، والسُّؤالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ»[1]، ورُوِيَ عَنْ شيخِهِ ربيعَةَ أيضًا: «الاستِوَاءُ غيرُ مجهُولٍ، والكَيْفُ غيْرُ معقُولٍ»[2]، وقَدْ مَشَى أهْلُ العلْمِ بعدَهُمَا عَلَى هذا الميزانِ، وإذَا كَانَ الكَيْفُ غيرَ

---

(١) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» ص(٥٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٥)، كما ذكره اللالكائي في «شرح أُصُول اعتقاد أهل السُّنَّة» (٢/ ٤٤١) برقم (٦٦٤).

(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح أُصُول اعتقاد أهل السُّنَّة» (٢/ ٤٤٢) برقم (٦٦٥)، والبيهقي في «الأسماء والصِّفات» (٢/ ٣٠٦).

معقُول، ولم يَرِدْ بِهِ الشَّرعُ، فَقَـدِ انتفَى عَنْهُ الدَّلِيلَانِ: العقلِـيُّ، والشَّرعيُّ، فوَجَبَ الكَفُّ عنه.

فالحَذَرَ الحَذَرَ مِنَ التَّكييفِ أَوْ مُحاوَلَتِهِ! فإنَّك إن فعلْتَ وقَعْتَ فِي مَفَاوِزَ لَا تَستَطِيعُ الخَلَاصَ منْهَا، وإِنْ ألقَاهُ الشَّيطَانُ في قَلبِكَ فاعْلَمْ أَنَّهُ مِنْ نزَغَاتِهِ، فالجَأْ إِلَى رَبِّكَ؛ فإنَّهُ معَاذُكَ، وافْعَلْ مَا أمرَكَ بِهِ؛ فإنَّهُ طَبِيبُكَ، قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [فصلت:٣٦].

القَاعِدَةُ السَّابعَةُ: صِفَاتُ اللهِ تَعَالَى توقيفيَّةٌ، لَا مَجَالَ للعَقْلِ فِيهَا، فَلَا نُثبِتُ للهِ تعَالَى مِنَ الصِّفَاتِ إِلَّا مَا دَلَّ الكِتَابُ والسُّنَّةُ عَلَى ثُبوتِهِ، قَالَ الإِمَامُ أحمَدُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: «لَا يُوصَفُ اللهُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نفسَهُ، أو وَصَفَهُ بِهِ رسولُهُ، لَا يُتجَاوَزُ القُرآنُ والحَدِيثُ»[1]، انظُرِ: القاعِدَةَ الخَامِسَةَ في الأسمَاءِ[2].

ولدَلَالَةِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ عَلَى ثُبُوتِ الصِّفَةِ ثَلاثَةُ أوجُهٍ:

الأَوَّلُ: التَّصريحُ بالصِّفَـةِ، كالعِـزَّة، والقُـوَّةِ، والرَّحمَـةِ، والبَطْش، والوجْهِ، واليَدَينِ، ونحوِهَا.

الثَّانِي: تَضمُّـنُ الاسْمِ لَهَا، مثْلُ: (الغَفُورُ) مُتضمِّـنٌ للمغفِـرَةِ، و(السَّمِيعُ) مُتضمِّنٌ للسَّمْعِ، ونحْو ذَلِكَ، انظُرِ القَاعِدَةَ الثَّالثَةَ فِي الأسمَاءِ[3].

الثَّالِثُ: التَّصريـحُ بِفِعْـلٍ أو وَصْـفٍ دالٍّ علَيْـهَا، كالاسْتِوَاءِ عَلَى العَـرْشِ،

---

(١) ذم التأويل، ص(١٩-٢٠).

(٢) راجع ص(١١).

(٣) راجع ص(٨).

والنُّزولِ إلَى السَّماءِ الدُّنيَا، والمَجِيءِ للفَصْلِ بَيْنَ العِبَادِ يومَ القِيامَةِ، والانتقَامِ مِنَ المُجرِمِينَ، الدَّالُّ عَلَيْهَا -عَلَى التَّرتِيبِ- قَولُهُ تعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وقَولُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إلَى السَّماءِ الدُّنْيَا...» الحدِيثَ[1]، وقَولُ اللهِ تعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢]، وقولُهُ: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة:٢٢].

* * *

(١) تقدم تخريجه ص(٢٧).

قَواعِدُ في أدلَّةِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ

القاعِدَةُ الأُولَى: الأدلَّةُ الَّتِي تُثبَتُ بِهَا أسمَاءُ اللهِ تعالَى وصِفَاتُهُ هِيَ: كتَابُ اللهِ تعالَى، وسُنَّةُ رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَا تُثبَتُ أسمَاءُ اللهِ وصِفَاتُهُ بغَيْرِهِمَا، وَعلى هذا:

- فَمَا وَرَدَ إثبَاتُهُ للهِ تعَالَى مِنْ ذَلِكَ فِي الكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ وجَبَ إثبَاتُهُ.
- وَمَا وَرَدَ نَفْيُهُ فِيهِمَا وَجَبَ نفيُهُ مَعَ إثْبَاتِ كَمَالِ ضِدِّه.
- وَمَا لَمْ يَرِدْ إثبَاتُهُ ولَا نفيُهُ فِيهِمَا وَجَبَ التَّوقُّفُ في لَفْظِهِ، فَلَا يُثبَتُ، ولا يُنفَى؛ لعَدَمِ وُرُودِ الإثبَاتِ والنَّفيِ فِيهِ.

وأمَّا معناهُ فيُفصَّلُ فِيهِ: فَإِنْ أُريدَ بِهِ حَقٌّ يَلِيقُ باللهِ تعالَى فَهُوَ مَقْبُولٌ، وإِنْ أُريدَ بِهِ مَعْنًى لَا يَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ وَجَبَ رَدُّهُ.

فمِمَّا وَرَدَ إثبَاتُهُ للهِ تعَالَى: كُلُّ صِفَةٍ دَلَّ عَلَيْهَا اسْمٌ مِنْ أسمَاءِ اللهِ تعالَى دلَالَةَ مُطابقَةٍ، أَوْ تَضمُّنٍ، أَوِ التِزَامٍ.

ومِنْهُ: كُلُّ صِفَةٍ دَلَّ عَلَيْهَا فِعْلٌ مِنْ أفعَالِهِ، كالاستِوَاءِ عَلَى العَرْشِ، والنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا، وَالمَجيءِ للفَصْلِ بَيْنَ عِبَادِهِ يَوْمَ القِيامَةِ، ونَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أفعَالِهِ الَّتِي لَا تُحصَى أنواعُهَا فَضْلًا عَنْ أَفْرَادِهَا: ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم:٢٧].

ومِنْهُ: الوجْهُ، والعَينَانِ، واليَدَانِ، ونحوُهَا.

وَمنْهُ: الكَـلَامُ، والمشيئَةُ، والإِرَادَةُ بِقِسْمَيهَا: الكَـونِيِّ، والشَّرعيِّ، فالكَـونيَّةُ بمَعْنَى: المشِيئَةِ، والشَّرعيَّةُ بمَعْنَى: المحبَّةِ.

ومنْهُ: الرِّضَى، والمَحبَّةُ، والغَضَبُ، والكَرَاهَةُ، ونحوُها(١).

وممَّا وَرَدَ نفيُهُ عَنِ اللهِ سبحَانَهُ؛ لانتفَائِهِ وثُبوتِ كَمالِ ضِدِّهِ: المَوتُ، والنَّومُ، والسِّنَةُ، والعَجْزُ، والإعياءُ، والظُّلْمُ، والغَفْلَةُ عَنْ أعْمَالِ العِبَادِ، وأَنْ يكُونَ لَهُ مَثِيلٌ، أَوْ كُفْءٌ، ونحوُ ذَلِكَ.

وممَّا لَمْ يَرِدْ إِثبَاتُهُ ولَا نَفْيُهُ: لَفْظُ (الجِهَة)، **فَلَوْ سَأَلَ سَائِلٌ:** هَلْ نُثبِتُ للهِ تعَالَى جِهَةً؟

قُلْنَا لَهُ: لفظُ الجِهَةِ لَمْ يَرِدْ في الكتَابِ والسُّنَّةِ إثباتًا ولَا نَفْيًا، ويُغْنِي عَنْهُ مَا ثَبَتَ فِيهِمَا مِنْ أَنَّ اللهَ تعَالَى فِي السَّمَاءِ، وأَمَّا مَعْنَاهُ فإمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ جِهَةُ سُفْلٍ، أو جِهَةُ عُلُوٍّ تُحِيطُ باللهِ، أَوْ جِهَةُ عُلُوٍّ لَا تُحِيطُ بِهِ، **فَالأَوَّلُ:** بَاطِلٌ؛ لُمنَافَاتِهِ لعُلُوِّ اللهِ تَعَالَى الثَّابتِ بالكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، والعَقْلِ، والفِطْرَةِ، والإجمَاعِ.

وَالثَّاني: بَاطِلٌ أيضًا؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى أعظَمُ مِنْ أَنْ يُحِيطَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مخلُوقَاتِهِ.

والثَّالِثُ: حَقٌّ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى العَلِيُّ فوقَ خَلْقِهِ، ولَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مخلُوقَاتِهِ.

ودَلِيلُ هَذِهِ القَاعِدَةِ: السَّمْعُ والعَقْلُ:

فأمَّا السَّمْعُ، فَمِنْهُ قولُهُ تعالَى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام:١٥٥]، وقولُهُ: ﴿فَـَٔامِنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ

(١) أدِلَّةُ هذه مَذْكُورةٌ في مَوَاضِعها من كُتُب العقَائِد. (المُؤلِّف)

وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف:١٥٨]، وقولُهُ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر:٧]، وقولُهُ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾ [النساء:٨٠]، وقولُهُ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء:٥٩]، وقولُه: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ﴾ [المائدة:٤٩]، إلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النُّصوصِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجُوبِ الإِيمَانِ بِمَا جاءَ فِي القُرآنِ والسُّنَّةِ.

وكُلُّ نَصٍّ يدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الإِيمَانِ بِمَا جَاءَ في القُرآنِ فهُوَ دَالٌّ عَلَى وُجُوبِ الإِيمَانِ بِمَا جاءَ فِي السُّنَّةِ؛ لأَنَّ ممَّا جاءَ في القُرآنِ الأَمْرَ باتِّباعِ النَّبيِّ ﷺ، والرَّدَّ إليْهِ عنْدَ التَّنازُعِ، والرَّدُّ إلَيْهِ يكُونُ إلَيْهِ نَفْسِهِ في حَيَاتِهِ، وإلَى سُنَّتِهِ بعْدَ وَفَاتِهِ.

فأَيْنَ الإِيمَانُ بالقُرآنِ لِمَنِ استكْبَرَ عَنِ اتِّباعِ الرَّسُولِ ﷺ المَأْمُورِ بِهِ فِي القُرآنِ؟! وأيْنَ الإِيمَانُ بالقُرآنِ لِمَنْ لَمْ يَرُدَّ النِّزاعَ إِلَى النَّبيِّ ﷺ، وَقَدْ أَمَرَ اللهُ بِهِ فِي القُرْآنِ؟! وأَيْنَ الإِيمَانُ بالرَّسُولِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ القُرآنُ لِمَنْ لَمْ يَقْبَلْ ما جاءَ فِي سُنَّتِهِ؟! ولقَدْ قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النحل:٨٩]، ومِنَ المعلُومِ أَنَّ كثيرًا مِنْ أُمُورِ الشَّريعَةِ العِلميَّةِ والعَمليَّةِ جاءَ بَيَانُهَا بالسُّنَّةِ، فيَكُونُ بيانُهَا بالسُّنَّةِ مِنْ تِبْيَانِ القُرآنِ.

وأمَّا العقْلُ فنَقُولُ: إنَّ تَفْصِيلَ القَولِ فِيمَا يجِبُ أو يَمْتَنِعُ أو يجُوزُ في حَقِّ اللهِ تَعالَى من أُمُورِ الغَيْبِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ إدراكُهَا بالعَقْلِ، فَوَجَبَ الرُّجوعُ فِيهِ إِلَى مَا جاءَ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ.

القَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: الوَاجِبُ في نُصُوصِ القُرآنِ والسُّنَّةِ إجراؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا دُونَ

تَحْرِيفٍ، لا سيَّما نُصُوصُ الصِّفَاتِ، حَيْثُ لَا مجالَ للرَّأي فِيهَا، ودَلِيلُ ذَلِكَ: السَّمعُ، والعقْلُ.

أمَّا السَّمعُ فقَولُهُ تعَالَى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥]، وقولُهُ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف:٢]، وقولُهُ: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف:٣]، وهذا يدُلُّ عَلَى وُجُوبِ فَهْمِهِ عَلَى مَا يقتضِيهِ ظاهرُهُ باللِّسانِ العربِيِّ إلَّا أن يمنعَ منهُ دَلِيلٌ شَرعيٌّ.

وقَدْ ذَمَّ اللهُ تَعالَى اليَهُودَ علَى تَحْرِيفِهِم، وَبيَّن أنَّهم بتَحْرِيفِهِم من أَبْعَد النَّاس عَن الإيمَانِ، فَقَالَ: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٧٥]، وقَالَ تَعالَى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا ﴾ الآية [النساء:٤٦].

وأمَّا العَقْلُ فلأنَّ المُتكلِّمَ بهَذِهِ النُّصُوصِ أعْلَمُ بمُرَادِهِ مِنْ غيرِهِ، وَقَدْ خاطَبَنَا باللِّسَانِ العَرَبيِّ المُبِينِ، فوَجَبَ قَبولُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وإلَّا لاختَلَفَتِ الآرَاءُ، وتَفرَّقتِ الأُمَّةُ.

القَاعِدَةُ الثَّالثَةُ: ظَوَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ مَعْلومَةٌ لَنا باعْتِبَارٍ، ومَجْهولَةٌ لَنا باعتبَارٍ آخَرَ، فباعتبَارِ المعنَى هِيَ مَعْلُومَةٌ، وباعْتبَارِ الكيفيَّةِ الَّتِي هِيَ عَلَيْهَا مجهُولَةٌ، وقَدْ دلَّ عَلَى ذَلِكَ السَّمْعُ والعَقْلُ.

أمَّا السَّمْعُ فَمِنهُ: قولُهُ تعالَى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [ص:٢٩]، وقولُهُ تعالَى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾

[الزخرف:٣]، وقولُهُ جلَّ ذكرُهُ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤]، والتَّدبُّرُ لَا يَكُونُ إِلَّا فيمَا يُمْكِنُ الوُصُولُ إلى فَهْمِهِ؛ ليتذَكَّرَ الإنسَانُ بِمَا فَهِمَهُ مِنْهُ.

وَكَوْنُ القُرآنِ عربيًّا -ليَعقِلَهُ مَنْ يفهَمُ العربيَّةَ- يدُلُّ عَلَى أنَّ مَعْنَاهُ مَعْلُومٌ، وإلَّا لَما كَانَ فَرْقٌ بَيْنَ أَنْ يكُونَ باللُّغَةِ العَربيَّةِ أو غيرِهَا.

وبيَانُ النَّبيِّ ﷺ القُرآنَ للنَّاسِ شَامِلٌ لبيَانِ لفظِهِ، وبيَانِ معنَاهُ.

وأمَّا العَقْلُ فلأَنَّ مِنَ المُحَالِ أنْ يُنَزِّلَ اللهُ تعالَى كِتابًا، أَوْ يتكلَّمَ رسولُهُ ﷺ بكَلَامٍ، يُقصَدُ بهذا الكِتَابِ وهذا الكَلَامِ أَنْ يكُونَ هدَايَةً للخلْقِ، ويَبْقَى فِي أَعْظَمِ الأُمُورِ وأشدِّهَا ضَرورَةً مَجْهولَ المعْنَى، بمنْزِلَةِ الحُرُوفِ الهجَائيَّةِ الَّتِي لَا يُفْهَمُ مِنْهَا شَيْءٌ؛ لأَنَّ ذَلِكَ مِنَ السَّفَهِ الَّذِي تَأْبَاهُ حِكْمَةُ اللهِ تَعَالَى، وَقَدْ قَالَ اللهُ تعالَى عَنْ كِتَابِهِ: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:١].

هَذِهِ دَلَالَةُ السَّمْعِ والعَقْلِ عَلَى عِلْمِنَا بمَعَانِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ.

وأمَّا دَلالَتُهُما عَلَى جَهْلِنَا لَهَا باعْتِبَارِ الكيفيَّةِ، فَقَدْ سَبقَتْ فِي القَاعِدَةِ السَّادِسَةِ مِنْ قَواعِدِ الصِّفَاتِ[١].

وَبِهَذَا عُلِمَ بُطلَانُ مَذْهَبِ المُفوِّضَةِ الَّذِينَ يُفوِّضُونَ عِلْمَ مَعَانِي نُصوصِ الصِّفَاتِ، ويَدَّعُونَ أنَّ هذا مذهَبُ السَّلَفِ، والسَّلفُ بَريؤُونَ مِنْ هَذَا المذهَبِ، وَقَدْ تَواتَرَتِ الأقْوَالُ عَنْهُم بإثبَاتِ المعَانِي لهَذِهِ النُّصوصِ إجمَالًا أحيَانًا، وتَفْصيلًا أحيَانًا، وتفويضِهِمُ الكيفيَّةَ إِلَى عِلْمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

---

(١) راجع ص(٢٤).

قَالَ شيخُ الإسلَامِ ابْنُ تيميَّةَ في كِتَابِهِ المعرُوفِ بـ(العَقْل والنَّقْل) ص١١٦/ ج١ المطبُوعِ عَلَى هَامِشِ (مِنهَاجِ السُّنَّةِ): «وأمَّا التَّفويضُ فمِنَ المعلُومِ أنَّ اللهَ أمرَنَا بتَدبُّرِ القُرآنِ، وحَضَّنا عَلَى عقْلِهِ وفَهْمِهِ، فكَيْفَ يجُوزُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُرَادَ مِنَّا الإعرَاضُ عَنْ فهمِهِ ومعرفَتِهِ وعقْلِهِ؟!» إلَى أنْ قَالَ ص١١٨: «وحينَئِذٍ فيكُونُ مَا وَصَفَ اللهُ به نَفْسَهُ فِي القُرآنِ أو كَثِيرٌ ممَّا وَصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ لَا يَعلَمُ الأنبيَاءُ معنَاهُ، بَلْ يقُولُونَ كلَامًا لَا يعقِلُونَ معنَاهُ» قَالَ: «ومعلُومٌ أنَّ هذا قَدْحٌ فِي القُرآنِ والأنبيَاءِ؛ إِذْ كَانَ اللهُ أنزَلَ القُرآنَ، وأخبَرَ أَنَّهُ جعلَهُ هُدًى وبيَانًا للنَّاسِ، وأَمَرَ الرَّسُولَ أَنْ يُبلِّغَ البلَاغَ المُبينَ، وأَنْ يُبيِّنَ للنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيهِمْ، وأَمَرَ بتَدبُّرِ القُرآنِ وعَقْلِهِ، ومَعَ هذا فأَشْرَفُ مَا فِيهِ -وهُوَ مَا أخبَرَ بِهِ الرَّبُّ عَنْ صِفَاتِهِ- لَا يَعْلَمُ أحدٌ معنَاهُ، فَلَا يُعْقَلُ، ولَا يُتَدبَّرُ، ولَا يَكُونُ الرَّسُولُ بيَّنَ للنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ، وَلَا بَلَّغَ البَلَاغَ المُبِينَ، وعَلَى هذا التَّقدِيرِ فيقُولُ كُلُّ مُلْحِدٍ ومُبتدِعٍ: الحَقُّ في نَفْسِ الأَمْرِ مَا علمْتُهُ برَأْيِي وعَقْلِي، ولَيْسَ في النُّصوصِ مَا يُناقِضُ ذَلِكَ؛ لأنَّ تِلْكَ النُّصوصَ مُشكِلَةٌ مُتَشابِهَةٌ، ولَا يَعلَمُ أحَدٌ معْنَاهَا، ومَا لَا يعلَمُ أحَدٌ مَعْنَاهُ لَا يَجُوزُ أن يُستدَلَّ بِهِ، فيَبْقَى هَذَا الكَلَامُ سَدًّا لبَابِ الهُدَى والبيَانِ مِنْ جِهَةِ الأنبيَاءِ، وفَتْحًا لبَابِ مَنْ يُعارِضُهُمْ، ويقُولُ: إنَّ الهُدَى والبيَانَ في طَرِيقِنَا، لَا في طَرِيقِ الأنبيَاءِ؛ لأَنَّنَا نَحْنُ نعلَمُ مَا نقُولُ، ونُبيِّنُهُ بالأدِلَّةِ العقليَّةِ، والأنبيَاءُ لَمْ يعلَمُوا مَا يقُولُونَ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُبيِّنُوا مُرادَهُمْ، فتَبيَّنَ أنَّ قَوْلَ أَهْلِ التَّفْويضِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ متَّبِعُونَ للسُّنَّةِ والسَّلَفِ مِنْ شَرِّ أقْوَالِ أَهْلِ البِدَعِ والإلحَادِ» انْتَهَى كَلَامُ الشَّيخِ، وهُوَ كَلَامٌ سَدِيدٌ مِنْ ذِي رَأْيٍ رَشِيدٍ، وَمَا عَلَيْه مَزِيدٌ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى رَحْمَةً وَاسِعَةً، وَجَمَعَنَا بِهِ فِي جنَّاتِ النَّعِيمِ.

القاعِدَةُ الرَّابعَةُ: ظَاهِرُ النُّصوصِ مَا يَتبادَرُ مِنْهَا إِلَى الذِّهْنِ مِنَ المعَانِي، وهُوَ يَخْتلِفُ بحَسَبِ السِّيَاقِ، ومَا يُضَافُ إِلَيْهِ الكَلَامُ، فالكَلِمَةُ الوَاحِدَةُ يكُونُ لَهَا مَعْنًى فِي سِيَاقٍ، ومَعْنًى آخَرُ فِي سِيَاقٍ، وتَركِيبُ الكَلَامِ يُفيدُ معْنًى عَلَى وَجْهٍ، ومعْنًى آخَرَ عَلَى وَجْهٍ، فلفْظُ «القَريةِ» مَثَلًا يُرَادُ بِهِ القَومُ تَارَةً، ومَسَاكِنُ القَومِ تَارَةً أُخرَى.

فمِنَ الأَوَّلِ: قَولُهُ تعَالَى: ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الإسراء:٥٨].

ومِنَ الثَّانِي: قَولُهُ تعَالَى عَنِ الملائِكَةِ ضَيْفِ إبراهِيمَ: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت:٣١].

وتقُولُ: «صَنَعْتُ هذا بيَدِي» فَلَا تَكُونُ اليَدُ كاليَدِ فِي قَولِهِ تعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]؛ لأَنَّ اليَدَ فِي المِثَالِ أُضِيفَتْ إِلَى المخْلُوقِ، فتكُونُ مُناسِبَةً لَهُ، وفِي الآيَةِ أُضِيفَتْ إِلَى الخَالِقِ، فتكُونُ لَائِقَةً بِهِ، فَلَا أَحَدَ سَلِيمَ الفِطْرَةِ صَرِيحَ العقْلِ يَعتَقِدُ أنَّ يَدَ الخَالِقِ كيَدِ المخلُوقِ أَوْ بالعَكْسِ.

وتقُولُ: «مَا عنْدَكَ إِلَّا زَيدٌ»، وَ«مَا زَيْدٌ إِلَّا عِنْدَكَ»، فتُفِيدُ الجُملَةُ الثَّانيَةُ معْنًى غَيرَ مَا تُفيدُهُ الأُولَى مَعَ اتِّحادِ الكلِمَاتِ، لكِنِ اختَلَفَ التَّركِيبُ، فتَغيَّرَ المَعْنَى بِهِ.

إِذَا تَقرَّرَ هذا فظَاهِرُ نُصوصِ الصِّفَاتِ مَا يَتبادَرُ مِنْهَا إِلَى الذِّهْنِ مِنَ المعَانِي، وقَدِ انقسَمَ النَّاسُ فِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: مَنْ جعَلُوا الظَّاهِرَ المُتبادِرَ مِنْهَا مَعنًى حَقًّا يَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأَبْقَوا دَلَالَتَهَا عَلَى ذَلِكَ، وهَؤُلاءِ هُمُ السَّلَفُ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وأَصْحَابُهُ، والَّذِينَ لَا يصدُقُ لَقَبُ «أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ» إِلَّا علَيْهِمْ.

وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ، فقَالَ: «أَهْلُ السُّنَّةِ مُجمِعُونَ عَلَى الإقرَارِ بالصِّفَاتِ الوَاردَةِ كُلِّها في القُرآنِ الكَرِيمِ والسُّنَّةِ، والإيمَان بِهَا، وحَمْلِهَا عَلَى الحَقِيقَةِ، لَا عَلَى المجَازِ، إلَّا أَنَّهُم لَا يُكَيِّفُونَ شيئًا من ذَلِكَ، ولا يَحُدُّون فيه صِفَةً محصُورَةً»[1] اهـ.

وَقَالَ القَاضِي أَبُو يَعْلَى في كِتَابِ (إِبْطَالُ التَّأْوِيلِ): «لَا يَجُوزُ رَدُّ هَذِهِ الأَخْبَارِ، ولَا التَّشَاغُلُ بِتَأْوِيلِهَا، وَالوَاجِبُ حَمْلُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَأَنَّهَا صِفَاتُ اللهِ، لَا تُشْبِهُ صِفَاتِ سَائِرِ المَوْصُوفِينَ بِهَا مِنَ الخَلْقِ، ولَا يُعْتَقَدُ التَّشبيهُ فِيهَا، لَكِنْ عَلَى مَا رُوِيَ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ وسَائِرِ الأَئِمَّةِ» اهـ نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ عَبْدِ البرِّ والقَاضِي شَيخُ الإسلَامِ ابنُ تيميَّةَ في (الفَتْوَى الحمَوِيَّةِ) ص٨٧-٨٩ ج٥ من (مجمُوع الفَتَاوى) لابنِ القَاسِمِ، وهذا هُوَ المذهَبُ الصَّحِيحُ، والطَّرِيقُ القَويمُ الحَكِيمُ، وذَلِكَ لوجْهَينِ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ تَطْبيقٌ تَامٌّ لِمَا دلَّ عَلَيه الكِتَابُ والسُّنَّةُ مِنْ وُجُوبِ الأَخْذِ بِمَا جَاءَ فِيهِمَا مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ، كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ تَتبَّعَهُ بعِلْمٍ وإنصَافٍ.

الثَّاني: أَنْ يُقَالَ: إنَّ الحَقَّ إمَّا أن يكُونَ فيمَا قَالَهُ السَّلَفُ، أَوْ فِيمَا قَالَهُ غيرُهُمْ، والثَّاني بَاطِلٌ؛ لأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أن يكُونَ السَّلَفُ مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ لَهُمْ بإِحْسَانٍ تكلَّمُوا بالبَاطِلِ تَصْريحًا أَوْ ظَاهِرًا، ولم يَتكلَّمُوا مرَّةً واحِدَةً -لَا تصريحًا وَلَا ظَاهِرًا- بالحَقِّ الَّذِي يَجِبُ اعتقَادُهُ، وهذا يَستَلْزِمُ أن يَكُونُوا إمَّا جَاهِلِينَ بالحَقِّ، وإمَّا عَالِمِينَ به، لَكِنْ كَتمُوهُ، وكِلَاهُما باطِلٌ، وبُطلَانُ اللَّازمِ يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ المَلْزُومِ، فتَعيَّنَ أَنْ يكُونَ الحقُّ فيما قَالَهُ السَّلَفُ دُونَ غيرِهِمْ.

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٤٥).

القسمُ الثَّاني: مَنْ جَعَلُوا الظَّاهِرَ المُتبادِرَ مِنْ نُصوصِ الصِّفَاتِ مَعْنًى بَاطِلًا لَا يَلِيقُ باللهِ، وهُوَ التَّشْبِيهُ، وأبقَوْا دَلَالَتَهَا عَلَى ذَلِكَ، وهؤلَاءِ هُمُ المُشبِّهَةُ، ومذهَبُهُم بَاطِلٌ مُحرَّمٌ مِنْ عِدَّةِ أوجُهٍ:

الأوَّلُ: أنَّهُ جِنَايَةٌ عَلَى النُّصوصِ، وتَعطِيلٌ لَهَا عَنِ المُرَادِ بِهَا، فكَيْفَ يكُونُ المُرادُ بِهَا التَّشْبِيهَ، وقَدْ قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]؟!

الثَّانِي: أنَّ العَقْلَ دَلَّ عَلَى مُبَايَنَةِ الخَالِقِ للمَخْلُوقِ في الذَّاتِ والصِّفَاتِ، فكَيْفَ يُحكَمُ بدَلَالَةِ النُّصوصِ عَلَى التَّشابُهِ بينَهُمَا؟

الثَّالِثُ: أنَّ هَذَا المفهُومَ الَّذِي فَهِمَهُ المُشبِّهُ مِنَ النُّصُوصِ مُخَالِفٌ لِمَا فَهِمَهُ السَّلَفُ منْهَا، فيَكُونُ بَاطِلًا.

فَإِنْ قَالَ المُشبِّهُ: أنَا لَا أَعْقِلُ مِنْ نُزُولِ اللهِ ويدِهِ إلَّا مثلَ مَا للمِخْلُوقِ مِنْ ذَلِكَ، واللهُ تعَالَى لَمْ يُخاطبنَا إلَّا بِمَا نَعرِفُه ونَعقِلُهُ، فجَوابُهُ مِنْ ثَلاثَةِ أوجُهٍ:

أحدُهَا: أنَّ الَّذِي خَاطَبَنَا بذَلِكَ هُوَ الَّذِي قَالَ عَنْ نَفْسِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ونَهَى عبادَهُ أَنْ يَضْرِبُوا لَهُ الأمثَالَ، أو يَجْعَلُوا لَهُ أندادًا، فَقَالَ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٧٤]، وقَالَ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٢]، وكَلَامُهُ تَعَالَى كُلُّه حَقٌّ، يُصَدِّقُ بعضُهُ بعضًا، ولَا يتناقَضُ.

ثَانيهَا: أَنْ يُقَالَ لَهُ: ألسْتَ تَعقِلُ للهِ ذاتًا لَا تُشْبِهُ الذَّواتِ؟ فسيَقُولُ: بَلَى. فيُقَالُ لَهُ: فلْتَعْقِلْ لَهُ صِفَاتٍ لَا تُشْبِهُ الصِّفَاتِ؛ فَإِنَّ القَوْلَ فِي الصِّفَاتِ كالقَوْلِ فِي الذَّاتِ، ومَنْ فَرَّقَ بينَهُمَا فقَدْ تَنَاقَضَ.

ثَالثُهَا: أَنْ يُقَالَ: ألسْتَ تُشاهِدُ في المخلُوقَاتِ مَا يَتَّفِقُ فِي الأَسْمَاءِ ويَخْتَلِفُ في الحقِيقَةِ والكيفيَّةِ؟ فَسيقُولُ: بَلَى. فيُقَالُ لَهُ: إذَا عقَلْتَ التَّبايُنَ بيْنَ المَخْلُوقَاتِ فِي هَذَا، فلِمَاذَا لَا تَعقِلُهُ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ؟! مَعَ أَنَّ التَّبايُنَ بَيْنَ الخَالِقِ والمَخْلُوقِ أَظْهَرُ وأعظَمُ، بَلِ التَّماثُلُ مُسْتَحِيلٌ بَيْنَ الخَالِقِ والمَخْلُوقِ، كَمَا سَبَقَ فِي القَاعِدَةِ السَّادسَةِ مِنْ قَواعِدِ الصِّفَاتِ[١].

القِسْمُ الثَّالِثُ: مَنْ جَعلُوا المَعْنَى المُتبادِرَ مِنْ نُصُوصِ الصِّفَاتِ معْنًى بَاطِلًا، لَا يَلِيقُ باللهِ، وَهُوَ التَّشْبِيهُ، ثُمَّ إِنَّهُمْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَنْكَرُوا مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ المَعْنَى اللَّائِقِ باللهِ، وَهُمْ أَهْلُ التَّعطِيلِ، سوَاءٌ كَانَ تعطيلُهُمْ عَامًّا فِي الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ، أَمْ خَاصًّا فِيهِمَا، أَوْ فِي أحدِهِمَا، فهَؤُلاءِ صَرَفُوا النُّصوصَ عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَى مَعَانٍ عَيَّنُوهَا بعُقُولِهِمْ، وَاضْطَرَبُوا في تَعْيينِهَا اضْطِرَابًا كَثِيرًا، وسَمَّوْا ذَلِكَ تَأْويلًا، وَهُوَ فِي الحقِيقَةِ تَحْرِيفٌ.

ومَذْهَبُهُمْ بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ:

أحدُهَا: أَنَّهُ جِنَايَةٌ عَلَى النُّصُوصِ، حَيْثُ جعَلُوهَا دَالَّةً عَلَى مَعْنًى بَاطِلٍ غَيْرِ لَائِقٍ باللهِ، وَلَا مُرادٍ لَهُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ صَرْفٌ لِكَلَامِ اللهِ تَعَالَى، وكَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ عَنْ ظَاهِرِهِ، واللهُ تَعَالَى خَاطَبَ النَّاسَ بلِسَانٍ عَربيٍّ مُبِينٍ؛ لِيَعْقِلُوا الكَلَامَ، ويَفْهَمُوهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ هذا اللِّسانُ العَرَبِيُّ، والنَّبِيُّ ﷺ خاطَبَهُمْ بأفْصَحِ لِسَانِ البَشَرِ، فَوَجَبَ حَمْلُ كَلَامِ اللهِ وَرَسُولِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ المفهُومِ بذَلِكَ اللِّسانِ العَرَبِيِّ، غَيْرَ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُصَانَ عَنِ

---

(١) راجع ص(٢٤).

التَّكييفِ والتَّمثِيلِ فِي حَقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

الثَّالِثُ: أنَّ صَرْفَ كَلامِ اللهِ ورَسُولِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنًى يُخالِفُهُ قولٌ عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ، وَهُوَ مُحرَّمٌ؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣]، ولِقَولِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء:٣٦]، فَالصَّارفُ لكِلَامِ اللهِ تعَالَى ورَسُولِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنًى يُخَالِفُهُ قَدْ قَفَا مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ، وَقَالَ عَلَى اللهِ مَا لَا يَعْلَمُ مِنْ وَجْهَينِ:

الأوَّلُ: أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ لَيسَ المُرادُ بكَلَامِ اللهِ تعَالَى ورَسُولِهِ كَذَا، مَعَ أَنَّهُ ظَاهِرُ الكَلَامِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ زَعَم أنَّ المُرادَ بِهِ كَذَا، لمَعْنًى آخَرَ لَا يَدُلُّ علَيْهِ ظَاهِرُ الكَلَامِ.

وإِذَا كَانَ مِنَ المعلُومِ أنَّ تَعيينَ أَحَدِ المَعْنَيينِ المُتَسَاوِيينِ فِي الاحْتِمالِ قَوْلٌ عَلَى اللهِ بِلَا عِلْمٍ، فَما ظَنُّكَ بتَعْيينِ المَعْنَى المَرجُوحِ المُخَالِفِ لظَاهِرِ الكَلَامِ؟!

مثَالُ ذَلِكَ: قَولُهُ تَعَالَى لإبلِيسَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص:٧٥]، فَإِذَا صَرَفَ الكَلَامَ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَقَالَ: لَمْ يُرِدْ باليَدَينِ اليَدينِ الحقيقيَّتَينِ، وإنَّما أرَادَ كَذَا وكَذَا. قُلْنَا لَهُ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى مَا نَفيْتَ؟! ومَا دَلِيلُكَ عَلَى مَا أَثْبَتَّ؟! فَإِنْ أَتَى بدَلِيلٍ -وَأَنَّى لَهُ ذَلِكَ- وإلَّا كَانَ قَائلًا عَلَى اللهِ بِلَا عِلمٍ فِي نَفْيِهِ وإِثْبَاتِهِ.

الوَجْهُ الرَّابعُ فِي إبطَالِ مَذْهَبِ أَهْلِ التَّعطِيلِ: أَنَّ صَرْفَ نُصُوصِ الصِّفَاتِ عَنْ ظَاهِرِهَا مُخَالِفٌ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وأصحَابُهُ وسَلَفُ الأُمَّةِ وأئمَّتُهَا، فيَكُونُ

بَاطِلًا؛ لأَنَّ الحقَّ -بِلَا رَيْبٍ- فِيمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وأصحَابُهُ، وَسَلَفُ الأُمَّةِ وأئمَّتُهَا.

الوَجْهُ الخَامِسُ: أَنْ يُقَالَ للمُعطِّلِ: هَلْ أَنْتَ أعْلَمُ باللهِ مِنْ نَفْسِهِ؟ فَسَيَقُولُ: لَا.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: هَلْ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ صِدْقٌ وحَقٌّ؟ فسيَقُولُ: نَعَمْ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: هَلْ تَعْلَمُ كَلَامًا أفْصَحَ وأبْيَنَ مِنْ كَلَامِ اللهِ تعَالَى؟ فسيَقُولُ: لَا.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: هَلْ تَظُنُّ أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَرَادَ أَنْ يُعمِّيَ الحقَّ عَلَى الخَلْقِ فِي هَذِهِ النُّصُوصِ؛ ليستخرِجُوهُ بعُقُولِهِمْ؟ فَسيَقُولُ: لَا.

هذا مَا يُقَالُ لَهُ باعتِبَارِ مَا جَاءَ فِي القُرآنِ.

أمَّا باعتِبَارِ مَا جَاءَ فِي السُّنَّةِ فيُقَالُ لَهُ: هَلْ أنْتَ أعْلَمُ باللهِ مِنْ رَسُولِهِ ﷺ؟ فَسيَقُولُ: لَا.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: هَلْ مَا أخْبَرَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ اللهِ صِدْقٌ وحَقٌّ؟ فَسيَقُولُ: نَعَمْ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: هَلْ تَعْلَمُ أنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ أفْصَحُ كَلَامًا، وَأَبْيَنُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَسيَقُولُ: لَا.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: هَلْ تَعْلَمُ أنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ أَنْصَحُ لعِبَادِ اللهِ مِنْ رَسُولِ اللهِ؟ فَسيَقُولُ: لَا.

فيُقَالُ لَهُ: إذَا كُنْتَ تُقِرُّ بذَلِكَ، فلِمَاذَا لَا يَكُونُ عِنْدَكَ الإقْدَامُ والشَّجَاعَةُ فِي إثبَاتِ مَا أثْبَتَهُ اللهُ تَعَالَى لنَفْسِهِ، وأثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ ﷺ عَلَى حقِيقَتِهِ وظَاهِرِهِ اللَّائقِ باللهِ؟!

وكَيْفَ يكُونُ عندَكَ الإقْدَامُ والشَّجَاعَةُ فِي نَفْيِ حَقِيقَتِهِ تِلْكَ، وصَرْفِهِ إِلَى مَعْنًى يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ بغيْرِ عِلْمٍ؟! ومَاذَا يَضِيرُك إذَا أَثْبتَّ للهِ تَعَالَى مَا أثْبتَهُ لنفْسِهِ في كِتَابِهِ، أَوْ سُنَّةِ نبيِّهِ عَلَى الوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ، فأَخَذْتَ بِمَا جَاءَ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ إثْبَاتًا وَنَفيًا؟! أَفلَيْسَ هَذَا أَسْلَمَ لَكَ وأَقْومَ لجوابِكَ إذَا سُئِلْتَ يَوْمَ القِيامَةِ: ﴿مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص:٦٥]؟! أوَلَيْسَ صَرْفُكَ لهَذِهِ النُّصُوصِ عَنْ ظَاهِرِهَا، وتَعْيِينُ مَعْنًى آخَرَ مُخاطَرَةً مِنْكَ؟! فَلَعَلَّ المُرَادَ يَكُونُ -عَلَى تَقْدِيرِ جَوازِ صَرْفِهَا- غَيْرَ مَا صَرفْتَهَا إِلَيْهِ.

الوَجْهُ السَّادسُ في إبطَالِ مذهَبِ أَهْلِ التَّعطِيلِ: أَنَّهُ يلْزَمُ عَلَيْهِ لوازِمُ باطِلَةٌ، وبُطلَانُ اللَّازمِ يَدُلُّ عَلَى بُطلَانِ الملْزُومِ، فمِنْ هَذِهِ اللَّوازِمِ:

أوَّلًا: أَنَّ أهْلَ التَّعطِيلِ لَمْ يَصْرفُوا نُصوصَ الصِّفَاتِ عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَّا حيْثُ اعتَقَدُوا أنَّهُ مُستلْزِمٌ أَوْ مُوهِمٌ لتَشبِيهِ اللهِ تَعَالَى بخَلْقِهِ، وتَشْبِيهُ اللهِ تَعَالَى بخَلْقِهِ كُفْرٌ؛ لأَنَّهُ تكْذِيبٌ لقَولِهِ تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، قَالَ نُعَيمُ بْنُ حَمَّادٍ الخُزَاعيُّ أَحَدُ مَشَايخِ البُخَاريِّ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ: «مَنْ شَبَّهَ اللهَ بخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهًا»[١] اهـ. وَمِنَ المَعْلُومِ أنَّ مِنْ أَبْطَلِ البَاطِلِ: أَنْ يُجعَلَ ظَاهِرُ كَلَامِ اللهِ تعَالَى وكَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ تَشْبِيهًا وكُفْرًا، أَوْ مُوهِمًا لذَلِكَ.

ثَانيًا: أنَّ كِتَابَ اللهِ تعَالَى -الَّذِي أَنْزَلَهُ تِبيانًا لكُلِّ شَيْءٍ، وَهُدًى للنَّاسِ، وشِفَاءً لِمَا في الصُّدُورِ، ونُورًا مُبِينًا، وفُرْقَانًا بيْنَ الحَقِّ والبَاطِلِ- لَمْ يُبيِّنِ اللهُ تعَالَى فِيهِ مَا يَجِبُ

---

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/ ٥٨٧) برقم (٩٣٦).

عَلَى العِبَادِ اعتقَادُه في أسمائِهِ وصِفَاتِهِ، وَإِنَّما جَعَلَ ذَلِكَ مُوكَلًا إِلَى عُقُولِهِمْ، يُثْبِتُونَ للهِ مَا يَشاؤُونَ، ويُنْكِرُونَ مَا لَا يُرِيدُونَ، وَهذا ظَاهِرُ البُطْلَانِ.

ثَالثًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وخُلَفاءَهُ الرَّاشِدِينَ وأصحابَهُ وسَلَفَ الأُمَّةِ وأئمَّتَهَا كَانُوا قَاصِرِينَ أَوْ مُقصِّرِينَ في مَعْرِفَةِ وتَبيينِ مَا يجِبُ للهِ تعالَى مِنَ الصِّفَاتِ، أَوْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ، أو يجُوزُ؛ إِذْ لَمْ يَرِدْ عَنْهُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ فِيما ذَهَبَ إِلَيْه أَهْلُ التَّعطِيلِ فِي صِفَاتِ اللهِ تعَالَى، وَسَمَّوْهُ: تَأوِيلًا.

وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ وسَلَفُ الأُمَّةِ وأئمَّتُهَا قَاصِرِينَ؛ لجَهْلِهِمْ بذَلِكَ، وعَجْزِهِمْ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، أو مُقَصِّرِينَ؛ لعَدَمِ بَيَانِهِمْ للأُمَّةِ، وَكِلَا الأَمْرِينِ بَاطِلٌ.

رابعًا: أَنَّ كَلامَ اللهِ ورَسُولِهِ لَيْسَ مَرْجِعًا للنَّاسِ فِيمَا يَعْتَقِدُونَهُ فِي رَبِّهِم وإلَهِهِمُ الَّذِي مَعْرِفَتُهُمْ بِهِ مِنْ أَهمِّ مَا جاءَتْ بِهِ الشَّرائعُ، بَلْ هُوَ زُبدَةُ الرِّسالاتِ، وإِنَّما المَرْجِعُ تِلْكَ العُقُولُ المضطرِبَةُ المُتناقِضَةُ، وَمَا خَالَفَها فسَبِيلُهُ التَّكذِيبُ إِنْ وَجَدُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، أَوِ التَّحْرِيفُ -الَّذِي يُسمُّونَهُ: تَأويلًا- إِنْ لَمْ يَتمَكَّنُوا مِنْ تكذِيبِهِ.

خَامسًا: أَنَّهُ يلزَمُ مِنْهُ جَوازُ نفْيِ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ ورَسُولُهُ، فيُقَالُ في قولِهِ تعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]: إِنَّهُ لا يجِيءُ. وفِي قَولِهِ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّماءِ الدُّنيا»[1]: إِنَّهُ لَا يَنْزِلُ. لأَنَّ إسنَادَ المجِيءِ والنُّزولِ إِلَى اللهِ مجازٌ عِنْدَهُم، وأَظْهَرُ علامَاتِ المجَازِ عِنْدَ القَائِلِينَ بِهِ: صِحَّةُ نفيِهِ، ونَفْيُ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ ورَسُولُهُ مِنْ أَبْطَلِ البَاطِلِ، ولَا يُمكِنُ الانفكَاكُ عَنْهُ بتأويلِهِ إِلَى: أَمْرِهِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي السِّيَاقِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

---

(١) تقدم تخريجه ص(٢٧).

ثُمَّ إنَّ مِنْ أَهْلِ التَّعْطِيلِ مَنْ طَـرَدَ قَاعِدَتَهُ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ، أَوْ تعدَّى إِلَى الأَسْماء أَيْضًا، ومِنْهُمْ مَنْ تَنَاقَضَ، فأَثْبَتَ بَعْضَ الصِّفَاتِ دُونَ بعْضٍ، كالأشعَرِيَّةِ والماتُرِيدِيَّةِ: أَثبَتُوا ما أَثبَتُوه بحُجَّةِ أنَّ العَقْلَ يدُلُّ عَلَيْهِ، ونَفَوْا مَا نَفَوْهُ بحُجَّةِ أنَّ العَقْلَ يَنْفِيهِ أَوْ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

فنَقُولُ لَهُمْ: نَفْيُكُم لِمَا نَفَيْتُمُوهُ بحُجَّةِ أَنَّ العَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ يُمكِنُ إثبَاتُهُ بالطَّرِيقِ العَقِلِيِّ الَّذِي أثبَتُّمْ بِهِ ما أثبَتُّمُوهُ كَمَا هُوَ ثَابِتٌ بالدَّلِيلِ السَّمعيِّ.

مثَالُ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا صِفَةَ الإِرَادَةِ، ونَفَوْا صِفَةَ الرَّحمَةِ، أَثْبَتُوا صِفَةَ الإِرَادَةِ؛ لدَلَالَةِ السَّمْعِ والعَقْلِ عَلَيْهَا.

أَمَّا السَّمْعُ فمِنْهُ: قولُهُ تعَالَى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣].

وأَمَّا **العَقْلُ** فإِنَّ اخْتِلَافَ المخلُوقَاتِ وتخصِيصَ بعضِهَا بِمَا يختَصُّ بِهِ مِنْ ذَاتٍ أَوْ وَصْفٍ دَلِيلٌ عَلَى الإِرَادَةِ.

ونَفَوُا الرَّحمَةَ؛ لأنَّها تستَلْزِمُ لِينَ الرَّاحِمِ ورِقَّتَهُ للمَرحُومِ، وهذا مُحَالٌ في حَقِّ اللهِ تعَالَى.

وأوَّلوا الأدِلَّةَ السَّمعيَّةَ المُثبِتَةَ للرَّحمَةِ إِلَى الفِعْلِ أَوْ إِرَادَةِ الفِعْلِ، ففَسَّرُوا الرَّحيمَ بالمُنْعِمِ أَوْ مُرِيدِ الإنعَامِ.

فنَقُولُ لَهُمْ: الرَّحمَةُ ثَابِتَةٌ للهِ تَعَالَى بالأدِلَّةِ السَّمعيَّةِ، وأدلَّةُ ثُبوتِهَا أكْثَرُ عَدَدًا وتَنَوُّعًا مِنْ أدلَّةِ الإِرَادَةِ، فَقَدْ وَرَدَتْ بالاسْمِ مِثْلُ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٣]، والصِّفَةِ مِثْلُ: ﴿وَرَبُّكَ ٱلۡغَفُورُ ذُو ٱلرَّحۡمَةِ﴾ [الكهف:٥٨]، والفِعْلِ مِثْلُ: ﴿وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ [العنكبوت:٢١].

ويُمكِنُ إثبَاتُهَا بالعَقْلِ؛ فإنَّ النِّعمَ الَّتِي تَتْرَى عَلَى العِبَادِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، والنِّقَمَ الَّتِي تُدفَعُ عَنْهُمْ فِي كُلِّ حِينٍ، دَالَّةٌ عَلَى ثُبُوتِ الرَّحمَةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، ودَلَالَتُهَا عَلَى ذَلِكَ أَبْيَنُ وأجْلَى مِنْ دَلَالَةِ التَّخصِيصِ عَلَى الإرَادَةِ؛ لظُهُورِ ذَلِكَ للخَاصَّةِ والعَامَّةِ، بخِلَافِ دَلَالَةِ التَّخصِيصِ عَلَى الإرَادَةِ، فإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ إلَّا لأَفْرَادٍ مِنَ النَّاسِ.

وأمَّا نفيُهَا بحُجَّةِ أنَّهَا تستَلْزِمُ اللِّينَ والرِّقَّةَ فجَوابُهُ: أنَّ هَذِهِ الحُجَّةَ لَوْ كَانَتْ مُستَقِيمَةً لأمْكَنَ نَفْيُ الإرَادَةِ بمِثلِهَا، فيُقَالُ: الإرَادَةُ مَيْلُ المُرِيدِ إلَى مَا يَرجُو بِهِ حُصُولَ منفَعَةٍ أَوْ دَفْعَ مَضرَّةٍ، وهذا يستَلْزِمُ الحَاجَةَ، واللهُ تعَالَى مُنزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ.

فإِنْ أُجِيبَ بأَنَّ هَذِهِ إرَادَةُ المخلُوقِ أمْكَنَ الجَوَابُ بمِثْلِهِ فِي الرَّحمَةِ بأنَّ الرَّحمَةَ المُستلزِمَةَ للنَّقْصِ هِيَ رَحْمَةُ المخلُوقِ.

وبهذا تبَيَّنَ بُطلَانُ مذْهَبِ أَهْلِ التَّعطِيلِ، سَوَاءٌ كَانَ تَعطِيلًا عامًّا أَمْ خاصًّا.

وبِهِ عُلِمَ أنَّ طَرِيقَ الأَشَاعرَةِ والماتُريديَّةِ في أسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ وَمَا احْتَجُّوا بِهِ لذَلِكَ لَا تَنْدَفِعُ بِهِ شُبَهُ المُعتزِلَةِ والجَهميَّةِ، وذَلِكَ مِنْ وَجْهَينِ:

أحدُهُمَا: أنَّهُ طَرِيقٌ مُبتدَعٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا سَلَفُ الأُمَّةِ وأئمَّتُهَا، والبدْعَةُ لَا تُدفَعُ بالبدْعَةِ، وإنَّمَا تُدفَعُ بالسُّنَّةِ.

الثَّاني: أنَّ المُعْتزلَـةَ والجَهميَّةَ يُمْكِنُهُـمْ أَنْ يحتجُّـوا لِمَا نَفَـوْهُ عَلَى الأَشَاعِـرَةِ والمَاتُريديَّةِ بمِثْلِ مَا احْتَجَّ بِهِ الأَشَاعِرَةُ والمَاتُريديَّةُ لِمَا نَفَوْهُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ، فيقُولُونَ: لَقَدْ أبحتُمْ لأنْفسِكُمْ نفْيَ مَا نَفيْتُمْ مِنَ الصِّفَاتِ بِمَا زَعَمْتُمُوهُ دَلِيلًا عقْلِيًّا، وأوَّلْتُمْ دَلِيلَهُ السَّمعيَّ، فلِمَاذَا تُحرِّمُونَ عَلَيْنَا نَفْيَ مَا نَفيْنَاهُ بِـمَا نَراهُ دَلِيلًا عقْلِيًّا، ونُـؤوِّلَ دَلِيلَهُ

السَّمعيِّ؟! فلَنَا عُقُولٌ كَمَا أَنَّ لَكُمْ عُقُولًا، فإِنْ كَانَتْ عُقُولُنَا خاطِئَةً فكَيْفَ كَانَتْ عُقُولُكُمْ صَائِبَةً؟! وإنْ كَانَتْ عُقُولُكُمْ صَائِبَةً فكَيْفَ كَانَتْ عُقُولُنَا خاطِئَةً؟! ولَيْسَ لَكُمْ حُجَّةٌ فِي الإِنْكَارِ عَلَيْنَا سِوَى مُجَرَّدِ التَّحكُّمِ واتِّبَاعِ الهَوَى.

وَهَذِهِ حُجَّةٌ دَامِغَةٌ وإِلزَامٌ صَحِيحٌ مِنَ الجَهْمِيَّةِ والمُعتزلَةِ للأشعَرِيَّةِ والمَاتُريديَّةِ، وَلَا مَدْفَعَ لذَلِكَ ولَا مَحِيصَ عَنْهُ إِلَّا بالرُّجوعِ لمذهَبِ السَّلَفِ الَّذِينَ يَطرُدُونَ هذا البَابَ، ويُثبِتُونَ للهِ تَعَالَى مِنَ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ مَا أَثْبَتَهُ لنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ إِثْبَاتًا لَا تَمْثِيلَ فِيهِ ولَا تَكْييفَ، وتَنْزِيهًا لَا تَعْطِيلَ فِيهِ ولَا تَحْرِيفَ، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

تَنْبِيهٌ: عُلِمَ مِمَّا سَبَقَ: أنَّ كُلَّ مُعطِّلٍ مُمَثِّلٌ، وَكُلَّ مُمَثِّلٍ مُعطِّلٌ، أمَّا تَعْطِيلُ المُعطِّلِ فظَاهِرٌ، وأمَّا تمثِيلُهُ فلأَنَّهُ إِنَّمَا عَطَّلَ؛ لاعْتِقَادِهِ أنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ يَسْتلزِمُ التَّشبِيهَ، فَمَثَّلَ أوَّلًا، وَعطَّلَ ثَانِيًا، كَمَا أَنَّهُ بتَعْطِيلِهِ مَثَّلَهُ بالنَّاقِصِ.

وأمَّا تَمثِيلُ المُمثِّلِ فظَاهِرٌ، وأمَّا تعطِيلُهُ فمِنْ ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ عطَّلَ نَفْسَ النَّصِّ الَّذِي أثْبتَ بِهِ الصِّفَةَ؛ حَيْثُ جعَلَهُ دالًّا عَلَى التَّمثِيلِ، مَعَ أَنَّهُ لا دَلالَةَ فِيهِ عَلَيْهِ، وإنَّمَا يَدُلُّ عَلَى صِفَةٍ تَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ.

الثَّانِي: أَنَّهُ عَطَّلَ كُلَّ نَصٍّ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ مُماثَلَةِ اللهِ لخَلْقِهِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ عَطَّلَ اللهَ تَعَالَى عَنْ كَمالِهِ الوَاجِبِ؛ حَيْثُ مَثَّلَهُ بالمخلُوقِ النَّاقِصِ.

* * *

فَصْلٌ

اعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ أهْلِ التَّأويلِ أَوْرَدَ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ شُبْهَةً فِي نُصُوصٍ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ فِي الصِّفَاتِ، ادَّعَى أنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ صَرَفُوهَا عَنْ ظَاهِرِهَا؛ لِيُلزِمَ أهْلَ السُّنَّة بالمُوافقَةِ عَلَى التَّأويلِ أَوِ المُداهَنَةِ فِيهِ، وقَالَ: كَيْفَ تُنكِرُونَ عَلَيْنَا تأويلَ مَا أَوَّلنَاهُ مَعَ ارتكَابِكُمْ لِمِثْلِهِ فِيمَا أَوَّلتُمُوهُ؟! ونَحْنُ نُجِيبُ -بعَوْنِ اللهِ تَعَالَى- عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ بجَوَابَينِ: مُجْمَلٍ، ومُفصَّلٍ.

أمَّا المُجْمَلُ فيتلخَّصُ فِي شَيْئَيْنِ:

أحدُهُما: أَلَّا نُسلِّمَ أنَّ تَفْسِيرَ السَّلفِ لَهَا صَرْفٌ عَنْ ظَاهِرِهَا؛ فإِنَّ ظَاهِرَ الكَلامِ مَا يَتبَادَرُ مِنْهُ مِنَ المَعْنَى، وَهُوَ يَختَلِفُ بحَسبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الكَلَامُ، فإِنَّ الكَلِمَاتِ يَختَلِفُ مَعْنَاهَا بحَسَبِ تَركِيبِ الكَلَامِ، وَالْكَلَامُ مُركَّبٌ مِنْ كَلِمَاتٍ وجُمَلٍ، يَظْهَرُ مَعْنَاهَا وَيتَعَيَّنُ بضَمِّ بعضِهَا إِلَى بَعْضٍ.

ثَانِيهِمَا: أَنَّنَا لَوْ سلَّمْنَا أنَّ تفسيرَهُم صَرْفٌ لَهَا عَنْ ظَاهِرِهَا، فإِنَّ لَهُمْ فِي ذَلِكَ دَلِيلًا مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، إمَّا مُتَّصِلًا، وإمَّا مُنْفَصِلًا، وَلَيْسَ لمُجرَّدِ شُبُهَاتٍ يزعُمُهَا الصَّارِفُ بَرَاهِينَ وقطعيَّاتٍ يَتَوصَّلُ بِهَا إلى نَفْيِ مَا أثْبَتَهُ اللهُ لنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ.

وأمَّا المُفصَّلُ فعَلَى كُلِّ نَصٍّ ادُّعِيَ أَنَّ السَّلَفَ صَرفُوهُ عَنْ ظَاهِرِهِ.

ولْنُمثِّلْ بالأَمْثِلَةِ التَّاليَةِ، فنَبْدَأُ بِمَا حَكَاهُ أَبُو حَامِدٍ الغَزَّاليُّ عَنْ بَعْضِ الحَنْبَليَّةِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَحْمَدَ لَمْ يَتأوَّلْ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: «الحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ»،

و«قُلُوبُ العِبَادِ بَيْنَ أَصْبُعَينِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحمَنِ»، و«إِنِّي أَجِدُ نَفَسَ الرَّحمَنِ مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ» نقلَهُ عَنْه شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ ص٣٩٨ ج٥ من (مجمُوعِ الفَتَاوَى)، وَقَالَ: «هَذِهِ الحِكَايَةُ كَذِبٌ عَلَى أَحْمَدَ».

المِثَالُ الأَوَّلُ: «الحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ»[1].

والجَوابُ عَنْهُ: أَنَّهُ حَدِيثٌ بَاطِلٌ، لَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ ابْنُ الجَوزِيِّ فِي (العِلَلِ المُتَنَاهِيَة): «هذا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ»[2]، وَقَالَ ابْنُ العَرَبِيِّ: «حَدِيثٌ بَاطِلٌ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ»[3]، وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ: «رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بإِسْنَادٍ لَا يَثْبُتُ»[4] اهـ، وَعَلَى هذا فَلَا حَاجَةَ للخَوْضِ فِي مَعْنَاهُ.

لكِنْ قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ: «والمَشْهُورُ -يَعْنِي: فِي هذا الأَثَرِ- إِنَّمَا هُوَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «الحَجَرُ الأَسْودُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ، فَمَنْ صَافَحَهُ وقَبَّلَهُ فكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وقبَّلَ يَمِينَهُ»[5]، وَمَنْ تدبَّرَ اللَّفْظَ المَنْقُولَ تبيَّنَ لَهُ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فيهِ؛ فإِنَّهُ قَالَ: «يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ»، وَلَمْ يُطلِقْ، فَيَقُولَ: يَمِينُ اللهِ. وحُكْمُ اللَّفْظِ المُقيَّدِ يُخَالِفُ حُكْمَ المُطلَقِ، ثُمَّ قَالَ: «فَمَنْ صَافحَهُ وقَبَّلَهُ فكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وقبَّلَ يَمِينَهُ»، وهذا صَرِيحٌ فِي أَنَّ المُصَافِحَ لَمْ يُصافِحْ يَمِينَ اللهِ أَصْلًا، ولكِنْ شُبِّهَ بمَنْ يُصَافِحُ اللهَ، فأَوَّلُ الحَدِيثِ وآخِرُهُ يُبيِّنُ أَنَّ الحَجَرَ لَيْسَ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تعالَى، كَمَا

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٥٥٧)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٢/ ٣٦٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٣٩) من حديث جابر رَضِيَالِلَّهُعَنْهُ بأخصر منه.

(٢) العلل المتناهية (٢/ ٨٥) برقم (٩٤٤).

(٣) عارضة الأحوذي (٤/ ١٠٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٧).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٥/ ٣٩) برقم (٨٩١٩)، والأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ٨٩).

هُوَ معلُومٌ عند كُلِّ عَاقِلٍ» اهـ ص٣٩٨ ج٦ (مجمُوع الفَتاوَى).

المثَالُ الثَّانِي: «قُلُوبُ العِبَادِ بَيْنَ إِصبعَينِ[١] مِنْ أَصَابعِ الرَّحمَنِ».

والجَوابُ: أَنَّ هذا الحَدِيثَ صَحِيحٌ، رَوَاهُ مُسلِمٌ فِي البَابِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ القَدَرِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يقُولُ: «**إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَينِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يُصَرِّفُهُ حَيْثَ يَشَاءُ**»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ القُلُوبِ، صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ**»[٢].

وَقَدْ أَخَذَ السَّلَفُ أَهْلُ السُّنَّةِ بظَاهِرِ الحَدِيثِ، وقَالُوا: إِنَّ للهِ تَعَالَى أَصَابعَ حقيقَةً، نُثْبِتُهَا لَهُ كَمَا أَثْبَتَهَا لَهُ رَسُولُهُ ﷺ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ قُلُوبِ بَنِي آدَمَ بَيْنَ إصبعَينِ مِنْهَا أَنْ تَكُونَ مُمَاسَّةً لَهَا حتَّى يُقَالَ: إِنَّ الحَدِيثَ مُوهِمٌ للحُلُولِ، فيَجِبُ صَرْفُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ، فَهَذا السَّحَابُ مُسَخَّرٌ بَيْنَ السَّماءِ والأَرْضِ، وَهُوَ لَا يَمَسُّ السَّماءَ ولَا الأَرْضَ، ويُقَالُ: «بَدْرٌ بَيْنَ مَكَّةَ والمَدِينَةِ» مَعَ تَبَاعُدِ مَا بَيْنَهَا وبينَهُمَا، فقُلُوبُ بَنِي آدَمَ كُلُّها بَيْنَ إصبعَينِ مِنْ أَصَابعِ الرَّحمَنِ حقيقَةً، ولَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مُمَاسَّةٌ ولا حُلولٌ.

المثَالُ الثَّالِثُ: «إِنِّي أَجِدُ نفَسَ الرَّحمَنِ مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ».

والجَوابُ: أَنَّ هذا الحَدِيثَ رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ في (المُسنَدِ) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَلَا إِنَّ الإِيمَانَ يمَانٌ، وَالحِكْمَةَ يمَانِيَةٌ، وَأَجِدُ نَفَسَ رَبِّكُمْ**

---

(١) أَصْبَعٌ مُثَلَّثُ الهَمزَةِ والبَاءِ، ففِيهِ تِسعُ لُغَاتٍ، والعَاشِرَةُ: أُصبوعٌ، كَما قِيلَ:

وَهَمْزَ أَنمُلَةٍ ثَلِّثْ وَثَالِثَهُ ... التِّسعُ فِي أُصبَعٍ، واختِمْ بِأُصْبُوعِ

أُصبُوعٌ بضَمِّ الهَمزَةِ. (المُؤَلِّف)

(٢) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، رقم (٢٦٥٤).

مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ»[1]، قَالَ فِي (مَجْمَع الزَّوائِدِ): «رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، غَيْرَ شَبِيبٍ، وهُوَ ثِقَةٌ»[2]، قُلْتُ: وَكَذَا قَالَ في (التَّقريب) عَنْ شَبِيبٍ: «ثِقَةٌ مِنَ الثَّالِثَةِ»[3]، وَقَدْ رَوَى البُخاريُّ نحوَهُ فِي (التَّأريخ الكَبِير)[4].

وهذا الحَدِيثُ عَلَى ظَاهِرِهِ، والنَّفَسُ فِيهِ اسْمُ مَصْدَرٍ: نَفَّس، يُنَفِّس، تنفيسًا. مِثْلُ: فَرَّج، يُفرِّجُ، تَفْرِيجًا، وفَرَجًا. هَكَذَا قَالَ أهْلُ اللُّغَةِ، كَما فِي (النِّهَايَة)، و(القَامُوس)، و(مَقَاييس اللُّغَةِ)[5]، قَالَ في (مَقَاييس اللُّغَة): «النَّفَسُ كُلُّ شَيْءٍ يُفَرَّجُ بِهِ عَنْ مَكْرُوبٍ»، فيَكُونُ مَعْنَى الحَدِيثِ: أنَّ تَنْفِيسَ اللهِ تعَالَى عَنِ المُؤمِنِينَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ، قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ: «وَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ قَاتَلُوا أَهْلَ الرِّدَّةِ، وفتَحُوا الأَمْصَارَ، فبِهِمْ نفَّسَ الرَّحمَنُ عَنِ المُؤمِنِينَ الكُرُبَاتِ» اهـ ص٣٩٨ ج٦ (مجمُوعُ فتَاوَى شَيْخِ الإسْلَامِ) لابنِ قَاسِمٍ.

المثَالُ الرَّابعُ: قولُهُ تعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩].

والجَوابُ: أنَّ لأَهْلِ السُّنَّةِ في تَفْسِيرِهَا قولَيْنِ:

أحدُهُما: أنَّها بمَعْنَى: ارْتَفَعَ إِلَى السَّماءِ، وَهُوَ الَّذِي رجَّحَهُ ابْنُ جَريرٍ، قَالَ فِي (تَفْسِيرِهِ) بعْدَ أنْ ذَكَرَ الخِلَافَ: «وَأَوْلَى المَعَانِي بقَولِ اللهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٥٤١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٦٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٩١).

(٢) مجمع الزوائد (١٠/ ٣٢).

(٣) تقريب التهذيب ص(٢٠٥) برقم (٢٧٤٤) ط. الرسالة.

(٤) التاريخ الكبير (٤/ ٧٠).

(٥) النهاية في غريب الحديث (٥/ ٩٣) ت. الطناحي، القاموس المحيط (٢/ ٢٥٣) ط. الأميرية، مقاييس اللغة (٥/ ٤٦٠).

ﵟٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّﵞ [البقرة:٢٩]: عَلَا عليْهِنَّ وارْتَفعَ، فدَبَّرَهُنَّ بقُدرَتِهِ، وخَلقَهُنَّ سَبْعَ سَمواتٍ»[1] اهـ وَذَكَرَهُ البَغويُّ فِي (تَفسِيرِهِ) قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ وأَكْثرِ مُفسِّرِي السَّلَفِ[2]، وذَلِكَ تمَسُّكًا بظَاهِرِ لَفْظِ: ﵟٱسْتَوَىٰٓﵞ، وتَفْويضًا لعِلْمِ كيفِيَّةِ هذا الارتِفَاعِ إِلَى الله عَزَّوَجَلَّ.

القَوْلُ الثَّانِي: إنَّ الاسْتِوَاءَ هُنَا بمَعْنَى القَصْدِ التَّامِّ، وإِلَى هذا القَوْلِ ذَهَبَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ البَقَرَة، والبَغويُّ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ فُصِّلَت، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «أَيْ: قَصَدَ إِلَى السَّماءِ، والاستِوَاءُ هَاهُنَا ضُمِّنَ مَعْنَى القَصْدِ والإقْبَالِ؛ لأَنَّهُ عُدِّيَ بـ(إِلَى)»[3]، وقَالَ البَغَويُّ: «أَيْ: عَمَد إِلَى خَلْقِ السَّماءِ»[4]، وَهَذا القَوْلُ ليسَ صَرْفًا للكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وذَلِكَ لأَنَّ الفِعْلَ ﵟٱسْتَوَىٰٓﵞ اقْتَرَنَ بحَرْفٍ يَدُلُّ عَلَى الغَايَةِ والانتِهَاءِ، فانْتَقَلَ إِلَى مَعْنًى يُنَاسِبُ الحرْفَ المُقتَرِنَ بِهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تعالَى: ﵟعَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفۡجِيرٗاﵞ [الإنسان:٦]، حيثُ كَانَ معناهَا: يَرْوَى بها عِبَادُ اللهِ؛ لأَنَّ الفِعْلَ ﵟيَشۡرَبُﵞ اقْتَرَنَ بالبَاءِ، فانْتَقَلَ إِلَى مَعْنًى يُناسِبُهَا، وَهُوَ «يَرْوَى»، فالفَعْلُ يُضمَّنُ مَعْنًى يُنَاسِبُ مَعْنَى الحَرْفِ المُتعلِّقِ بِهِ؛ ليَلتَئِمَ الكَلَامُ.

المثَالُ الخَامِسُ والسَّادِسُ: قولُهُ تَعالَى فِي سُورَةِ الحَدِيدِ: ﵟوَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡﵞ [الحديد:٤]، وقولُهُ فِي سُورَةِ المُجادَلَةِ: ﵟوَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواْﵞ [المجادلة:٧].

---

(١) تفسير الطبري (١/ ٤٥٧).

(٢) تفسير البغوي (١/ ٧٨).

(٣) تفسير ابن كثير (١/ ٣٣٢).

(٤) تفسير البغوي (٧/ ١٦٥).

والجَوابُ: أنَّ الكَلامَ فِي هَاتَينِ الآيَتَينِ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ وظَاهِرِهِ، ولكِنْ مَا حقيقَتُهُ وظَاهِرُهُ؟ هَلْ يُقَالُ: إنَّ ظَاهِرَهُ وحقيقَتَهُ أنَّ اللهِ تعَالَى مَعَ خَلقِهِ معيَّةً تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُختلِطًا بِهِمْ، أَوْ حَالًّا فِي أَمْكِنَتِهِمْ؟ أو يُقَالُ: إنَّ ظَاهِرَهُ وحقيقتَهُ أنَّ اللهِ تَعَالَى مَعَ خَلْقِهِ مَعِيَّةً تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُحِيطًا بِهِمْ عِلْمًا، وقُدْرَةً، وسَمْعًا، وبَصَرًا، وتَدْبِيرًا، وَسُلْطَانًا، وغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبوبِيَّتِهِ، مَعَ عُلوِّهِ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِهِ؟

ولَا رَيْبَ أنَّ القَوْلَ الأوَّلَ لَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ، ولَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، وذَلِكَ لأَنَّ المعيَّةَ هُنَا أُضيفَتْ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَهُوَ أَعْظَمُ وأَجَلُّ مِنْ أَنْ يُحِيطَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مخلُوقَاتِهِ، ولأَنَّ المَعيَّةَ فِي اللُّغةِ العَربيَّةِ الَّتِي نَزَل بِهَا القُرآنُ لَا تَسْتَلْزِمُ الاخْتِلَاطَ أَوِ المُصاحَبَةَ فِي المَكَانِ، وإنَّمَا تَدُلُّ عَلَى مُطْلَقِ مُصَاحَبَةٍ، ثُمَّ تُفَسَّرُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِحَسبِهِ.

وتَفْسِيرُ مَعيَّةِ اللهِ تَعَالَى لخَلْقِهِ بِمَا يَقْتَضِي الحُلولَ والاخْتِلَاطَ بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ:

الأوَّلُ: أَنَّهُ مُخالِفٌ لإجْمَاعِ السَّلفِ، فَمَا فَسَّرَهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ بِذَلِكَ، بَلْ كَانُوا مُجمِعِينَ عَلَى إنكَارِهِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ مُنَافٍ لعُلوِّ اللهِ تعالَى الثَّابِتِ بالكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، والعَقْلِ، والفِطْرَةِ، وإجمَاعِ السَّلفِ، وَمَا كَانَ مُنَافيًا لِمَا ثَبَتَ بدَلِيلٍ كَانَ بَاطِلًا بِمَا ثَبَتَ به ذَلِكَ المُنافِي.

وعَلَى هذا فيَكُونُ تَفْسِيرُ مَعيَّةِ اللهِ لخَلْقِهِ بالحُلُولِ والاخْتِلَاطِ بَاطِلًا بالكِتَابِ، والسُّنَّةِ، والعَقْلِ، والفِطْرَةِ، وإجْمَاعِ السَّلَفِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ مُستَلْزِمٌ للوازِمَ باطلَةٍ لَا تَلِيقُ باللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، وَلَا يُمكِنُ لِمَنْ

عَرَفَ اللهَ تَعَالَى، وَقَدَرَهُ حَقَّ قَدْرِه، وَعَرَفَ مَدلُولَ المَعيَّةِ فِي اللُّغةِ العَرَبيَّةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا القُرآنُ، أَنْ يَقُولَ: إنَّ حقيقةَ مَعيَّةِ اللهِ لخَلْقِهِ تَقْتَضِي أَنْ يكُونَ مُختَلِطًا بِهِمْ، أَوْ حَالًّا فِي أَمْكِنَتِهِمْ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تستَلْزِمَ ذَلِكَ، وَلَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا جَاهِلٌ باللُّغةِ، جَاهِلٌ بعَظَمَةِ الرَّبِّ جَلَّ وَعَلَا.

فإِذَا تَبيَّنَ بُطْلَانُ هذا القَوْلِ تَعَيَّنَ أَنْ يكُونَ الحَقُّ هُوَ القولَ الثَّانِيَ، وَهُوَ أَنَّ للهِ تعَالَى مَعَ خَلْقِهِ مَعيَّةً تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُحِيطًا بِهِمْ، عِلْمًا، وقُدْرةً، وسَمْعًا، وبَصَرًا، وتَدْبيرًا، وسُلطَانًا، وغيرَ ذَلِكَ ممَّا تَقْتَضِيهِ رُبوبيَّتُهُ، مَعَ عُلُوِّهِ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِهِ، وَهذا هُوَ ظَاهِر الآيَتَينِ بِلَا رَيْبٍ؛ لأَنَّهُمَا حَقٌّ، وَلَا يَكُونُ ظَاهِرُ الحَقِّ إِلَّا حَقًّا، ولَا يُمكِنُ أَنْ يكُونَ البَاطِلُ ظَاهِرَ القُرآنِ أَبَدًا.

قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ فِي (الفَتْوَى الحَمَوِيَّةِ) ص١٠٣ ج٥ من (مجمُوعِ الفَتَاوى) لابنِ قَاسِمٍ: «ثُمَّ هَذِهِ المَعِيَّةُ تَختَلِفُ أَحكَامُهَا بحَسَبِ المَوارِدِ، فلَمَّا قَالَ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ إِلَى قَولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤] دَلَّ ظَاهِرُ الخِطَابِ عَلَى أَنَّ حُكمَ هَذِهِ المَعيَّةِ ومُقْتَضَاهَا أَنَّهُ مُطَّلِعٌ عَلَيْكُمْ، شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، ومُهَيمِنٌ عَالِمٌ بِكُمْ، وَهذا مَعْنَى قَولِ السَّلَفِ: إِنَّهُ مَعَهُمْ بعِلْمِهِ[1]. وَهذا ظَاهِرُ الخِطَابِ وحقِيقَتُهُ، وكَذَلِكَ فِي قَولِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إِلَى قَولِهِ: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧] الآيَةَ.

ولَمَّا قَالَ النَّبيُّ ﷺ لصَاحِبِهِ فِي الغَارِ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]،

---

(١) كان هذا مَعْنَى قول السَّلَفِ: إنَّه مَعَهم بعِلْمِه؛ لأنَّه إذا كان مَعْلُومًا أنَّ الله تعالى مَعَنَا مع عُلُوِّه لم يَبْقَ إلا أن يكون مُقْتَضى هذه المَعِيَّة أنّه تعالى عَالِمٌ بنا مُطَّلعٌ شهيدٌ مُهَيمِنٌ، لا أنّه مَعَنا بذاتِه في الأَرْضِ. (المُؤلِّف)

كَانَ هذا أَيْضًا حَقًّا عَلَى ظَاهِرِهِ، وَدَلَّتِ الحَالُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ المَعِيَّةِ هُنا مَعيَّةُ الاطِّلَاعِ وَالنَّصْرِ والتَّأْيِيدِ».

ثُمَّ قَالَ: «فَلَفْظُ المَعِيَّةِ قَدِ اسْتُعْمِلَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي مَوَاضِعَ يَقْتَضِي فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أُمُورًا لا يَقْتَضِيهَا فِي المَوْضِعِ الآخَرِ، فإمَّا أَنْ تَخْتَلِفَ دَلَالَتُها بحَسبِ المَواضِعِ، أَوْ تَدُلَّ عَلَى قَدْرٍ مُشتَرَكٍ بَيْنَ جَمِيعِ مَوَارِدِهَا، وإنِ امْتَازَ كُلُّ مَوْضِعٍ بخَاصِّيَّةٍ، فعَلَى التَّقديرَينِ لَيْسَ مُقْتَضَاهَا أَنْ تكُونَ ذَاتُ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ مُخْتَلِطَةً بالخَلْقِ حتَّى يُقالَ: قَدْ صُرِفَتْ عَنْ ظَاهِرِهَا» اهـ.

ويدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مُقْتَضَاهَا أَنْ تَكُونَ ذَاتُ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ مُخْتَلِطَةً بالخَلْقِ: أنَّ اللهَ تَعَالَى ذَكَرَهَا فِي آيَةِ المُجادَلَةِ بَيْنَ ذِكْرِ عُمُومِ عِلْمِهِ فِي أَوَّلِ الآيَةِ وآخِرِهَا، فَقَالَ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة:٧]، فيَكُونُ ظَاهِرُ الآيَةِ أَنَّ مُقْتَضَى هَذِهِ المَعِيَّةِ عِلْمُهُ بعِبَادِهِ، وأَنَّهُ لا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، لا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُخْتَلِطٌ بهِمْ، وَلَا أَنَّهُ مَعَهُمْ فِي الأَرْضِ.

أَمَّا فِي آيَةِ الحَدِيدِ فَقَدْ ذَكَرَهَا اللهُ تعَالَى مَسبُوقَةً بذِكْرِ اسْتِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ وعُمُومِ عِلْمِهِ، مَتلوَّةً ببَيَانِ أَنَّهُ بَصِيرٌ بمَا يَعْمَلُ العِبادُ، فَقَالَ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٤]، فيَكُونُ ظَاهِرُ الآيَةِ أَنَّ مُقتَضَى هَذِهِ المعيَّةِ علمُهُ بعِبَادِهِ، وبَصَرُهُ بأَعمَالِهِمْ، مَعَ عُلُوِّهِ عَلَيْهِمْ، واستِوَائِهِ

عَلَى عَرْشِهِ، لَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُخْتَلِطٌ بِهِمْ، وَلَا أَنَّهُ مَعَهُمْ فِي الأَرْضِ، وإِلَّا لَكَانَ آخِرُ الآيَةِ مُنَاقِضًا لأَوَّلِهَا الدَّالِّ عَلَى عُلُوِّهِ واستِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ.

فَإِذَا تَبيَّنَ ذَلِكَ عَلِمْنَا أنَّ مُقْتَضَى كَونِهِ تَعَالَى مَعَ عِبَادِهِ: أَنَّهُ يَعْلَمُ أحوَالَهُمْ، ويَسْمَعُ أَقْوَالَهُمْ، ويَرَى أفعَالَهُمْ، ويُدبِّرُ شُؤُونَهُمْ، فيُحْيِي ويُمِيتُ، ويُغنِي ويُفْقِرُ، ويُؤتِي المُلكَ مَنْ يَشَاءُ، ويَنْزِعُ المُلكَ مِمَّنْ يَشَاءُ، ويُعِزُّ مَنْ يَشَاءُ، ويُذلُّ مَنْ يَشَاءُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَقْتَضِيهِ رُبوبيَّتُهُ وكَمَالُ سُلطَانِهِ، لَا يَحْجُبُهُ عَنْ خَلْقِهِ شَيْءٌ، ومَنْ كَانَ هذا شَأْنَهُ فهُوَ مَعَ خَلْقِهِ حقيقَةً، وَلَوْ كَانَ فَوقَهُمْ عَلَى عَرْشِهِ حَقيقَةً[1].

قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ فِي (العَقِيدَة الوَاسطيَّة) ص١٤٢ ج٣ مِنْ (مجْمُوعِ الفَتَاوَى) لابنِ قَاسِمٍ فِي فَصْلِ الكَلَامِ عَلَى المَعيَّةِ، قَالَ: «وَكُلُّ هذا الكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللهُ سُبْحَانَهُ مِنْ أَنَّهُ فَوْقَ العَرْشِ، وأَنَّهُ مَعَنَا حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيفٍ، ولَكِنْ يُصَانُ عَنِ الظُّنونِ الكَاذِبَةِ» اهـ.

وقَالَ فِي (الفَتْوَى الحَمويَّة) ص١٠٢-١٠٣ ج٥ مِنَ المَجمُوعِ المذكُورِ: «وجِمَاعُ الأَمْرِ فِي ذَلِكَ: أنَّ الكِتَابَ والسُّنَّةَ يَحْصُلُ مِنْهُمَا كَمَالُ الهُدَى والنُّورِ لِمَنْ تَدبَّرَ كِتَابَ اللهِ، وسُنَّةَ نبيِّهِ، وقَصَدَ اتِّبَاعَ الحَقِّ، وأَعْرَضَ عَنْ تَحريفِ الكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، والإلحَادِ في أسْمَاءِ اللهِ وآيَاتِهِ.

ولَا يَحسَبِ الحَاسِبُ أَنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ يُنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا الْبَتَّةَ، مِثْلُ أَنْ يقُولَ القَائِلُ: مَا فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَنَّ اللهَ فَوْقَ العَرْشِ يُخَالِفُهُ الظَّاهِرُ مِنْ قَولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾، وقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ

(١) وقد سَبَقَ أنَّ المَعِيَّة في اللُّغَة العَرِبيَّة لا تَستَلزِمُ الاختِلَاطَ أو المُصَاحَبَةَ في المكانِ. (المُؤَلِّف)

وَجْهِهِ»[(١)]، ونحوِ ذَلِكَ، فإِنَّ هذا غَلَطٌ، وذَلِكَ أَنَّ اللهَ مَعَنَا حقِيقَةً، وَهُوَ فَوْقَ العَرْشِ حَقيقَةً، كَمَا جَمَعَ اللهُ بَيْنَهُمَا في قَولِهِ سُبحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٤]، فأَخْبَرَ أَنَّهُ فَوْقَ العَرْشِ، يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ، وَهُوَ مَعَنَا أَيْنَمَا كُنَّا، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ في حَدِيثِ الأَوْعَالِ: «وَاللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»[(٢)]» اهـ.

واعْلَمْ أَنَّ تَفْسِيرَ المَعِيَّةِ بظَاهِرِهَا عَلَى الحَقيقَةِ اللَّائِقَةِ باللهِ تَعَالَى لَا يُنَاقِضُ مَا ثَبَتَ مِنْ عُلُوِّ اللهِ تَعَالَى بذَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، وذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ ثَلَاثَةٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى جَمَعَ بَيْنَهُمَا لنَفْسِهِ في كِتَابِهِ المُبينِ المُنَزَّهِ عَنِ التَّنَاقُضِ، وَمَا جَمَعَ اللهُ بَيْنَهُمَا في كِتَابِهِ فَلَا تَنَاقُضَ بينَهُمَا، وكُلُّ شَيْءٍ في القُرْآنِ تَظُنُّ فِيهِ التَّنَاقُضَ فِيمَا يبدُو لَكَ فتدبَّرْهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ؛ لقَولِهِ تعالَى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]، فإِنْ لَمْ يتبيَّنْ لَكَ فعَلَيْكَ بطَرِيقِ الرَّاسِخِينَ في العِلْمِ الَّذينَ يقُولُونَ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، وَكِلِ الأمْرَ إلى مُنَزِّلِهِ الَّذِي يَعلَمُهُ، واعْلَمْ أَنَّ القُصُورَ في عِلْمِكَ أَوْ فِي فَهمِكَ، وأَنَّ القُرآنَ لَا تَنَاقُضَ فِيهِ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب حك البزاق باليد في المسجد، رقم (٤٠٦)، ومسلم في كتاب المساجد، باب النهي عن البصاق في المسجد، رقم (٥٤٧) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٢) حديث الأوعال أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب في الجهمية، رقم (٤٧٢٣)، والترمذي في كتاب تفسير القرآن، باب سورة الحاقة، رقم (٣٣٢٠)، وابن ماجه في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٩٣)، وأحمد (١/ ٢٠٦) من حديث العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ومحل الشاهد هنا في رواية أحمد.

وإِلَى هذا الوَجْهِ أَشَارَ شَيْخُ الإسلَامِ فِي قَولِهِ فِيمَا سَبَقَ: «كَمَا جَمَعَ اللهُ بينَهُمَا» وكذَلِكَ ابْنُ القَيِّمِ -كَمَا فِي (مُختَصر الصَّواعِقِ) لابنِ المَوصليِّ ص٤١٠ ط. الإمام- فِي سِيَاقِ كَلَامِهِ عَلَى المِثَالِ التَّاسِعِ مِمَّا قِيلَ: إِنَّهُ مَجَازٌ، قَالَ: «وَقَدْ أَخْبَرَ اللهُ أَنَّهُ مَعَ خَلقِهِ مَعَ كَونِهِ مُستَوِيًا عَلَى عَرْشِهِ، وقَرَنَ بَيْنَ الأمرينِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: -وذَكَرَ آيَةَ سُورَةِ الحَدِيدِ- ثُمَّ قَالَ: فَأَخْبَرَ أَنَّهُ خَلَقَ السَّماواتِ والأَرْضَ، وأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ، وأَنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ يُبصِرُ أعمَالَهُمْ مِنْ فَوقِ عَرْشِهِ، كَمَا فِي حَدِيثِ الأَوْعَالِ: «**وَاللهُ فَوْقَ العَرْشِ يَرَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ**»، فعُلُوُّه لَا يُناقِضُ معيَّتَهُ، ومَعيَّتُهُ لَا تُبْطِلُ عُلُوَّه، بَلْ كِلَاهُمَا حَقٌّ» اهـ.

الوَجْهُ الثَّاني: أَنَّ حَقيقَةَ مَعْنَى المعيَّةِ لَا يُناقِضُ العُلوَّ، فالاجْتِمَاعُ بينَهُمَا مُمكِنٌ في حَقِّ المَخْلُوقِ، فإِنَّهُ يُقَالُ: «مَا زِلْنَا نَسِيرُ والقَمَرُ مَعَنَا»، وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ تَنَاقُضًا، وَلَا يَفْهَمُ مِنْهُ أَحَدٌ أَنَّ القَمَرَ نَزَلَ فِي الأَرْضِ، فإِذَا كَانَ هَذَا مُمكِنًا في حَقِّ المخْلُوقِ فَفِي حقِّ الخَالِقِ المُحيطِ بكُلِّ شَيْءٍ -مَعَ عُلوِّهِ سُبحَانَهُ- مِنْ بَابِ أَوْلَى، وذَلِكَ لأَنَّ حقيقَةَ المَعيَّة لا تَستلزِمُ الاجتِمَاعَ في المكَانِ.

وإِلَى هذا الوَجْهِ أَشَارَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ فِي (الفَتْوَى الحَمويَّة) ص١٠٣ المُجلَّد الخَامِسِ مِنْ (مَجْمُوعِ الفَتَاوَى) لابنِ قَاسِم، حيثُ قَالَ: «وذَلِكَ أَنَّ كَلِمَةَ (مَعَ) فِي اللُّغَةِ إِذَا أُطلِقَتْ، فلَيْسَ ظَاهِرُهَا في اللُّغَةِ إِلَّا المُقارَنَةَ المُطلَقَةَ، مِنْ غَيرِ وُجُوبِ مماسَّة أَوْ مُحَاذَاةٍ عَنِ يَمِينٍ أَوْ شِمَالٍ، فإِذَا قُيِّدَتْ بمَعْنًى مِنَ المعَانِي دلَّتْ عَلَى المُقارنَةِ في ذَلِكَ المَعْنَى، فإِنَّهُ يُقَالُ: «مَا زِلْنَا نَسِيرُ والقَمَرُ مَعَنَا» أَوْ: «وَالنَّجْمُ مَعَنَا» ويُقَالُ: «هذا المتَاعُ مَعِي»؛ لمُجَامَعَتِهِ لَكَ وإِنْ كَانَ فَوْقَ رَأْسِكَ، فَاللهُ مَعَ خَلْقِهِ حقيقَةً، وهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ حَقيقَةً» اهـ وصدَقَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى؛ فَإِنَّ مَنْ كَانَ عَالمًا بِكَ، مُطَّلِعًا عَلَيْكَ،

مُهيمِنًا عَلَيْكَ، يَسْمَعُ مَا تَقُولُ، ويَرَى مَا تَفْعَلُ، ويُدَبِّر جَمِيعَ أُمُورِكَ، فَهُوَ مَعَكَ حقيقَةً وإِنْ كَانَ فوقَ عَرشِهِ حقيقَةً؛ لأَنَّ المَعيَّةَ لَا تَستَلْزِمُ الاجْتِمَاعَ فِي المَكَانِ.

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ امْتِنَاعُ اجتِمَاع المَعيَّةِ والعُلُوِّ فِي حَقِّ المخْلُوقِ لَمْ يلْزَمْ أَنْ يكُونَ ذَلِكَ مُمتَنِعًا فِي حَقِّ الخَالِقِ الَّذِي جَمَعَ لنَفْسِهِ بينَهُمَا؛ لأَنَّ اللهَ تعَالَى لَا يُماثِلُهُ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِـهِ، كَـمَا قَـالَ تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وإِلَى هذا الوَجْهِ أَشَارَ شَيْخُ الإسْلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ فِي (العَقِيدَة الوَاسطِيَّة) ص١٤٣ ج٣ من (مجمُوعِ الفتَاوَى)، حيْثُ قَالَ: «وَمَا ذُكِرَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِنْ قُربِهِ ومَعيَّتِهِ لَا يُنافِي مَا ذُكِرَ مِنْ عُلُوِّهِ وفَوقيَّتِهِ؛ فإِنَّهُ سبحَانَهُ لَيس كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ نُعُوتِهِ، وهُوَ عَلِيٌّ فِي دُنُوِّهِ، قَريبٌ فِي عُلوِّهِ» اهـ.

تتِمَّةٌ: انقسَمَ النَّاسُ في مَعيَّةِ اللهِ تعَالَى لخَلْقِهِ ثَلَاثَةَ أقسَامٍ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: يقُولُونَ: إِنَّ مَعيَّةَ اللهِ تَعَالَى لخَلْقِهِ مُقْتَضَاهَا العِلْمُ والإحَاطَةُ فِي المَعيَّةِ العَامَّةِ، ومَعَ النَّصْرِ والتَّأْييدِ فِي المَعيَّةِ الخَاصَّةِ، مَعَ ثُبُوتِ عُلُوِّهِ بذَاتِهِ، واستِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ، وهؤُلَاءِ هُمُ السَّلَفُ، ومَذْهَبُهُمْ هُوَ الحَقُّ، كَمَا سَبَقَ تقْرِيرُهُ.

القِسْمُ الثَّانِي: يقُولُونَ: إِنَّ مَعيَّةَ اللهِ لخَلْقِهِ مُقْتَضَاهَا أَنْ يَكُونَ مَعَهُمْ فِي الأَرْضِ، مَعَ نَفْيِ عُلوِّهِ واستِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ، وهؤُلَاءِ هُمُ الحُلوليَّةُ مِنْ قُدمَاءِ الجَهميَّةِ وغَيرِهِمْ، ومذهَبُهُمْ بَاطِلٌ مُنْكَرٌ، أَجْمَعَ السَّلفُ عَلَى بُطلَانِهِ وإنكَارِهِ، كَمَا سَبَقَ.

القِسْمُ الثَّالِثُ: يقُولُـونَ: إِنَّ معيَّةَ اللهِ لخَلْقِهِ مُقتَضَاهَا أَنْ يكُـونَ مَعَهُمْ فِي الأَرْضِ، مَعَ ثُبُوتِ عُلوِّهِ فَوْقَ عَرْشِهِ، ذَكَرَ هذا شَيْخُ الإسْلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ ص٢٢٩

ج٥ مِنْ (مجْمُوعِ الفَتَاوَى)، وقَدْ زَعَمَ هَؤُلاءِ أنَّهُم أخَذُوا بظَاهِرِ النُّصُوصِ فِي المَعيَّةِ والعُلُوِّ، وكَذَبُوا فِي ذَلِكَ، فَضَلُّوا؛ فإنَّ نُصُوصَ المعيَّةِ لَا تَقْتَضِي مَا ادَّعَوهُ مِنَ الحُلُولِ؛ لأنَّهُ بَاطِلٌ، ولَا يُمكِنُ أنْ يكُونَ ظَاهِرُ كَلَامِ اللهِ ورَسُولِهِ بَاطِلًا.

تَنْبِيهٌ: اعْلَمْ أنَّ تَفسِيرَ السَّلَفِ لمَعيَّةِ اللهِ تَعَالَى لخَلْقِهِ: بأنَّهُ «مَعَهُمْ بعِلْمِهِ» لَا يَقْتَضِي الاقْتِصَارَ عَلَى العِلْمِ، بَلِ المَعيَّةُ تَقْتَضِي أيْضًا إحَاطَتَهُ بِهِمْ سَمْعًا، وبَصَرًا، وقُدْرَةً، وتَدْبِيرًا، ونَحْوَ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبوبيَّتِهِ.

تَنْبِيهٌ آخَرُ: أشَرْتُ فِيمَا سَبَقَ إلَى أنَّ عُلوَّ اللهِ تَعَالَى ثَابِتٌ بالْكِتَابِ، والسُّنَّةِ، والعَقْلِ، والفِطْرَةِ، والإجْمَاعِ.

أمَّا الكِتَابُ فَقَدْ تَنوَّعَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى ذَلِكَ، فتَارَةً بلَفْظِ العُلُوِّ، والفَوقيَّةِ، والاستِوَاءِ عَلَى العَرْشِ، وكَونِهِ فِي السَّمَاءِ؛ كقَولِهِ تعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك:١٦].

وتَارَةً بلَفْظِ صُعُودِ الأشيَاءِ وعُروجِهَا ورَفْعِهَا إلَيْهِ، كَقَوْلِهِ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٤]، ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥].

وتَارَةً بلَفْظِ نُزُولِ الأشيَاءِ مِنْهُ، ونَحْوِ ذَلِكَ، كقَولِهِ تعالَى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل:١٠٢]، ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة:٥].

وأمَّا السُّنَّةُ فقَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ بأنْوَاعِهَا: القَوليَّةُ، والفِعليَّةُ، والإقراريَّةُ، فِي أحَادِيثَ كَثِيرَةٍ تَبْلُغُ حَدَّ التَّوَاتُرِ، وعَلَى وُجُوهٍ مُتنوِّعَةٍ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ فِي سُجُودِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ

الْأَعْلَى»[١]، وقولِهِ: «إِنَّ اللهَ لَمَّا قَضَى الخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبقَتْ غَضَبِي»[٢]، وقولِهِ: «أَلَا تَأْمَنُونِي، وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ؟!»[٣]، وَثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ وَهُوَ عَلَى المِنْبَرِ يَوْمَ الجُمُعَةِ يقُولُ: «اللَّهُمَّ أَغِثْنَا»[٤]، وَأَنَّهُ رَفعَ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»[٥]، وأَنَّهُ قَالَ للجَارِيَةِ: «أَيْنَ اللهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. فأَقَرَّهَا، وقَالَ لسَيِّدِهَا: «أَعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»[٦].

وأَمَّا العَقْلُ فَقَدْ دَلَّ عَلَى وُجُوبِ صِفَةِ الكَمَالِ للهِ تَعَالَى، وتَنْزِيهِهِ عَنِ النَّقْصِ، والعُلُوُّ صِفَةُ كَمَالٍ، والسُّفْلُ نَقْص، فوَجَبَ للهِ تعالَى صِفَةُ العُلُوِّ، وتَنْزِيهُهُ عَنْ ضِدِّهِ.

وأَمَّا الفِطْرَةُ فَقَدْ دَلَّتْ عَلَى عُلوِّ اللهِ تعَالَى دَلَالَةً ضَروريَّةً فِطْرِيَّةً، فَمَا مِنْ دَاعٍ أَوْ خَائِفٍ فَزِعَ إِلَى رَبِّهِ تَعَالَى إِلَّا وَجَدَ فِي قَلْبِهِ ضَرورَةَ الاتِّجَاهِ نَحْوَ العُلوِّ، لَا يَلْتَفِتُ عَنْ ذَلِكَ يَمْنَةً ولا يَسْرَةً.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢) من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾، رقم (٣١٩٤)، ومسلم في كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله، رقم (٢٧٥١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب بعث علي وخالد إلى اليمن، رقم (٤٣٥١)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم (١٠٦٤/ ١٤٤) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة، رقم (١٠١٤)، ومسلم في كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧/ ٨) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) أخرجه مسلم في كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧) من حديث معاوية ابن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

واسْأَلِ المُصلِّينَ، يقُولُ الوَاحِدُ مِنهُمْ في سُجُودِهِ: «سبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى» أيْنَ تتَّجِهُ قُلُوبُهُمْ حينَذَاكَ؟

وأَمَّا الإجْمَاعُ فقَدْ أجْمَعَ الصَّحَابَةُ والتَّابِعُونَ والأئِمَّةُ عَلَى أَنَّ اللهَ تعَالَى فَوْقَ سَمَوَاتِهِ، مُستَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، وكَلَامُهُمْ مَشْهُورٌ فِي ذَلِكَ نَصًّا وظَاهِرًا، قَالَ الأَوزَاعِيُّ: «كُنَّا -والتَّابِعُونَ مُتَوافِرُونَ- نَقُولُ: إنَّ اللهَ -تعَالَى ذِكْرُهُ- فَوْقَ عَرْشِهِ، ونُؤمِنُ بِمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنَ الصِّفَاتِ»[1]، وَقَدْ نَقَلَ الإجماعَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ واحِدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، وَمُحَالٌ أَنْ يَقَعَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ خِلَافٌ، وَقَدْ تَطَابَقَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الأَدِلَّةُ العَظِيمَةُ الَّتِي لَا يُخَالِفُهَا إِلَّا مُكابِرٌ طُمِسَ عَلَى قَلْبِهِ، واجْتَالَتْهُ الشَّياطِينُ عَنْ فِطْرَتِهِ، نسأَلُ اللهَ تَعَالَى السَّلَامَةَ والعَافِيَةَ.

فعُلُوُّ اللهِ تَعَالَى بذَاتِهِ وصِفَاتِهِ مِنْ أَبْيَنِ الأَشْيَاءِ وأظْهَرِهَا دَلِيلًا، وَأَحَقِّ الأَشْيَاءِ وأَثْبَتِهَا وَاقِعًا.

تَنْبِيهٌ ثَالِثٌ: اعْلَمْ -أَيُّهَا القَارِئُ الكَرِيمُ- أَنَّهُ صَدَرَ مِنِّي كِتَابَةٌ لبَعْضِ الطَّلَبَةِ تتضَمَّنُ مَا قُلْتُهُ فِي بَعْضِ المجَالِسِ فِي مَعيَّةِ اللهِ تعَالَى لخَلْقِهِ، ذَكَرْتُ فِيهَا أَنَّ عقِيدَتَنَا: أَنَّ للهِ تعَالَى مَعيَّةً حقيقيَّةً ذَاتيَّةً تَلِيقُ بِهِ، وتَقْتَضِي إحَاطَتَهُ بكُلِّ شَيْءٍ عِلمًا، وقُدرَةً، وسَمْعًا، وبَصَرًا، وسُلْطَانًا، وتَدْبِيرًا، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُنزَّهٌ أَنْ يَكُونَ مُختَلِطًا بالخَلْقِ، أَوْ حَالًّا في أمكِنَتِهِمْ، بَلْ هُوَ العَلِيُّ بذَاتِهِ وصِفَاتِهِ، وعُلوُّهُ مِنْ صِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ الَّتِي لَا يَنْفَكُّ عَنْهَا، وَأَنَّهُ مُستوٍ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا يَلِيقُ بجَلَالِهِ، وأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِي مَعِيَّتَهُ؛ لأَنَّهُ تعَالَى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

---

(١) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٤) برقم (٨٦٥).

وأردْتُ بقَولِي: «ذَاتيَّة» تَوكِيدَ حقيقَةِ مَعيَّتِهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، ومَا أَرَدْتُ أَنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ سُبْحَانَهُ فِي الأَرْضِ، كَيْفَ وَقَدْ قُلْتُ فِي نَفْسِ هَذِهِ الكِتَابَةِ كَمَا تَرَى: أَنَّهُ سبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ أَنْ يَكُونَ مُخْتَلِطًا بالخَلْقِ، أَوْ حَالًّا في أمْكِنَتِهِمْ، وأَنَّهُ العَلِيُّ بذَاتِهِ وصِفَاتِهِ، وأَنَّ عُلوَّهُ مِنْ صِفَاتِهِ الذَّاتيَّةِ الَّتِي لَا يَنْفَكُّ عَنْهَا؟! وقُلْتُ فِيهَا أيضًا مَا نَصُّهُ بالحَرْفِ الوَاحِدِ: «ونَرَى أَنَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ بذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، فَهُوَ كَافِرٌ أَوْ ضَالٌّ إِنِ اعْتَقَدَهُ، وكَاذِبٌ إِنْ نَسَبَهُ إِلَى غَيرِهِ مِنْ سَلَفِ الأُمَّةِ أَوْ أئمَّتِهَا» اهـ، وَلَا يُمْكِنُ لعَاقِلٍ عَرَفَ اللهَ، وقَدَرَهُ حَقَّ قَدْرِهِ، أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اللهَ مَعَ خَلْقِهِ فِي الأَرْضِ. وَمَا زِلْتُ وَلَا أَزَالُ أُنْكِرُ هذا القَوْلَ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِي جَرَى فِيهِ ذِكْرُهُ، وأَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنِي وَإِخْوَانِي المُسلِمِينَ بالقَوْلِ الثَّابتِ فِي الحَيَاةِ الدُّنيَا وفي الآخِرَةِ.

هذا وَقَدْ كَتَبْتُ بَعْدَ ذَلِكَ مَقَالًا نُشِرَ فِي مجَلَّةِ (الدَّعوةِ) الَّتِي تَصْدُرُ فِي الرِّيَاضِ، نُشِرَ يومَ الاثْنَيْنِ الرَّابعِ مِنْ شَهْرِ مُحرَّمٍ سَنَةَ ١٤٠٤هـ أَرْبَعٍ وأَرْبَعِ مِئَةٍ وأَلْفٍ، بِرَقْمِ (٩١١) قَرَّرْتُ فِيهِ مَا قَرَّرَهُ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنْ أَنَّ معيَّةَ اللهِ تعَالَى لِخَلْقِهِ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهَا، وأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي الحُلولَ والاخْتِلَاطَ بالخَلْقِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يستلْزِمَهُ، ورَأَيْتُ مِنَ الوَاجِبِ اسْتِبْعَادَ كَلِمَةِ «ذَاتيَّة»، وبَيَّنْتُ أَوْجُهَ الجَمْعِ بَيْنَ عُلوِّ اللهِ تَعَالَى وحقيقَةِ المعِيَّةِ.

واعْلَمْ أنَّ كُلَّ كلِمَةٍ تَسْتلْزِمُ كونَ اللهِ تعالَى فِي الأَرْضِ، أَوِ اختِلَاطَهُ بمخْلُوقَاتِهِ، أَوْ نَفْيَ عُلوِّهِ، أَوْ نَفْيَ استِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ تعالَى، فإنَّهَا كَلِمَةٌ بَاطِلَةٌ، يجِبُ إنكَارُهَا عَلَى قَائِلِهَا كَائِنًا مَنْ كَانَ، وبأَيِّ لَفْظٍ كَانَتْ.

وكُلُّ كَلَامٍ يُوهِمُ -وَلَوْ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ- مَا لَا يَلِيقُ باللهِ تعالَى فَإِنَّ الوَاجِبَ

تجنُّبه؛ لئَلَّا يُظنَّ باللهِ تَعَالَى ظَنُّ السَّوْءِ، لكِن مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تعالَى لنفْسِهِ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ فالوَاجِبُ إثْبَاتُه، وبيَانُ بُطلَانِ وَهْمِ مَنْ توهَّم فِيهِ مَا لَا يَلِيقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ.

المثَالُ السَّابعُ والثَّامِنُ: قولُهُ تعَالَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦]، وقولُهُ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ [الواقعة:٨٥]، حَيثُ فُسِّرَ القُرْبُ فِيهِمَا بقُرْبِ المَلائِكَةِ.

والجَوَابُ: أنَّ تَفسيرَ القُرْبِ فِيهِمَا بقُرْبِ المَلائِكَةِ لَيْسَ صَرْفًا للكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ لِمَنْ تدبَّرَهُ، أمَّا الآيَةُ الأُولَى فَإِنَّ القُرْبَ مُقيَّدٌ فِيهَا بِمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، حَيثُ قَالَ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٦-١٨]، ففِي قولِهِ: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ المُرادَ بِهِ قُربُ المَلَكينِ المُتلَقِّيينِ.

وَأمَّا **الآيَةُ الثَّانيَةُ** فإِنَّ القُربَ فِيهَا مُقيَّدٌ بحَالِ الاحْتِضَارِ، وَالَّذِي يحضُرُ الميِّتَ عنْدَ موتِهِ هُمُ الملَائِكَةُ؛ لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام:٦١]، ثُمَّ إنَّ في قَولِهِ: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة:٨٥] دليلًا بيِّنًا عَلَى أنَّهُمُ الملائِكَةُ؛ إِذْ يدُلُّ عَلَى أنَّ هذا القَرِيبَ فِي نَفْسِ المَكَانِ، ولكِنْ لَا نُبصِرُهُ، وَهذا يُعيِّنُ أَنْ يَكُونَ المُرادُ قُربَ الملائِكَةِ؛ لاستِحَالَةِ ذَلِكَ في حَقِّ اللهِ تعالَى.

بَقِيَ أَنْ يُقَالَ: فلِمَاذَا أَضَافَ اللهُ القُربَ إِلَيْهِ؟ وَهَلْ جَاءَ نَحْوُ هذا التَّعبيرِ مُرَادًا بِهِ المَلائِكَةُ؟

فالجَوابُ: أَضَافَ اللهُ تعَالَى قُرْبَ مَلائكَتِهِ إِلَيْهِ؛ لأَنَّ قُربَهُم بأمرِهِ، وهُمْ جُنُودُهُ ورُسلُهُ، وقَدْ جَاءَ نحوُ هذا التَّعبيرِ مُرادًا بِهِ الملائِكَةُ، كقَولِهِ تعالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ

قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٨]، فإنَّ المُرادَ بِهِ قِراءَةُ جبريلَ القُرآنَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، مَعَ أنَّ اللهَ تعالَى أضافَ القِراءَةَ إلَيْهِ، لكِنْ لَمَّا كَانَ جِبْرِيلُ يقرَؤُهُ عَلَى النَّبيِّ ﷺ بأمْرِ اللهِ تعالَى صحَّتْ إضافَةُ القِراءَةِ إلَيْهِ تَعالَى.

وكَذَلِكَ جاءَ فِي قَولِهِ تعالَى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود:٧٤]، وإبراهِيمُ إنَّما كَانَ يُجادِلُ المَلائكَةَ الَّذِينَ هُمْ رُسُلُ اللهِ تعالَى.

المثَالُ التَّاسِعُ والعَاشِرُ: قَولُهُ تَعالَى عَنْ سَفِينَةِ نُوحٍ: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، وقَولُهُ لِمُوسَى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه:٣٩].

والجَوابُ: أنَّ المَعْنَى فِي هَاتَينِ الآيَتَينِ عَلَى ظَاهِرِ الكَلَامِ وَحَقِيقَتِهِ، لكِنْ مَا ظَاهِرُ الكَلَامِ وحقيقَتُهُ هُنا؟ هَلْ يُقَالُ: إنَّ ظَاهِرَهُ وَحَقيقَتَهُ أنَّ السَّفِينَةَ تَجْرِي فِي عَيْنِ اللهِ، أَوْ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُربَّى فَوْقَ عَيْنِ اللهِ تعالَى؟ أَوْ يُقَالُ: إنَّ ظَاهِرَهُ أنَّ السَّفِينَةَ تَجْرِي، وعَينُ اللهِ تَرْعَاهَا وتَكلَؤُهَا، وكذَلِكَ تَربِيَةُ مُوسَى تَكُونُ عَلَى عَيْنِ اللهِ تَعالَى يَرْعَاهُ ويَكلَؤُهُ بِهَا؟

ولَا رَيْبَ أنَّ القَوْلَ الأَوَّلَ بَاطِلٌ مِنْ وَجْهَينِ:

الأَوَّلُ: أنَّهُ لَا يَقْتَضِيهِ الكَلَامُ بِمُقْتَضَى الخِطَابِ العَرَبِيِّ، والقُرآنُ إنَّما نَزَلَ بلُغَةِ العَرَبِ، قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:٢]، وَقَالَ تعالَى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥]، ولَا أَحَدَ يفْهَمُ مِنْ قَوْلِ القَائِلِ: «فُلَانٌ يَسِيرُ بعَينِي» أنَّ المَعْنَى: أنَّهُ يَسِيرُ دَاخِلَ عَينِهِ، ولَا مِنْ قَوْلِ القَائِلِ: «فُلانٌ تَخَرَّجَ عَلَى عَينِي» أنَّ تخرُّجه كَانَ

وهُوَ رَاكِبٌ عَلَى عينِهِ، وَلَوِ ادَّعَى مُدَّعٍ أَنَّ هذا ظَاهِرُ اللَّفْظِ فِي هذا الخِطَابِ لَضَحِكَ مِنْهُ السُّفهاءُ فَضْلًا عَنِ العُقَلَاءِ.

الثَّاني: أَنَّ هذا مُمتَنِعٌ غَايَةَ الامْتِنَاعِ، وَلَا يُمكِنُ لِمَنْ عَرَفَ اللهَ، وقَدَرَهُ حَقَّ قَدْرِهِ، أَنْ يَفْهَمَهُ فِي حَقِّ اللهِ تعَالَى؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى مُستَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، لَا يَحِلُّ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَلَا هُوَ حَالٌّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، سُبْحَانه وَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلوًّا كَبِيرًا.

فَإِذَا تَبَيَّنَ بُطلَانُ هذا مِنَ النَّاحيَةِ اللَّفْظِيَّةِ والمَعنويَّةِ تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ الكَلَامِ هُوَ القَوْلَ الثَّانِيَ: أَنَّ السَّفينَةَ تَجْرِي، وَعَيْنُ اللهِ تَرْعَاهَا وتَكلَؤُهَا، وكذَلِكَ تَربيَةُ مُوسَى تَكُونُ عَلَى عَيْنِ اللهِ يَرعَاهُ ويَكلَؤُهُ بِهَا، وَهذا مَعنَى قَولِ بَعضِ السَّلَفِ: «بمَرْأَى مِنِّي»، فإِنَّ اللهَ تَعَالَى إِذَا كَانَ يكلَؤُهُ بعَيْنِهِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَرَاهُ، ولَازِمُ المَعْنَى الصَّحِيحِ جُزْءٌ مِنْهُ، كَمَا هُوَ مَعلُومٌ مِنْ دَلَالَةِ اللَّفْظِ، حَيْثُ تَكُونُ بالمُطَابَقَةِ والتَّضمُّنِ وَالالتِزَامِ.

المثَالُ الحَادِيَ عَشَرَ: قَولُهُ تعَالَى فِي الحَدِيثِ القُدسيِّ: «وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبصِرُ بِهِ، ويَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَئِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، ولَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ».

وَالجَوَابُ: أَنَّ هذا الحَدِيثَ صَحِيحٌ، رَوَاهُ البُخاريُّ فِي بَابِ التَّوَاضُعِ، الثَّامِنِ وَالثَّلاثِينَ مِنْ كِتَابِ الرِّقَاقِ[1]، وقَدْ أَخَذَ السَّلَفُ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ بظَاهِرِ الحَدِيثِ، وأَجْرَوْهُ عَلَى حقِيقَتِهِ، وَلَكِنْ مَا ظَاهِرُ هذا الحَدِيثِ؟ هَلْ يُقَالُ: إِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ اللهَ

(١) برقم: (٦٥٠٢).

تَعَالَى يَكُونُ سَمْعَ الوَلِيِّ وبصرَهُ ويدَهُ ورِجلَهُ؟ أَوْ يُقَالُ: إِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُسدِّدُ الوَلِيَّ فِي سَمْعِهِ وبَصَرِهِ ويدِهِ ورِجلِهِ؛ بحَيْثُ يكُونُ إدراكُهُ وعمَلُهُ للهِ، وباللهِ، وفِي اللهِ؟

وَلَا رَيْبَ أَنَّ القَوْلَ الأَوَّلَ لَيسَ ظَاهِرَ الكَلَامِ، بَلْ ولَا يَقْتَضِيهِ الكَلَامُ لِمَنْ تَدَبَّر الحَدِيثَ؛ فَإِنَّ فِي الحَدِيثِ مَا يَمْنَعُهُ مِنْ وَجْهَينِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنَّ اللهَ تعَالَى قَالَ: «وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ»، وَقَالَ: «وَلَئِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسَتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ»، فأَثْبَتَ عَبْدًا ومَعبُودًا، ومُتقرِّبًا ومُتقرَّبًا إِلَيْهِ، وَمُحِبًّا ومَحْبُوبًا، وسَائِلًا ومَسْؤُولًا، ومُعْطِيًا ومُعْطًى، ومُستَعِيذًا ومُستَعَاذًا بِهِ، ومُعِيذًا ومُعَاذًا، فَسِيَاقُ الحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى اثْنَينِ مُتبَاينَينِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيرُ الآخَرِ، وَهذا يَمْنَعُ أَنْ يكُونَ أحدُهُمَا وَصْفًا فِي الآخَرِ، أَوْ جُزْءًا مِنْ أجزَائِهِ.

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ سَمْعَ الوَلِيِّ وبصرَهُ ويدَهُ ورِجْلَهُ كلَّهَا أوصَافٌ أَوْ أجزَاءٌ فِي مخلُوقٍ حَادِثٍ بعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا يُمكِنُ لأَيِّ عَاقِلٍ أَنْ يَفْهَمَ أَنَّ الخَالِقَ الأَوَّلَ الَّذِي لَيسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ يكُونُ سَمْعًا وبَصَرًا وَيَدًا ورِجْلًا لمخْلُوقٍ، بَلْ إِنَّ هذا المَعْنَى تَشمَئِزُّ مِنْهُ النَّفْسُ أَنْ تتصوَّرَهُ، ويَحْسرُ اللِّسَانُ أَنْ يَنْطِقَ بِهِ وَلَوْ عَلَى سَبِيلِ الفَرضِ والتَّقدِيرِ، فكَيْفَ يَسُوغُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ ظَاهِرُ الحَدِيثِ القُدسيِّ، وإِنَّهُ قَدْ صُرِفَ عَنْ هذا الظَّاهِرِ؟! سبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وبحمْدِكَ، لَا نُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ.

وإِذَا تَبيَّنَ بُطلَانُ القَوْلِ الأَوَّلِ وامْتِنَاعُهُ تَعيَّنَ القَوْلُ الثَّانِي، وَهُوَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُسدِّدُ هذا الوَلِيَّ فِي سمْعِهِ وبصرِهِ وعملِهِ، بحَيْثُ يكُونُ إدراكُهُ بسمْعِهِ وبصرِهِ،

وعملُهُ بيدِهِ ورِجلِهِ كُلُّه للهِ تَعَالَى إخْلَاصًا، وباللهِ تَعَالَى اسْتِعَانَةً، وفِي اللهِ تَعَالَى شَرْعًا واتِّباعًا، فيَتِمُّ لَهُ بذَلِكَ كَمَالُ الإخلَاصِ والاستِعَانَةِ والمُتابَعَةِ، وهذا غَايَةُ التَّوْفِيقِ، وَهذا مَا فَسَّرَهُ بِهِ السَّلَفُ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ مُطَابِقٌ لظَاهِرِ اللَّفْظِ، مُوافِقٌ لحَقِيقَتِهِ، مُتعيِّنٌ بسِيَاقِهِ، ولَيْسَ فِيهِ تَأويلٌ، وَلَا صَرْفٌ للكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وللهِ الحَمْدُ والمِنَّةُ.

المِثَالُ الثَّانِي عَشَرَ: قَولُهُ ﷺ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنِ اللهِ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبتُ مِنْهُ بَاعًا، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»، وهذا الحَدِيثُ صَحِيحٌ، رَوَاهُ مُسلِمٌ فِي كِتَابِ الذِّكْرِ والدُّعَاءِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَى نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيرَةَ أَيْضًا، وَكَذَلِكَ رَوَى البُخارِيُّ نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِ التَّوحِيدِ، البَابِ الخَامِسَ عَشَرَ[1].

وَهذَا الحَدِيثُ كغَيرِهِ مِنَ النُّصوصِ الدَّالَّةِ عَلَى قِيَامِ الأفْعَالِ الاختِيَارِيَّةِ باللهِ تَعَالَى، وأَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِثْلُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة:١٨٦]، وقَوْلِهِ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢]، وقولِهِ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨]، وقولِهِ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وقولِهِ ﷺ: «يَنزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ

---

(١) أمَّا حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب الحث على ذكر الله تعالى، رقم (٢٦٨٧).

وأمَّا حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾، رقم (٧٤٠٥)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب الحث على ذكر الله تعالى، رقم (٢٦٧٥/ ٢).

اللَّيْلِ الْآخِرُ»[1]، وقولِهِ ﷺ: «مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ -وَلَا يَقْبَلُ اللهُ إِلَّا الطَّيِّبَ- إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ»[2]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ وَالأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى قِيَامِ الأَفْعَالِ الاختِيَارِيَّةِ بِهِ تَعَالَى، فَقَوْلُهُ فِي هذا الحَدِيثِ: «تَقَرَّبْتُ مِنْهُ»، و«أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً» مِنْ هذا البَابِ.

والسَّلَفُ (أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ) يُجْرُونَ هَذِهِ النُّصُوصَ عَلَى ظَاهِرِهَا وَحقيقَةِ مَعْنَاهَا اللَّائِقِ باللهِ عَزَّوَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ.

قَالَ شَيْخُ الإِسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ فِي (شَرْحِ حَدِيثِ النُّزولِ) ص٤٦٦ ج٥ من (مَجْمُوعِ الفَتَاوَى): «وَأَمَّا دُنُوُّهُ نَفْسه وتَقَرُّبُهُ مِنْ بَعْضِ عبادِهِ فهذا يُثْبِتُهُ مَنْ يُثْبِتُ قِيَامَ الأَفْعَالِ الاختيَارِيَّةِ بنَفْسِهِ، ومَجِيئَهُ يومَ القِيامَةِ، ونُزُولَهُ، واستِوَاءَهُ عَلَى العَرْشِ، وهذا مَذْهَبُ أئمَّةِ السَّلَفِ وأئمَّةِ الإِسلَامِ المَشْهُورينَ وَأَهْلِ الحَدِيثِ، والنَّقْلُ عَنْهُمْ بذَلِكَ مُتَواتِرٌ» اهـ، فأيُّ مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنَ القَولِ بأَنَّهُ يَقْرُبُ مِنْ عَبْدِهِ كَيْفَ يَشَاءُ مَعَ عُلوِّهِ؟! وأيُّ مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْ إتيَانِهِ كَيْفَ يَشَاءُ بدُونِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ؟! وهَلْ هذا إِلَّا مِنْ كَمَالِهِ أَنْ يكُونَ فَعَّالًا لِمَا يُرِيدُ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي يَلِيقُ بِهِ؟

وَذَهَبَ بعضُ النَّاسِ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ تعالَى فِي هذا الحَدِيثِ القُدسيِّ: «أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً» يُرادُ بِهِ سُرعَةُ قَبولِ اللهِ تَعَالَى وإقبَالِهِ عَلَى عبدِهِ المُتقرِّبِ إلَيْهِ، المُتوجِّهِ بقَلْبِهِ وجَوارِحِهِ، وأنَّ مُجَازَاةَ اللهِ للعَامِلِ لَهُ أَكْمَلُ مِنْ عَمَلِ العَامِلِ، وعَلَّلَ مَا ذَهَبَ إلَيهِ بأَنَّ اللهَ تَعالَى

---

(١) تقدم تخريجه ص(٢٧).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب الصدقة من كسب طيب، رقم (١٤١٠)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قَالَ فِي الحَدِيثِ: «وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي»، وَمِنَ المعْلُومِ أَنَّ المُتقرِّبَ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، الطَّالبَ للوُصولِ إِلَيْهِ، لَا يتقرَّبُ ويطلُبُ الوُصولَ إِلَى اللهِ تعَالَى بالمَشْيِ فقَطْ، بَلْ تَارَةً يكُونُ بالمَشْيِ، كالسَّيرِ إِلَى المَسَاجِدِ، ومَشَاعِرِ الحَجِّ، والجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ، ونَحْوِهَا، وتَارَةً بالرُّكوعِ والسُّجودِ ونحوِهِمَا، وَقَدْ ثبتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ «أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»[1]، بَلْ قَدْ يَكُونُ التَّقرُّبُ إِلَى اللهِ تَعَالَى وطَلَبُ الوُصُولِ إِلَيْهِ والعَبْدُ مُضطجِعٌ عَلَى جَنْبِهِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران:١٩١]، وقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»[2].

قَالَ: فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَارَ المُرادُ بالحَدِيثِ بَيَانَ مُجَازَاةِ اللهِ تعَالَى العَبْدَ عَلَى عَمَلِهِ، وأَنَّ مَن صَدَقَ فِي الإِقْبَالِ عَلَى رَبِّهِ -وإِنْ كَانَ بَطِيئًا- جَازَاهُ اللهُ تعَالَى بأَكْمَلَ مِنْ عَمَلِهِ وأَفْضَلَ، وَصَارَ هذا هُوَ ظَاهِرَ اللَّفْظِ بالقَرِينَةِ الشَّرعيَّةِ المفهُومَةِ مِنْ سِيَاقِهِ.

وإِذَا كَانَ هذا ظَاهِرَ اللَّفظِ بالقَرِينَةِ الشَّرعيَّةِ لَمْ يَكُنْ تَفْسِيرُهُ بِهِ خُروجًا بِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَلَا تَأْويلًا كتَأويلِ أَهْلِ التَّعْطِيلِ، فَلَا يَكُونُ حُجَّةً لَهُمْ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ، وللهِ الحَمْدُ.

ومَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هذا القَائِلُ لَهُ حَظٌّ مِنَ النَّظرِ، لَكِنَّ القَوْلَ الأَوَّلَ أظْهَرُ وأَسْلَمُ، وأَليَقُ بمَذْهَبِ السَّلفِ.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التقصير، باب إذا لم يطق قاعدًا صلى على جنب، رقم (١١١٧).

ويُجابُ عمَّا جعَلَهُ قرينةً مِنْ كَوْنِ التَّقرُّبِ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وطَلَبِ الوُصُولِ إِلَيْهِ، لا يَختَصُّ بالمَشْي: بأَنَّ الحَدِيثَ خَرجَ مَخْرَجَ المِثَالِ، لَا الحَصْرِ، فيَكُونُ المَعْنَى: مَنْ أَتَانِي يَمْشِي فِي عِبادَةٍ تَفْتَقِرُ إِلَى المَشْيِ؛ لتَوقُّفِهَا عَلَيْهِ بكَوْنِهِ وسِيلَةً لَهَا، كَالمَشْيِ إِلَى المَسَاجِدِ للصَّلاةِ، أَوْ مِنْ مَاهِيتِهَا كالطَّوافِ والسَّعْيِ، واللهُ تَعَالَى أعْلَمُ.

المثَالُ الثَّالِثَ عشَرَ: قَولُهُ تعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يس:٧١].

والجَوابُ: أَنْ يُقَالَ: مَا هُوَ ظَاهِرُ هَذِهِ الآيَةِ وحقِيقَتُهَا حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهَا صُرِفَتْ عَنْهُ؟ هَلْ يُقَالُ: إِنَّ ظَاهِرَهَا أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الأَنْعَامَ بِيَدِهِ كَمَا خَلَقَ آدمَ بِيَدِهِ؟ أَوْ يُقَالُ: إِنَّ ظَاهِرَهَا أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الأَنْعَامَ كَمَا خَلَقَ غيرَهَا، لَمْ يَخْلُقْهَا بِيَدِهِ، لكِن إِضَافَة العَمَلِ إِلَى اليَدِ -والمُرادُ صَاحِبُها- مَعرُوفٌ فِي اللُّغةِ العربيَّةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا القُرآنُ الكَرِيمُ؟

أمَّا القَولُ الأوَّلُ فلَيْسَ هُوَ ظَاهِرَ اللَّفظِ؛ لوَجْهَينِ:

أحدُهُما: أَنَّ اللَّفظَ لَا يَقْتَضِيهِ بمُقْتَضَى اللِّسانِ العربيِّ الَّذِي نَزَلَ بِهِ القُرآنُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَولِهِ تعَالَى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠]، وقَولِهِ: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم:٤١]، وقَولِهِ: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران:١٨٢]، فإنَّ المُرادَ: مَا كَسَبَهُ الإنسَانُ نفسُهُ ومَا قدَّمَهُ، وإِنْ عَمِلَهُ بغَيرِ يَدِهِ، بخِلَافِ مَا إذَا قَالَ: عَمِلْتُهُ بِيَدِي، كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٧٩]، فإنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مُباشَرَةِ الشَّيءِ باليَدِ.

الثَّاني: أَنَّهُ لَوْ كَانَ المُرَادُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ هَذِهِ الأَنْعَامَ بِيَدِهِ لَكَانَ لَفْظُ الآيَةِ: خَلَقْنَا لَهُمْ بأيدِينا أَنْعَامًا، كَمَا قَالَ اللهُ تعالَى فِي آدَمَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ [ص:٧٥]؛ لأَنَّ القُرآنَ نَزَلَ بالبَيَانِ، لَا بالتَّعمِيَةِ؛ لقَوْلِهِ تعالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النحل:٨٩].

وإذَا ظَهَرَ بُطْلَانُ القَوْلِ الأَوَّلِ تعيَّنَ أَنْ يكُونَ الصَّوابُ هُوَ القَوْلَ الثَّانِيَ، وَهُوَ: أَنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الأَنْعَامَ كَمَا خَلَقَ غيرَهَا، وَلَمْ يَخْلُقْهَا بيَدِهِ، لَكِنَّ إضَافَةَ العَمَلِ إِلَى اليَدِ كَإِضَافَتِهِ إِلَى النَّفْسِ بمُقْتَضَى اللُّغةِ العَرَبِيَّةِ، بخِلَافِ مَا إِذَا أُضِيفَ إِلَى النَّفْسِ، وَعُدِّيَ بالبَاءِ إِلَى اليَدِ، فتنَبَّهْ للفَرْقِ؛ فَإِنَّ التَّنَبُّهَ للفُرُوقِ بَيْنَ المُتَشَابِهَاتِ مِنْ أَجْودِ أَنْوَاعِ العِلْمِ، وَبِهِ يزُولُ كَثِيرٌ مِنَ الإِشْكَالَاتِ.

المِثَالُ الرَّابِعَ عَشَرَ: قولُهُ تعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح:١٠].

والجَوابُ: أَنْ يُقَالَ: هَذِهِ الآيَةُ تضمَّنَتْ جُمْلَتَيْنِ:

الجُمْلَةُ الأُولَى: قَوْلُهُ تعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ [الفتح:١٠]، وَقَدْ أَخَذَ السَّلَفُ أَهْلُ السُّنَّةِ بظَاهِرِهَا وحَقِيقَتِهَا، وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يُبَايعُونَ النَّبِيَّ ﷺ نَفْسَهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح:١٨]، ولَا يُمكِنُ لأَحَدٍ أَنْ يَفْهَمَ مِنْ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ أَنَّهُمْ يُبَايِعُونَ اللهَ نَفْسَهُ، وَلَا أَنْ يدَّعِيَ أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ؛ لُمنافَاتِهِ لأَوَّلِ الآيَةِ والوَاقِعِ، واسْتِحَالَتِهِ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى.

وإنَّما جعَلَ اللهُ تَعَالَى مُبايَعَةَ الرَّسُولِ ﷺ مُبايعةً لَهُ؛ لأَنَّهُ رَسُولُهُ، وقَدْ بَايَعَ الصَّحَابَة عَلَى الجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ تَعَالَى، ومُبايعةُ الرَّسولِ عَلَى الجِهَادِ فِي سَبِيلِ مَنْ أَرْسَلَهُ مُبايعةٌ لِمَنْ أَرْسَلَهُ؛ لأَنَّهُ رَسُولُهُ المُبَلِّغُ عَنْهُ، كَمَا أَنَّ طَاعَةَ الرَّسُولِ طَاعةٌ لِمَنْ أَرْسَلَهُ؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠].

وَفِي إِضَافَةِ مُبايَعَتِهِمُ الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنْ تَشْرِيفِ النَّبِيِّ ﷺ وتَأْيِيدِهِ، وتَوكِيدِ هَذِهِ المُبايعَةِ وعِظَمِهَا، ورَفْعِ شَأنِ المُبايِعِينَ، مَا هُوَ ظَاهِرٌ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ.

الجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ: قَولُهُ تعَالَى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠]، وَهَذِهِ أيضًا عَلَى ظَاهِرِهَا وَحَقِيقَتِهَا، فَإِنَّ يَدَ اللهِ تعالَى فَوْقَ أَيْدِي المُبايِعِينَ؛ لأَنَّ يدَهُ مِنْ صِفَاتِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوقَهُمْ عَلَى عَرْشِهِ، فكَانَتْ يَدُهُ فَوْقَ أيدِيهِمْ، وهذا ظَاهِرُ اللَّفْظِ وحقيقَتُهُ، وهُوَ لتَوكِيدِ كَوْنِ مُبايعَةِ النَّبِيِّ ﷺ مُبايعَةً للهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَلَا يَلْزَمُ مِنْهَا أَنْ تكُونَ يدُ اللهِ جَلَّوَعَلَا مُباشِرَةً لأيدِيهِمْ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ: السَّمَاءُ فَوْقَنَا مَعَ أَنَّهَا مُبايِنَةٌ لَنا، بَعِيدَةٌ عنَّا، فَيَدُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فَوْقَ أيدِي المُبايعينَ لرَسُولِهِ ﷺ مَعَ مُبايَنَتِهِ تَعالَى لخَلْقِهِ، وعُلوِّهِ عَلَيْهِمْ.

وَلَا يُمكِنُ لأَحَدٍ أَنْ يَفْهَمَ أَنَّ المُرادَ بقَولِهِ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ يَدُ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا أَنْ يدَّعِيَ أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَضَافَ اليَدَ إِلَى نَفْسِهِ، ووَصَفَهَا بأَنَّهَا فَوْقَ أيدِيهِمْ، وَيَدُ النَّبِيِّ ﷺ عندَ مُبايعَةِ الصَّحابَةِ لَمْ تَكُنْ فَوْقَ أيدِيهِمْ، بَلْ كَانَ يَبْسُطُها إِلَيهِمْ، فيُمسِكُ بأَيْدِيهِمْ كَالمُصافِحِ لَهُمْ، فيَدُه مَعَ أيدِيهِمْ، لا فَوْقَ أيدِيهِمْ.

المِثَالُ الخَامِسَ عَشَرَ: قولُهُ تعالَى فِي الحَدِيثِ القُدسيِّ: «يَا ابْنَ آدَمَ، مَرِضْتُ، فَلَمْ تَعُدْنِي...» الحَدِيثَ.

وهذا الحَدِيثُ رَوَاهُ مُسلِمٌ فِي (بَابِ فَضْلِ عِيادَةِ المَرِيضِ)، مِنْ كِتَابِ البِرِّ والصِّلَةِ والآدَابِ (رقم٤٣ ص١٩٩٠/ تَرتِيب محمَّد فُؤاد عَبْد البَاقِي)، رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُريرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ القِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَرِضْتُ، فَلَمْ تَعُدْنِي. قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَعُودُكَ، وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ، فَلَمْ تَعُدْهُ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ؟ يَا ابْنَ آدَمَ، اسْتَطْعَمْتُكَ، فَلَمْ تُطْعِمْنِي. قَالَ: يَا رَبِّ، وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ، فَلَمْ تُطْعِمْهُ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، يَا ابْنَ آدَمَ، اسْتَسْقَيْتُكَ، فَلَمْ تَسْقِنِي. قَالَ: يَا رَبِّ! كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ، فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي»[1].

والجَوابُ: أَنَّ السَّلَفَ أَخَذُوا بهذا الحَدِيثِ، وَلَمْ يَصْرِفُوهُ عَنْ ظَاهِرِهِ بتَحْرِيفٍ يتخَبَّطُونَ فِيهِ بأَهَوائِهِمْ، وإِنَّما فَسَّرُوهُ بِمَا فَسَّرَهُ بِهِ المُتكَلِّمُ بِهِ، فقَولُهُ تَعَالَى فِي الحَدِيثِ القُدسيِّ: «مَرِضْتُ... وَاسْتَطْعَمْتُكَ... وَاسْتَسْقَيْتُكَ» بيَّنَهُ اللهُ تعالَى بنَفْسِهِ حَيْثُ قَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ، وأَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ، واسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ»، وهُوَ صَرِيحٌ في أَنَّ المُرادَ بِهِ مَرَضُ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، واسْتِطْعَامُ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، واستِسْقَاءُ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، والَّذِي فَسَّرَهُ بذَلِكَ هُوَ اللهُ المُتكَلِّمُ بِهِ، وهُوَ أَعْلَمُ

(١) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بمُرادِهِ، فَإِذَا فسَّرْنَا المَرَضَ المُضَافَ إِلَى اللهِ، والاسْتِطْعَامَ المُضافَ إِلَيْهِ، والاسْتِسْقَاءَ المُضافَ إِلَيْهِ بمَرَضِ العَبْدِ واسْتِطْعَامِهِ واستسقَائِهِ، لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ صَرْفٌ لِلْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ لأَنَّ ذَلِكَ تَفْسيرُ المُتكلِّمِ بِهِ، فهُوَ كَمَا لَوْ تكلَّمَ بهذا المَعْنَى ابْتِدَاءً، وإِنَّمَا أَضَافَ اللهُ ذَلِكَ إِلَى نَفْسِهِ أوَّلًا؛ للتَّرغِيبِ والحَثِّ، كقَولِهِ تعالَى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ﴾ [البقرة:٢٤٥].

وهذا الحَديثُ مِنْ أكْبَرِ الحُجَجِ الدَّامِغَةِ لأَهْلِ التَّأويلِ الَّذِينَ يُحرِّفُونَ نُصُوصَ الصِّفَاتِ عَنْ ظَاهِرِهَا بِلَا دَلِيلٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، وَلَا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وإِنَّمَا يُحرِّفُونَهَا بشُبَهٍ بَاطِلَةٍ هُمْ فِيهَا مُتنَاقِضُونَ مُضطَرِبُونَ؛ إِذْ لَوْ كَانَ المُرادُ خِلافَ ظَاهِرِهَا -كَمَا يقُولُونَ- لبيَّنَهُ اللهُ تَعَالَى وَرَسولُهُ، ولَوْ كَانَ ظَاهِرُهَا مُمتَنِعًا عَلَى اللهِ -كَمَا زَعمُوا- لبيَّنَهُ اللهُ ورسُولُهُ كَمَا فِي هذا الحَدِيثِ، وَلَوْ كَانَ ظَاهِرُهَا اللَّائِقُ باللهِ مُمتنِعًا عَلَى اللهِ لكَانَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِنْ وَصْفِ اللهِ تعالَى بِمَا يَمْتَنِعُ عَلَيْه مَا لَا يُحصَى إِلَّا بكُلْفَةٍ، وَهذا مِنْ أكبرِ المُحَالِ.

ولنكْتَفِ بهذا القَدْرِ مِنَ الأَمْثِلَةِ؛ لتكُونَ نِبْرَاسًا لغَيرِهَا، وإِلَّا فالقَاعِدَةُ عندَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ مَعرُوفَةٌ، وَهِيَ إِجْرَاءُ آيَاتِ الصِّفَاتِ وأَحَادِيثِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعطِيلٍ، ولَا تكْيِيفٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ.

وقَدْ تَقدَّمَ الكَلَامُ عَلَى هذا مُستَوفًى فِي قَواعِدِ نُصوصِ الصِّفَاتِ، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

***

الخاتمة

إذَا قَالَ قَائِلٌ: قَدْ عَرفْنَا بُطلَانَ مذْهَبِ أَهْلِ التَّأويلِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ، ومِنَ المعلُومِ أنَّ الأشَاعِرَةَ مِنْ أَهْلِ التَّأويلِ، فكَيْفَ يكُونُ مَذْهبُهُم باطلًا، وقَدْ قِيلَ: إنَّهُم يُمثِّلُونَ اليَوْمَ خَمْسَةً وتِسعِينَ بالمِئَةِ مِنَ المُسلِمِينَ؟! وكيْفَ يكُونُ بَاطِلًا وقُدوتُهُمْ في ذَلِكَ أَبُو الحَسَنِ الأشعَرِيُّ؟! وَكَيْفَ يكُونُ بَاطِلًا، وفيهِمْ فُلَانٌ وفُلَانٌ مِنَ العُلَمَاءِ المعرُوفِينَ بالنَّصيحَةِ للهِ، ولكِتَابِهِ، ولرَسُولِهِ، ولأئمَّةِ المُسلِمِينَ، وعَامَّتِهِمْ؟!

قُلْنَا: الجَوابُ عَنِ السُّؤالِ الأوَّلِ: أنَّنا لَا نُسلِّمُ أن تكُونَ نِسْبَةُ الأشَاعِرَةِ بهذا القَدْرِ بالنِّسبَةِ لسَائِرِ فِرَقِ المُسلمينَ؛ فإنَّ هَذِهِ دَعْوَى تحتَاجُ إلى إثبَاتٍ عَنْ طَرِيقِ الإحصَاءِ الدَّقِيقِ.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا أنَّهُم بهذا القَدْرِ أَو أكْثرُ فإنَّهُ لا يَقْتَضِي عِصمَتَهُم مِنَ الخَطَإِ؛ لأنَّ العِصْمَةَ في إجمَاعِ المُسلِمِينَ، لَا فِي الأَكْثَرِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إنَّ إجمَاعَ المُسلمِينَ قَدِيمًا ثَابِتٌ عَلَى خِلَافِ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ التَّأويلِ، فإنَّ السَّلفَ الصَّالِحَ مِنْ صَدْرِ هَذِهِ الأُمَّةِ -وهُمُ الصَّحَابَةُ الَّذِينَ هُمْ خَيْرُ القُرونِ، وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بإحسَانٍ، وأئمَّةُ الهُدَى مِنْ بعدِهِمْ- كَانُوا مُجمِعِينَ عَلَى إثبَاتِ مَا أثْبَتَهُ اللهُ لنَفْسِهِ، أَوْ أثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ مِنَ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ، وإجرَاءِ النُّصوصِ عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ باللهِ تعَالَى، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعطِيلٍ، ولَا تكْييفٍ، ولا تمْثِيلٍ.

وهُمْ خَيْرُ القُرونِ بنَصِّ الرَّسُولِ ﷺ[1]، وإجْمَاعُهُمْ حُجَّةٌ مُلْزِمَةٌ؛ لأنَّهُ مُقتضى مُقتَضَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وقَدْ سَبَقَ نَقْلُ الإجمَاعِ عَنْهُمْ فِي القَاعِدَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ قواعِدِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ[2].

والجَوابُ عَنِ السُّؤالِ الثَّاني: أنَّ أَبَا الحَسَنِ الأشْعَرِيَّ وغيرَهُ مِنْ أئمَّةِ المُسلمِينَ لَا يدَّعُونَ لأنفسِهِمُ العِصْمَةَ مِنَ الخَطَإِ، بَلْ لَمْ ينَالُوا الإمَامَةَ فِي الدِّينِ إلَّا حِينَ عَرَفُوا قَدْرَ أنفسِهِمْ، ونزَّلُوها منزِلَتَهَا، وكَانَ في قُلُوبِهِمْ مِنْ تَعْظِيمِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ مَا استحقُّوا بِهِ أَنْ يكُونُوا أَئمَّةً، قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ۖ وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة:٢٤]، وقَالَ عَنْ إبراهِيمَ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ۚ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل:١٢٠-١٢١].

ثُمَّ إنَّ هَؤُلاءِ المُتأخِّرينَ الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ لَمْ يَقْتَدُوا بِهِ الاقتِدَاءَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يكُونُوا عَلَيْهِ، وذَلِكَ أنَّ أبَا الحَسَنِ كَانَ لَهُ مَرَاحِلُ ثَلاثٌ في العَقِيدَةِ:

المرحلَةُ الأُولَى: مَرْحلَةُ الاعتِزَالِ: اعْتَنَقَ مَذْهَبَ المُعْتزِلَةِ أربعِينَ عامًا، يُقرِّرُهُ ويُنَاظِرُ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَجعَ عَنْهُ، وصَرَّحَ بتَضْلِيلِ المُعتزِلَةِ، وبَالَغَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِم[3].

المرحَلَةُ الثَّانيَةُ: مرحَلَةٌ بَيْنَ الاعْتِزَالِ المَحْضِ والسُّنَّةِ المَحْضَةِ: سَلَكَ فيهَا طَرِيقَ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، رقم (٣٦٥٠) (٣٦٥١)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة، رقم (٢٥٣٣) (٢٥٣٥) من حديث ابن مسعود وعمران بن حصين رضي الله عنهم.

وأخرجه مسلم في الموضع السابق (٢٥٣٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تقدم ص(٣٦).

(٣) مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٧٢ ج٤. (المؤلف)

أَبِي مُحَمَّدٍ عبدِ اللهِ بنِ سَعِيدِ بنِ كُلَّابٍ[1]، قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابنُ تيميَّةَ ص٤٧١ من المجلَّدِ السَّادسَ عَشَرَ مِنْ (مجمُوعِ الفتَاوَى) لابنِ قَاسِمٍ: «والأشعَرِيُّ وأمثالُهُ بَرزخٌ بَيْنَ السَّلَفِ والجَهْمِيَّةِ، أخَذُوا مِنْ هَؤُلاءِ كلَامًا صَحِيحًا، ومِنْ هَؤُلاءِ أُصُولًا عقليَّةً ظَنُّوها صحِيحَةً، وهِيَ فاسِدَةٌ» اهـ.

المرحلَةُ الثَّالثَةُ: مرحلَةُ اعتِنَاقِ مذهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ والحَدِيثِ، مُقْتَدِيًا بالإمَامِ أحمَدَ بنِ حنبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَمَا قَرَّرَهُ فِي كِتَابِهِ: «الإبَانَةُ عَنْ أُصُولِ الدِّيَانَةِ»، وهُوَ مِنْ آخِرِ كُتُبِهِ أو آخرُهَا.

قَالَ في مقدِّمَتِهِ: «جَاءَنَا -يَعْنِي: النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بكِتَابٍ عَزِيزٍ لَا يَأْتِيهِ البَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيه، وَلَا مِنْ خَلْفه، تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ، جَمَعَ فِيهِ عِلْمَ الأوَّلِينَ، وأكمَلَ بِهِ الفَرَائِضَ والدِّينَ، فهُوَ صِرَاطُ اللهِ المستَقِيمُ، وحبلُهُ المَتِينُ، مَنْ تَمَسَّكَ بِهِ نَجَا، ومَنْ خَالَفَهُ ضَلَّ وَغَوَى، وَفِي الجَهْلِ تَرَدَّى، وَحَثَّ اللهُ في كتَابِهِ عَلَى التَّمسُّكِ بسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]»، إِلَى أَنْ قَالَ: «فَأَمَرَهُمْ بطَاعَةِ رَسُولِهِ كَمَا أمرَهُمْ بطَاعَتِهِ، ودَعَاهُمْ إِلَى التَّمسُّكِ بسُنَّةِ نبيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا أَمَرَهُم بالعَمَلِ بكِتَابِهِ، فَنبَذَ كَثِيرٌ مِمَّنْ غَلَبَتْ شِقْوَتُهُ وَاستحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيطَانُ سُننَ نَبِيِّ اللهِ ﷺ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، وَعدَلُوا إلى أسْلَافٍ لَهُمْ قلَّدُوهم بدِينِهِمْ، ودَانُوا بدِيَانَتِهِمْ، وأَبْطَلُوا سُنَنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ورَفَضُوهَا وأَنْكَرُوهَا وجَحَدُوهَا افْتِرَاءً مِنْهُم عَلَى اللهِ ﴿قَدْ ضَلُّوا۟ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام:١٤٠]».

(١) مجموع الفتاوى، ص٥٥٦ ج٥. (المؤلف)

ثُمَّ ذَكَرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أُصُولًا مِنْ أُصُولِ المُبْتَدِعَةِ، وأَشَارَ إِلَى بُطلَانِهَا، ثُمَّ قَالَ: «فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ أَنْكَرْتُمْ قَوْلَ المعتزِلَةِ، والجَهميَّةِ، والحَرُوريَّةِ، والرَّافضَةِ، والمُرجِئَةِ، فعَرِّفُونا قولَكُمُ الَّذِي بِهِ تَقُولُونَ، ودِيَانَتكُمُ الَّتِي بِهَا تدينُونَ؟

قِيلَ لَهُ: قَوْلُنَا الَّذِي نَقُولُ بِهِ ودِيَانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا: التَّمسُّكُ بكِتَابِ رَبِّنَا عَزَّوَجَلَّ، وبسُنَّةِ نَبيِّنَا ﷺ، وَمَا رُوِيَ عَنِ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ وأئمَّةِ الحَدِيثِ، ونَحْنُ بذَلِكَ مُعْتَصِمُونَ، وَبِمَا كَانَ يقُولُ بِهِ أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بنُ محمَّدِ بنِ حَنْبلٍ -نضَّرَ اللهُ وجهَهُ، ورَفَعَ درجَتَهُ، وأجزَلَ مَثُوبَتَهُ- قَائِلُونَ، ولِمَنْ خَالَفَ قَوْلَهُ مُجَانِبُونَ؛ لأَنَّهُ الإمَامُ الفَاضِلُ، والرَّئِيسُ الكَامِلُ»، ثُمَّ أَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا أَظْهَرَ اللهُ عَلَى يَدِهِ مِنَ الحَقِّ، وذَكَرَ ثُبُوتَ الصِّفَاتِ، ومَسَائِلَ فِي القَدَرِ والشَّفَاعَةِ، وبَعْضَ السَّمعيَّاتِ، وقَرَّرَ ذَلِكَ بالأدلَّةِ النَّقليَّةِ والعقليَّةِ.

والمُتأخِّرُونَ الَّذينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ أخذُوا بالمرحلَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ مَرَاحِلِ عقيدَتِهِ، وَالْتَزَمُوا طَرِيقَ التَّأويلِ فِي عَامَّةِ الصِّفَاتِ، وَلَمْ يُثْبِتُوا إِلَّا الصِّفَاتِ السَّبْعَ المذكُورَةَ فِي هذا البَيْتِ:

حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، وَالْكَلَامُ لَهُ ... إِرَادَةٌ، وَكَذَاكَ السَّمْعُ وَالبَصَرُ

عَلَى خِلَافٍ بينَهُمْ وبَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي كَيفيَّةِ إِثْبَاتِهَا.

ولمَّا ذَكَرَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيميَّةَ مَا قِيلَ فِي شَأْنِ الأَشْعريَّةِ ص٣٥٩ مِنَ المُجلَّدِ السَّادِسِ مِنْ (مَجْمُوعِ الفَتَاوَى) لابنِ قَاسِمٍ قَالَ: «ومُرادُهُمُ الأشعريَّةُ الَّذِينَ يَنْفُونَ الصِّفَاتِ الخبريَّةَ، وأَمَّا مَنْ قَالَ مِنْهُمْ بكِتَابِ (الإِبَانَة) الَّذِي صَنَّفَهُ الأشعريُّ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَلَمْ يُظهِرْ مَقَالَةً تُنَاقِضُ ذَلِكَ، فهذا يُعَدُّ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ».

وقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ فِي ص٣١٠: «وَأَمَّا الأشعريَّةُ فَعَكْسُ هَؤُلاءِ، وقَوْلُهُمْ يَستَلْزِمُ التَّعطِيلَ، وأنَّهُ لَا دَاخِلَ العَالَمِ، وَلَا خَارِجَهُ، وكَلَامُهُ مَعْنًى وَاحِدٌ، ومَعْنَى آيَةِ الكُرسيِّ، وآيَةِ الدَّيْنِ، والتَّورَاةِ، والإنجِيلِ وَاحِدٌ، وَهذا مَعلُومُ الفَسَادِ بالضَّرورَةِ» اهـ.

وقَالَ تلمِيذُهُ ابْنُ القَيِّمِ فِي (النُّونيَّةِ) ص٣١٢ مِنْ شَرْحِ الهَرَّاسِ ط. الإمَامِ:

واعْلَمْ بِأَنَّ طَرِيقَهُمْ عَكْسُ الطَّرِيـ ـــقِ المُستَقِيمِ لِمَنْ لَهُ عَيْنَانِ

إِلَى أَنْ قَالَ:

فاعْجَبْ لِعُمْيَانِ الْبَصَائِرِ أَبْصَرُوا كَــوْنَ المُقَلِّـدِ صَاحِبَ الْبُرْهَانِ

وَرَأَوْهُ بالتَّقْلِيدِ أَوْلَى مِنْ سِوَا هُ بِغَيْرِ مَا بَصَرٍ وَلَا بُرْهَانِ

وَعَمُوا عَنِ الوَحْيَيْنِ إِذْ لَمْ يَفْهَمُوا مَعْنَاهُمَا عَجَبًا لِذِي الحِرْمَانِ

وقَالَ الشَّيخُ محمَّد أمين الشنقِيطِيُّ فِي تَفْسيرِهِ (أضوَاء البيَانِ) ص٣١٩ ج٢ عَلَى تَفْسِير آيَةِ استِوَاءِ اللهِ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ الَّتِي فِي سُورَةِ الأعْرَافِ: «اعْلَمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِي هذا خَلْقٌ لَا يُحصَى كثرَةً مِنَ المُتأخِّرِينَ، فزَعَمُوا أنَّ الظَّاهِرَ المُتبادِرَ السَّابِقَ إِلَى الفَهْمِ مِنْ مَعْنَى الاسْتِوَاءِ واليَدِ مَثَلًا في الآيَاتِ القُرآنيَّةِ هُوَ مُشابَهَةُ صِفَاتِ الحَوَادِثِ، وقَالُوا: يجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَصرِفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ إجْمَاعًا».

قَالَ: «وَلَا يَخْفَى عَلَى أدْنَى عَاقِلٍ أنَّ حقيقَةَ مَعْنَى هذا القَولِ أنَّ اللهَ وَصَفَ نفسَهُ فِي كِتَابِهِ بِمَا ظَاهِرُهُ المُتبَادِرُ مِنْهُ السَّابِقُ إِلَى الفَهْمِ الكُفْرُ باللهِ تَعَالَى، والقَوْلُ فِيهِ بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ جلَّ وَعَلَا، والنَّبِيُّ ﷺ الَّذِي قِيلَ لَهُ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤] لَمْ يُبيِّنْ حَرْفًا وَاحِدًا مِنْ ذَلِكَ، مَعَ إجمَاعِ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ

العُلماءِ عَلَى أَنَّهُ ﷺ لَا يجُوزُ في حقِّهِ تأخِيرُ البيَانِ عَنْ وَقْتِ الحاجَةِ إلَيْهِ، وأحْرَى فِي العَقَائِدِ -لَا سِيَّما مَا ظَاهِرُهُ المُتبادِرُ مِنْهُ الكُفْرُ والضَّلالُ المُبينُ- حتَّى جَاءَ هَؤُلاءِ الجهلَةُ مِنَ المُتأخِّرينَ، فزَعَمُوا أَنَّ اللهَ أطْلَقَ عَلَى نفْسِهِ الوَصْفَ بِمَا ظَاهِرُهُ المُتبادِرُ مِنْهُ لَا يَليقُ، والنَّبيُّ ﷺ كتَمَ أنَّ ذَلِكَ الظَّاهِرَ المُتبادِرَ كُفْرٌ وضَلالٌ يجِبُ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْهُ، وكُلُّ هذا مِنْ تِلْقَاءِ أنفسِهِمْ مِنْ غَيْرِ اعْتِمادٍ عَلَى كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ، سُبْحَانَكَ هذا بُهتَانٌ عَظِيمٌ، ولَا يَخْفَى أَنَّ هذا القَوْلَ مِنْ أَكْبَرِ الضَّلَالِ، وَمِنْ أَعْظَمِ الافْتِراءِ عَلَى اللهِ جَلَّ وَعَلَا ورَسُولِهِ ﷺ.

والحقُّ الَّذِي لَا يَشُكُّ فِيهِ أدْنَى عَاقِلٍ أَنَّ كُلَّ وَصْفٍ وَصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ، أو وَصَفَه بِهِ رَسُولُهُ ﷺ، فَالظَّاهِرُ المُتبادِرُ مِنْهُ السَّابِقُ إلى فَهْمِ مَنْ فِي قلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الإيمانِ هُوَ التَّنزيهُ التَّامُّ عَنْ مُشَابَهَةِ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الحَوادِثِ».

قَالَ: «وَهَلْ يُنْكِرُ عَاقِلٌ أَنَّ السَّابِقَ إِلَى الفَهْمِ المُتبادِرَ لكُلِّ عَاقِلٍ هُوَ مُنَافَاةُ الخَالِقِ للمَخْلُوقِ فِي ذَاتِهِ وجَمِيعِ صِفَاتِهِ؟ لَا واللهِ، لَا يُنكِرُ ذَلِكَ إِلَّا مُكابِرٌ!

والجَاهِلُ المُفتَرِي الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّ ظَاهِرَ آيَاتِ الصِّفَاتِ لَا يَلِيقُ باللهِ؛ لأَنَّهُ كُفْرٌ وتَشْبِيهٌ، إنَّما جَرَّ إِلَيْهِ ذَلِكَ تَنجِيسُ قلبِهِ بقَذَرِ التَّشْبِيهِ بَيْنَ الخَالِقِ والمخلُوقِ، فَأَدَّاهُ شُؤْمُ التَّشْبِيهِ إِلَى نَفْيِ صِفَاتِ الله جَلَّ وَعَلَا، وعَدَمِ الإيمانِ بِهَا، مَعَ أَنَّهُ جَلَّ وَعَلَا هُوَ الَّذِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ، فكَانَ هذا الجَاهِلُ مُشبِّهًا أوَّلًا، وَمُعطِّلًا ثَانيًا، فارتَكَبَ مَا لَا يَلِيقُ باللهِ ابْتِدَاءً وانتهَاءً، وَلَوْ كَانَ قَلْبُهُ عَارِفًا باللهِ كَمَا يَنْبَغِي، مُعظِّمًا للهِ كَمَا يَنبَغِي، طَاهِرًا مِنْ أَقْذَارِ التَّشبِيهِ، لَكَانَ المُتبادِرُ عنْدَهُ السَّابِقُ إِلَى فَهْمِهِ أَنَّ وَصْفَ اللهِ تعالَى بالِغٌ مِنَ الكَمالِ والجَلالِ مَا يَقْطَعُ أوهَامَ علائِقِ المُشابَهَةِ بينَهُ وبيْنَ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ،

فيَكُونُ قلبُهُ مُستعِدًّا للإيمانِ بصِفَاتِ الكَمالِ والجلالِ الثَّابتَةِ للهِ في القُرآنِ الكَريمِ والسُّنَّةِ الصَّحيحَةِ مَعَ التَّنزيهِ التَّامِّ عَنْ مُشابَهَةِ صِفَاتِ الخَلْقِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]» اهـ كلامُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والأشعَريُّ أبو الحَسَنِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كَانَ في آخِرِ عُمُرِهِ عَلَى مَذْهَبِ أهْلِ السُّنَّةِ والحَديثِ، وهُوَ إثْبَاتُ مَا أثْبَتَهُ اللهُ تَعَالَى لنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ غَيرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعطِيلٍ، وَلَا تَكْيِيفٍ، ولَا تَمْثِيلٍ، ومذهَبُ الإنْسَان ما قَالَهُ أخِيرًا إِذَا صَرَّحَ بحَصْرِ قَولِهِ فِيهِ، كَمَا هِيَ الحَالُ فِي أَبِي الحَسَنِ، كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلامِهِ فِي (الإبَانَة).

وعَلَى هذا فتَمَامُ تقليدِهِ اتِّباعُ مَا كَانَ عَلَيْهِ أخِيرًا، وَهُوَ التِزامُ مَذْهَبِ أهْلِ الحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ؛ لأَنَّهُ المَذْهَبُ الصَّحِيحُ الوَاجِبُ الاتِّبَاعِ الَّذِي التَزَمَ بِهِ أَبُو الحَسَنِ نَفْسُهُ.

والجَوَابُ عَنِ السُّؤالِ الثَّالِثِ مِنْ وَجْهَينِ:

الأَوَّلُ: أنَّ الحَقَّ لَا يُوزَنُ بالرِّجَالِ، وَإِنَّمَا يُوزَنُ الرِّجَالُ بالحَقِّ، هذا هُوَ الميزَانُ الصَّحِيحُ، وَإِنْ كَانَ لمَقَامِ الرِّجَالِ ومَراتِبِهِمْ أَثَرٌ فِي قَبُولِ أَقْوالِهِمْ كَمَا نَقْبَلُ خَبَرَ العَدْلِ، وَنَتَوقَّفُ فِي خَبَرِ الفَاسِقِ، لكِنْ لَيسَ هذا هُوَ الميزَانَ فِي كُلِّ حَالٍ، فَإِنَّ الإنسَانَ بَشَرٌ يَفُوتُهُ مِنْ كَمَالِ العِلْمِ، وقُوَّةِ الفَهْمِ مَا يَفُوتُهُ، فَقَدْ يكُونُ الرَّجُلُ دَيِّنًا، وَذَا خُلُقٍ، وَلَكِنْ يَكُونُ نَاقِصَ العِلْمِ، أَوْ ضَعِيفَ الفَهْمِ، فيفُوتُهُ مِنَ الصَّوابِ بقَدْرِ مَا حَصَلَ لَهُ مِنَ النَّقْصِ والضَّعفِ، أَوْ يكُونُ قَدْ نَشَأَ عَلَى طَرِيقٍ مُعيَّنٍ أو مَذْهَبٍ مُعيَّنٍ لَا يَكَادُ يَعرِفُ غيرَهُ، فيَظنُّ أَنَّ الصَّوابَ مُنْحَصِرٌ فِيهِ، ونحْوُ ذَلِكَ.

الثَّانِي: أَنَّنا إِذَا قَابَلْنَا الرِّجَالَ الَّذِينَ عَلَى طَرِيقِ الأَشَاعِرَةِ بالرِّجَالِ الَّذِينَ هُمْ عَلَى طَرِيقِ السَّلَفِ، وَجَدْنَا في هَذِهِ الطَّرِيقِ مَنْ هُمْ أَجَلُّ وأعظَمُ وأَهْدَى وأَقْوَمُ مِنَ الَّذِينَ عَلَى طَرِيقِ الأَشَاعِرَةِ، فالأَئمَّةُ الأربعَةُ أصحَابُ المذاهِبِ المتبُوعَةِ لَيْسُوا عَلَى طَرِيقِ الأَشَاعِرَةِ، وإِذَا ارْتَقَيْتَ إِلَى مَنْ فَوقَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ لَمْ تَجِدْهُمْ عَلَى طَرِيقِ الأَشَاعرَةِ، وإِذَا عَلَوتَ إِلَى عَصْرِ الصَّحَابَةِ والخُلفَاءِ الأربعَةِ الرَّاشِدِينَ لَمْ تَجِدْ فِيهِمْ مَنْ حَذَا حَذْوَ الأَشَاعِرَةِ في أسماءِ اللهِ تعَالَى وصِفَاتِهِ وَغيرِهِمَا ممَّا خَرَجَ بِهِ الأَشَاعِرَةُ عَنْ طَرِيقِ السَّلفِ.

ونَحْـنُ لَا نُنكِـرُ أَنَّ لبعضِ العُلَماءِ المُنتَسِبِينَ إِلَى الأشعريِّ قَـدَمَ صِـدْقٍ فِي الإِسلَامِ، والذَّبَّ عَنْهُ، والعِنَايَةِ بكِتَابِ اللهِ تعَالَى، وبسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ رِوَايَةً ودِرَايَةً، والحِرْصِ عَلَى نَفْعِ المُسلِمِينَ وهِدَايَتِهِمْ، وَلَكِن هذا لَا يَسْتلزِمُ عِصْمَتَهُمْ مِنَ الخَطَإِ فيمَا أخطَؤُوا فِيهِ، ولَا قَبولَ قولِهِمْ فِي كُلِّ مَا قَالُوهُ، ولَا يَمْنَعُ مِنْ بَيَانِ خَطَئِهِمْ وَرَدِّهِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ بَيَانِ الحَقِّ، وهِدَايَةِ الخَلْقِ.

ولَا نُنْكِرُ أيضًا أنَّ لبعضِهِمْ قَصْدًا حَسَنًا فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وخَفِيَ عَلَيْهِ الحَقُّ فِيهِ، ولكِنْ لَا يَكْفِي لقَبولِ القَولِ حُسْنُ قصدِ قَائِلِهِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يكُونَ مُوافِقًا لشريعَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإِنْ كَانَ مُخَالِفًا لَهَا وَجَبَ رَدُّهُ عَلَى قَائِلِهِ كَائِنًا مَنْ كَانَ؛ لقَولِ النَّبيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»[1].

ثُمَّ إِنْ كَانَ قَائِلُهُ مَعرُوفًا بالنَّصيحَةِ والصِّدْقِ فِي طَلَبِ الحَقِّ اعْتُذِرَ عنْهُ في هَذِهِ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨/ ١٨)، وأخرجه بمعناه البخاري في كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

المُخَالَفَةِ، وإلَّا عُومِلَ بِمَا يستحِقُّهُ بسُوءِ قَصْدِهِ ومُخَالَفَتِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ تُكفِّرُونَ أهْلَ التَّأويلِ أَوْ تُفسِّقُونَهُمْ؟

قُلْنَا: الحُكْمُ بالتَّكفِيرِ والتَّفسِيقِ لَيْسَ إلَيْنَا، بَلْ هُوَ إلَى اللهِ تعَالَى ورَسُولِهِ ﷺ، فَهُوَ مِنَ الأحْكَامِ الشَّرعيَّةِ الَّتِي مَردُّهَا إلَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ، فيَجِبُ التَّثبُّتُ فِيهِ غايَةَ التَّثبُّتِ، فَلا يُكفَّرُ وَلا يُفسَّقُ إلَّا مَنْ دَلَّ الكِتَابُ والسُّنَّةُ عَلَى كُفْرِهِ أَوْ فِسْقِهِ.

والأصْلُ في المُسلِمِ الظَّاهِرِ العدَالَةِ بَقاءُ إسلَامِهِ، وبقَاءُ عَدَالَتِهِ حتَّى يتحقَّقَ زَوَالُ ذَلِكَ عَنْهُ بمُقْتَضَى الدَّلِيلِ الشَّرعيِّ، ولَا يَجُوزُ التَّساهُلُ فِي تكفِيرِهِ أَوْ تَفْسِيقِهِ؛ لأَنَّ فِي ذَلِكَ محْذُورَينِ عَظِيمَينِ:

أحدُهُمَا: افْتِرَاءُ الكَذِبِ عَلَى اللهِ تَعَالَى فِي الحُكْمِ، وَعَلَى المَحْكُومِ عَلَيْهِ فِي الوَصْفِ الَّذِي نبَزَهُ بِهِ.

الثَّانِي: الوُقُوعُ فِيمَا نبَزَ بِهِ أخَاهُ إِنْ كَانَ سَالِمًا مِنْهُ، فَفِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَفَّرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجعَتْ عَلَيْهِ»[1]، وفِيهِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفْرِ أَوْ قَالَ: عَدُوَّ اللهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ»[2].

وعَلَى هذا فيَجِبُ قَبْلَ الحُكْمِ عَلَى المُسلم بكُفْرٍ أَوْ فِسْقٍ أَنْ يُنظَرَ في أَمْرَينِ:

---

(١) أخرجهما مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر! رقم (٦٠).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر! رقم (٦١).

أحدُهُمَا: دَلالَةُ الكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ هذا القَوْلَ أَوِ الفِعْلَ مُوجِبٌ للكُفْرِ أَوِ الفِسْقِ.

الثَّانِي: انطبَاقُ هـذا الحُكْـمِ عَلَى القَائِلِ المُعيَّنِ أَوِ الفَاعِـلِ المُعيَّنِ، بحَيْثُ تَتمُّ شُروطُ التَّكفِيرِ أَوِ التَّفسِيقِ في حَقِّهِ، وتَنْتَفِي المَوَانِعُ.

ومِنْ أهمِّ الشُّروطِ: أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بمُخَالَفَتِهِ الَّتِي أوجبَتْ أَنْ يكُونَ كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا؛ لقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥]، وقولِهِ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۚ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [التوبة:١١٥-١١٦]، ولهذا قَالَ أَهْلُ العِلْمِ: لَا يَكْفُر جَاحِدُ الفَرَائِضِ إذَا كَانَ حَدِيثَ عهْدٍ بإسلَامٍ حتَّى يُبيَّنَ لَهُ.

ومِنَ المَوانِعِ: أَنْ يَقَعَ مَا يُوجِبُ الكُفْرَ أَوِ الفِسْقَ بغَيْرِ إرَادةٍ مِنْهُ، ولذَلِكَ صُورٌ:

مِنْهَا: أَنْ يُكْرَهَ عَلَى ذَلِكَ، فيفْعَلَهُ لدَاعِي الإكرَاهِ لَا اطمِئْنَانًا بِهِ، فَلَا يكفُرُ حِينَئذٍ؛ لقَولِهِ تعَالَى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل:١٠٦].

ومِنْهَا: أَنْ يُغلَقَ عَلَيْهِ فِكرُهُ، فَلَا يَدْرِي مَا يَقُولُ؛ لشِدَّةِ فَرَحٍ أَوْ حُزْنٍ أَوْ خَوفٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

وَدَلِيلُهُ: مَا ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ مُسلِمٍ) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ، وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وشَرَابُهُ، فَأَيِسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، قَدْ أَيِسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الفَرَحِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي، وأَنَا رَبُّكَ! أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الفَرَحِ»[١].

قَالَ شَيْخُ الإِسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ص١٨٠ ج١٢ فِي (مَجْمُوعِ الفَتَاوَى) لابنِ قَاسِمٍ: «وَأَمَّا التَّكفِيرُ فالصَّوابُ أَنَّ مَنِ اجْتَهَدَ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وقَصَدَ الحَقَّ فأَخْطَأَ، لَمْ يَكفُرْ، بَلْ يُغفَرُ لَهُ خَطَؤُهُ، ومَنْ تَبيَّنَ لَهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، فشَاقَّ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبيَّنَ لَهُ الهُدَى، واتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ المُؤْمِنينَ فهُوَ كَافِرٌ، ومَنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ، وقَصَّرَ فِي طَلَبِ الحَقِّ، وتَكَلَّمَ بِلَا عِلْمٍ، فهُوَ عَاصٍ مُذنِبٌ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ فَاسِقًا، وَقَدْ يكُونُ لَهُ حَسَنَاتٌ تَرجُحُ عَلَى سيِّئَاتِهِ» اهـ.

وَقَالَ فِي ص٢٢٩ ج٣ مِنَ المجمُوعِ المذكُورِ في كَلَامٍ لَهُ: «هذا مَعَ أَنِّي دَائمًا - ومَنْ جَالَسَنِي يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنِّي - أَنِّي مِنْ أعظَمِ النَّاسِ نَهيًا عَنْ أَنْ يُنسَبَ مُعيَّنٌ إِلَى تَكْفِيرٍ وتَفْسِيقٍ ومَعْصِيَةٍ، إِلَّا إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ الرِّسالِيَّةُ الَّتِي مَنْ خَالَفَهَا كَانَ كَافِرًا تَارَةً، وفَاسِقًا أُخرَى، وعَاصِيًا أُخرَى، وإِنِّي أُقرِّرُ أَنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لِهَذِهِ الأُمَّةِ خطَأَهَا، وذَلِكَ يَعُمُّ الخَطَأَ فِي المَسَائِلِ الخَبرِيَّةِ القَولِيَّةِ والمَسَائِلِ العَمليَّةِ، وَمَا زَالَ السَّلَفُ يَتنَازَعُونَ فِي كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ المَسَائِلِ، وَلَمْ يَشْهَدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى أَحَدٍ

(١) أخرجه مسلم في كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة، رقم (٢٧٤٧).

لَا بِكُفْرٍ، وَلَا بِفِسْقٍ، وَلَا بمَعْصِيةٍ» وذَكَرَ أمثِلَةً، ثُمَّ قَالَ: «وَكُنْتُ أُبيِّن أنَّ مَا نُقِلَ عَنِ السَّلَفِ والأئمَّةِ مِنْ إطْلَاقِ القَوْلِ بتكفِير مَنْ يقُولُ كَذَا وَكَذَا، فهُوَ أيضًا حقٌّ، لَكِنْ يَجِبُ التَّفريقُ بَيْنَ الإطْلَاقِ والتَّعْيينِ».

إلَى أَنْ قَالَ: «والتَّكفِيرُ هُوَ مِنَ الوَعِيدِ؛ فإنَّهُ وإنْ كَانَ القَولُ تكْذِيبًا لِمَا قَالَهُ الرَّسُولُ ﷺ، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ الرَّجُل حَدِيث عَهْدٍ بإسلَام، أَوْ نَشَأَ ببادِيَةٍ بعيدَةٍ، ومِثْلُ هذا لَا يُكفَّرُ بجَحْدِ مَا يَجحَدُهُ حتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الحُجَّةُ، وَقَدْ يكُونُ الرَّجُلُ لَمْ يَسْمَعْ تِلْكَ النُّصوصَ، أَوْ سَمِعَهَا وَلَمْ تَثْبُتْ عِنْدَهُ، أَوْ عَارَضَهَا عنْدَهُ مُعارِضٌ آخَرُ، أَوْجَبَ تَأويلَهَا وإنْ كَانَ مُخْطِئًا.

وكُنْتُ دَائمًا أذكُرُ الحَدِيثَ الَّذِي فِي (الصَّحيحَينِ) فِي الرَّجُلِ الَّذِي قَالَ: «**إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي، ثُمَّ اسْحَقُونِي، ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الْيَمِّ، فَوَاللهِ لِئَنْ قَدَرَ اللهُ عَلَيَّ لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا مِنَ العَالَمِينَ، فَفَعَلُوا بِهِ ذَلِكَ، فَقَالَ اللهُ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: خَشْيَتُكَ، فَغفَرَ لَهُ**»[1]، فهذا رَجُلٌ شَكَّ فِي قُدْرَةِ اللهِ، وَفِي إعَادَتِهِ إذا ذُرِّيَ، بَلِ اعتَقَدَ أنَّهُ لَا يُعَادُ، وهذا كُفْرٌ باتِّفَاقِ المُسلِمِينَ، لكِنْ كَانَ جَاهِلًا لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ، وَكَانَ مُؤْمِنًا يَخَافُ اللهَ أَنْ يُعَاقِبَهُ، فَغفَرَ لَهُ بذَلِكَ.

والمُتأوِّلُ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ، الحَرِيصُ عَلَى مُتَابعَةِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْلَى بالمغْفِرَةِ مِنْ مِثْلِ هذا» اهـ.

وبهذا عُلِمَ الفَرْقُ بَيْنَ القَولِ والقَائِلِ، وبَيْنَ الفِعْلِ والفَاعِلِ، فلَيْسَ كُلُّ قَولٍ

(١) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، رقم (٣٤٨١) (٣٤٧٨)، ومسلم في كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله، رقم (٢٧٥٦) (٢٧٥٧) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

أَوْ فِعْلٍ يَكُونُ فِسْقًا أَوْ كُفْرًا يُحْكَمُ عَلَى قَائِلِهِ أَوْ فَاعِلِهِ بذَلِكَ.

قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ص١٦٥ ج٣٥ مِنْ (مَجْمُوعِ الفَتَاوَى): «وأصْلُ ذَلِكَ أنَّ المقَالَةَ الَّتِي هِيَ كُفْرٌ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ والإجمَاعِ يُقَالُ: هِيَ كُفْرٌ، قَوْلًا يُطلَقُ كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ الدَّلَائِلُ الشَّرعيَّةُ؛ فإنَّ الإيمَانَ مِنَ الأَحْكَامِ المُتلقَّاةِ عَنِ اللهِ ورَسُولِهِ، لَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا يَحْكُمُ فِيهِ النَّاسُ بظُنُونِهِمْ وأَهْوَائِهِمْ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُحكَمَ فِي كُلِّ شَخْصٍ قَالَ ذَلِكَ بأَنَّهُ كَافِرٌ حَتَّى يَثْبُتَ فِي حَقِّهِ شُروطُ التَّكفِيرِ، وتَنْتَفِيَ مَوانِعُهُ، مِثْل مَنْ قَالَ: إنَّ الخَمْرَ أَوِ الرِّبَا حَلالٌ؛ لقُربِ عَهْدِهِ بالإسلَامِ، أَوْ لنُشوئِهِ فِي بَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ، أَوْ سَمِعَ كَلَامًا أَنْكَرَهُ، وَلَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّهُ مِنَ القُرآنِ الكَرِيمِ، وَلَا أَنَّهُ مِنْ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، كَمَا كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يُنكِرُ أَشياءَ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهَا».

إِلَى أَنْ قَالَ: «فَإِنَّ هَؤُلاءِ لَا يكفُرُونَ حتَّى تقُومَ علَيْهِمُ الحُجَّةُ بالرِّسالَةِ، كَمَا قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]، وقَدْ عفَا اللهُ لهَذِهِ الأُمَّةِ عَنِ الخَطَإِ والنِّسيَانِ» اهـ كلَامُهُ.

وَبِهذا عُلِمَ أنَّ المَقالَةَ أو الفِعْلَةَ قَدْ تكُون كُفرًا أو فِسقًا، وَلَا يَلْزم مِنْ ذَلكَ أَنْ يَكُونَ القَائمُ بها كَافرًا أو فاسقًا، إمَّا لِانْتفَاء شَرْط التَّكْفير أَو التَّفْسيق، أَوْ وُجُود مَانعٍ شَرْعيٍّ يَمْنعُ منه، لَكن مَنِ انْتسَبَ إِلَى غَيْر الإسلَام أُعْطِي أَحْكَام الكُفَّار في الدُّنْيَا، ومَنْ تبيَّنَ لَهُ الحَقُّ، فأصرَّ عَلَى مُخالفَتِهِ تبَعًا لاعتقَادٍ كَانَ يعتقِدُهُ أو متبُوعٍ كَانَ يُعظِّمُه أَوْ دُنيا كَانَ يُؤثِرُهَا، فإِنَّهُ يَستحِقُّ مَا تَقْتَضِيهِ تِلْكَ المُخالَفَةُ مِنْ كُفرٍ أَوْ فُسُوقٍ.

فَعَلَى المُؤمِنِ أَنْ يَبْنِيَ مُعتَقَدَهُ وعَمَلَهُ عَلَى كِتَابِ اللهِ تعالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيَجعلُهمَا إمامًا لَهُ يستَضِيءُ بنُورِهِمَا، ويَسِيرُ عَلَى مِنْهَاجِهِمَا؛ فإنَّ ذَلِكَ هُوَ الصِّرَاطُ المُستَقِيمُ الَّذِي أَمَر اللهُ تعَالَى بِهِ فِي قَولِهِ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام:١٥٣].

وليَحْذَرْ مَا يَسلُكُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ كَونِهِ يَبْنِي مُعتَقَدَهُ أَوْ عَمَلَهُ عَلَى مذهَبٍ مُعيَّنٍ، فَإِذَا رَأَى نُصُوصَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ عَلَى خِلَافِهِ حَاوَلَ صَرْفَ هَذِهِ النُّصوصِ إِلَى مَا يُوافِقُ ذَلِكَ المذهَبَ عَلَى وُجُوهٍ مُتعسَّفَةٍ، فيَجْعَلُ الكِتَابَ والسُّنَّةَ تابعَيْنِ لَا مَتبُوعَيْنِ، وَمَا سِوَاهُمَا إمَامًا لَا تَابعًا، وهَذِهِ طَرِيقٌ مِنْ طُرُقِ أَصْحَابِ الهَوَى، لَا أَتبَاعِ الهُدَى، وَقَدْ ذَمَّ اللهُ هَذِهِ الطَّرِيقَ في قَولِهِ: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون:٧١].

والنَّاظِرُ في مَسَالِكِ النَّاسِ فِي هذا البَابِ يَرَى العَجَبَ العُجَابَ، ويَعرِفُ شِدَّةَ افْتِقَارِهِ إِلَى اللُّجُوءِ إِلَى رَبِّهِ فِي سُؤالِهِ الهِدَايَةَ والثَّبَاتَ عَلَى الحَقِّ، والاستِعَاذَةِ مِنَ الضَّلَالِ والانْحِرَافِ.

ومَنْ سَأَلَ اللهَ تعَالَى بِصِدْقٍ وافْتِقَارٍ إِلَيْهِ عَالِمًا بغِنَى رَبِّهِ عَنْهُ، وافتقَارِهِ هُوَ إِلَى رَبِّهِ، فهُوَ حَرِيٌّ أَنْ يَسْتَجِيبَ اللهُ تعَالَى لَهُ سُؤْلَهُ، يقُولُ اللهُ تعالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة:١٨٦].

فنسأَلُ اللهَ تعَالَى أَنْ يجعَلَنَا ممَّنْ رَأَى الحقَّ حَقًّا واتَّبعَهُ، ورَأى البَاطِلَ بَاطِلًا واجْتَنبَهُ، وأَنْ يَجْعَلَنَا هُدَاةً مُهتدِينَ، وصُلَحَاءَ مُصلِحِينَ، وأَلَّا يُزيغَ قُلوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا، ويهَبَ لَنَا مِنْهُ رَحْمَةً، إِنَّهُ هُوَ الوَهَّابُ.

والحمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ الَّذِي بنِعمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، والصَّلَاةُ والسَّلامُ عَلَى نَبِيِّ الرَّحْمَةِ وهَادِي الأُمَّةِ إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ بإِذْنِ رَبِّهِمْ، وَعَلَى آلِهِ وأصحَابِهِ ومَنْ تَبِعَهُمْ بإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

تَمَّ فِي اليَومِ الخَامِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ سَنَةَ ١٤٠٤هـ.

بقَلَمِ مُؤَلِّفِهِ الفَقِيرِ إِلَى اللهِ
مُحَمَّد الصَّالِح العُثَيْمِين

***

نَصُّ الكَلِمَةِ الَّتِي نَشَرْنَاهَا فِي (مَجلَّةِ الدَّعوةِ) السُّعوديَّةِ في عدد (٩١١) الصَّادِرِ يومَ الاثْنَينِ المُوافِقِ ٠٤/ ٠١/ ١٤٠٤هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمْدُ للهِ نحمَدُهُ، ونَسْتَعِينُهُ، ونَسْتغْفِرُهُ، وَنتُوبُ إِلَيْهِ، ونعُوذُ باللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، ومِنْ سيِّئَاتِ أعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فلَا مُضلَّ لَهُ، ومَنْ يُضلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وأشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وأشْهَدُ أَنَّ محمدًا عبدُهُ ورَسُولُهُ، صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وأَصْحَابِهِ ومَنْ تَبِعَهُم بإحسَانٍ وَسلَّم تَسْلِيمًا.

أمَّا بَعْدُ:

فَقَدْ كُنَّا تكَلَّمْنا في بعْضِ مجَالِسِنَا عَلَى مَعْنَى مَعِيَّةِ اللهِ تعَالَى لخَلْقِهِ، ففَهِمَ بعْضُ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ مَا لَيْسَ بِمَقْصُودٍ لَنَا، وَلَا مُعْتَقَدٍ لَنَا، فكَثُرَ سُؤالُ النَّاسِ وتَساؤُلُهم: مَاذَا يُقَالُ في مَعِيَّةِ اللهِ لخَلْقِهِ؟

وإنَّنَا:

أ- لِئلَّا يَعْتقدَ مُخْطِئٌ أو خَاطِئٌ فِي مَعيَّةِ اللهِ مَا لَا يَليقُ بِهِ.

ب- ولِئَلَّا يَتقوَّلَ علَيْنَا مُتقوِّلٌ مَا لَمْ نَقُلْهُ، أَوْ يَتَوهَّمَ وَاهِمٌ فِيمَا نَقُولُهُ مَا لَمْ نَقْصِدْهُ.

ج- ولبَيَانِ مَعْنَى هَذِهِ الصِّفَةِ العَظِيمَةِ الَّتِي وَصفَ اللهُ بِهَا نَفْسَهُ في عِدَّةِ آياتٍ مِنَ القُرآنِ الكَرِيمِ، ووَصَفَهُ بِهَا نَبِيُّهُ مُحَمَّدٌ ﷺ.

نُقرِّرُ ما يأتي:

أوَّلًا: مَعِيَّةُ اللهِ تَعَالَى لخَلْقِهِ ثَابِتَةٌ بالكِتَابِ، والسُّنَّةِ، وإجماعِ السَّلَفِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨]، وَقَالَ تعالَى لموسَى وَهارُونَ حِيْنَ أرْسَلَهُما إِلَى فِرْعونَ: ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦]، وقَالَ عَنْ رَسُولِهِ محمَّدٍ ﷺ: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]، وقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْضَلُ الْإِيمَانِ: أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ»[1]، حسَّنَهُ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ فِي (العَقِيدَةِ الوَاسطيَّة)[2]، وَضَعَّفَهُ بعضُ أهْلِ العِلْمِ، وسَبَقَ قَرِيبًا مَا قَالَهُ اللهُ تعالَى عَنْ نبيِّهِ مِنْ إثْبَاتِ المَعيَّةِ لَهُ، وقَدْ أجْمَعَ السَّلَفُ عَلَى إثْبَاتِ مَعِيَّةِ اللهِ تَعَالَى لخَلْقِهِ.

ثانيًا: هَذِهِ المَعيَّةُ حَقٌّ عَلَى حقيقَتِهَا، لكِنَّهَا مَعيَّةٌ تَلِيقُ باللهِ تَعَالَى، ولَا تُشْبِهُ مَعيَّةَ أيِّ مَخْلُوقٍ لمَخْلُوقٍ؛ لقَولِهِ تعالَى عَنْ نفْسِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وقَوْلِهِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، وقَولِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤]، وكسَائِرِ صِفَاتِهِ الثَّابتَةِ لَهُ حقيقَةً عَلَى وَجْهٍ يَلِيقُ بِهِ، ولَا تُشبِهُ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ: «أَهْلُ السُّنَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَى الصِّفَاتِ الوَارِدَةِ كُلِّهَا فِي القُرْآنِ

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/ ٣٣٦) رقم (٨٧٩٦) من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٠).

الكَرِيمِ والسُّنَّةِ، والإِيمَانِ بِهَا، وحَمْلِهَا عَلَى الحَقِيقَةِ لا عَلَى المَجَازِ؛ إِلَّا أَنَّهُم لَا يُكَيِّفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، ولَا يَحُدُّونَ فِيْهِ صِفَةً مَحْدُودَةً» اهـ نَقَلَهُ عنْهُ شَيخُ الإِسلَامِ ابْنُ تيميَّةَ فِي (الفَتْوَى الحَمَوِيَّة) ص٨٧ من المجلَّدِ الخَامِس مِنْ (مجمُوعِ الفَتَاوَى) لابنِ قَاسِمٍ.

وقَالَ شَيْخُ الإسلَامِ فِي هَذِهِ الفَتْوَى ص١٠٢ مِنَ المُجلَّدِ المذكُورِ: «وَلَا يَحْسَبُ الحَاسِبُ أَنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ -يَعْنِي: مِمَّا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ- يُنَاقِضُ بعضُهُ بعْضًا الْبَتَّةَ، مِثْلُ أَنْ يقُولَ القَائِلُ: مَا فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِنْ أَنَّ اللهَ فَوْقَ العَرْشِ يُخَالِفُهُ الظَّاهِرُ مِنْ قَولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، وقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ»[1]، ونحْوِ ذَلِكَ؛ فإِنَّ هذا غَلَطٌ، وذَلِكَ أَنَّ اللهَ معَنَا حَقِيقَةً، وهُوَ فَوْقَ العَرْشِ حَقِيقَةً، كَمَا جَمَعَ اللهُ بينَهُمَا في قَوْلِهِ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٤]، فأَخْبَرَ أَنَّهُ فَوْقَ العَرْشِ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ، وَهُوَ مَعَنَا أَيْنَمَا كُنَّا، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ الأَوْعَالِ: «وَاللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»[2].

وذَلِكَ أَنَّ كَلِمَةَ (مَعَ) في اللُّغَةِ إذَا أُطلِقَتْ، فلَيْسَ ظَاهِرُهَا في اللُّغَةِ إِلَّا المُقَارَنَةَ المُطلَقَةَ مِنْ غَيرِ وُجُوبِ مُمَاسَّةٍ أَوْ مُحَاذَاةٍ عَنْ يَمِينٍ أَوْ شِمَالٍ، فَإِذَا قُيِّدَتْ بمَعْنًى مِنَ المَعَانِي دلَّتْ عَلَى المُقَارنَةِ فِي ذَلِكَ المَعْنَى، فَإِنَّهُ يُقَالُ: مَا زِلْنَا نَسِيرُ والقَمَرُ مَعَنَا. أَوْ: والنَّجمُ مَعَنَا. ويُقَالُ: هذا المَتَاعُ مَعِي. لِمُجَامَعَتِهِ لَكَ، وإِنْ كَانَ فَوْقَ رَأْسِكَ، فَاللهُ مَعَ خَلْقِهِ حقيقَةً، وهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ حقيقَةً» اهـ كَلَامُهُ.

---

(١) تقدم تخريجه ص(٦٢).

(٢) سبق تخريجه ص(٦٢).

ثَالِثًا: هَذِهِ المَعيَّةُ تَقْتَضِي الإِحَاطَةَ بالخَلْقِ عِلْمًا، وقُدْرَةً، وسَمْعًا، وبَصَرًا، وسُلْطَانًا، وتَدْبِيرًا، وَغَيرَ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبوبِيَّتِهِ، إِنْ كَانَتِ المَعيَّةُ عَامَّةً لَمْ تُخَصَّ بشَخْصٍ أَوْ وَصْفٍ؛ كَقَوْلِهِ تعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، وقَولِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧].

فَإِنْ خُصَّتْ بشَخْصٍ أَوْ وَصْفٍ اقْتَضَتْ مَعَ ذَلِكَ النَّصرَ والتَّأْييدَ والتَّوفِيقَ والتَّسدِيدَ[1].

مثَالُ المَخْصُوصَةِ بشَخْصٍ: قَوْلُهُ تَعَالَى لِمُوسَى وهَارُونَ: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦]، وقَوْلُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠].

ومثَالُ المخْصُوصَةِ بوَصْفٍ: قولُهُ تعَالَى: ﴿وَٱصْبِرُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال:٤٦]، وأمثالُهُ في القُرآنِ الكَريمِ كَثِيرَةٌ.

قَالَ شَيخُ الإِسلَامِ ابنُ تيميَّةَ فِي (الفَتْوَى الحَمَويَّة) ص١٠٣ مِنَ المُجلَّدِ الخَامِسِ مِنْ (مجمُوعِ الفَتَاوى) لابنِ قَاسِمٍ قَالَ: «ثُمَّ هَذِهِ المَعيَّةُ تَخْتَلِفُ أحكَامُهَا بحَسَبِ المَوارِدِ، فلَمَّا قَالَ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ [الحديد:٤] إلَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ دَلَّ ظَاهِرُ الخِطَابِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ المَعيَّةِ ومُقتَضاها أَنَّهُ مُطَّلِعٌ عَلَيكُمْ،

---

(١) ذكر المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تَعْلِيقِه على الحَدِيثِ ذي الرَّقم (٧٤٠٥) من (صحيح البُخاريِّ) أنَّ من أَقْسَام المَعِيَّة: مَعِيَّةٌ خَاصَّةٌ، لكنَّها للتَّهْدِيدِ، مثلُ قَوْلِه تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ﴾ يعني: في اللَّيَالِي ﴿مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾.

شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، ومُهَيمِنٌ عَالِمٌ بِكُمْ، وهذا مَعْنَى قَولِ السَّلَفِ: إنَّهُ مَعَهُمْ بعِلْمِهِ، وهذا ظَاهِرُ الخِطَابِ وحقيقَتُهُ» قَالَ: «ولَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لصَاحِبِهِ فِي الغَارِ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ كَانَ هَذَا أيضًا حَقًّا عَلَى ظَاهِرِهِ، وَدَلَّتِ الحَالُ عَلَى أنَّ حُكْمَ هَذِهِ المَعيَّةِ هُنَا مَعيَّةُ الاطِّلَاعِ والنَّصْرِ والتَّأييدِ، وكذَلِكَ قَولُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨]، وَكذَلِكَ قولُهُ لُموسَى وهَارُونَ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦]، هُنَا المَعيَّةُ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَحُكْمُهَا فِي هَذِهِ المَواطِنِ النَّصرُ والتَّأييدُ» إِلَى أَنْ قَالَ: «ففَرْقٌ بَيْنَ مَعْنَى المَعيَّةِ ومُقْتَضَاهَا، ورُبَّمَا صَارَ مُقْتَضَاهَا مِنْ مَعْنَاهَا، فيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ المَواضِعِ» اهـ.

وقَالَ مُحَمَّدُ ابْنُ المَوْصِلِيِّ فِي كِتَابِ (اسْتعجَال الصَّواعِقِ المُرسَلَةِ عَلَى الجَهْمِيَّةِ والمُعطِّلَةِ) لابنِ القَيِّمِ فِي المِثَالِ التَّاسِعِ ص٤٠٩ ط. الإمَام: «وغَايَةُ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ (مَعَ) المُصاحَبَةُ والمُوافقَةُ والمُقَارَنَةُ فِي أَمْرٍ مِنَ الأُمُورِ، وهَذَا الاقْتِرَانُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بحَسَبِهِ، ويلزَمُهُ لَوَازِمُ بحَسَبِ مُتعلَّقِهِ، فَإِذَا قِيلَ: «اللهُ مَعَ خَلْقِهِ» بطَرِيقِ العُمُومِ كَانَ مِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ عِلْمُهُ بِهِمْ، وتَدْبِيرُهُ لَهُمْ، وقُدْرَتُهُ عَلَيْهِمْ، وإِذَا كَانَ ذَلِكَ خَاصًّا كقَولِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨] كَانَ مِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ معيَّتُهُ لَهُمْ بالنُّصرَةِ والتَّأييدِ والمَعُونَةِ.

فَمَعيَّةُ اللهِ تَعَالَى مَعَ عَبْدِهِ نَوْعَانِ: عَامَّةٌ وخَاصَّةٌ، وقَدِ اشْتَمَلَ القُرْآنُ الكَرِيمُ عَلَى النَّوْعَينِ، ولَيْسَ ذَلِكَ بطَرِيقِ الاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ، بَلْ حقيقَتُهَا مَا تَقَدَّم مِنَ الصُّحبَةِ اللَّائقَةِ» اهـ.

وذَكَرَ ابْنُ رَجَبٍ فِي شَرْحِ الحَدِيثِ التَّاسِعَ عَشَرَ مِنَ (الأَرْبَعِينَ النَّوويَّة) أَنَّ المعيَّةَ

الخَاصَّةَ تَقْتَضِي النَّصْرَ والتَّأييدَ والحِفْظَ والإعَانَةَ، وأنَّ العَامَّةَ تَقْتَضِي عِلْمَهُ واطِّلَاعَهُ ومُراقَبَتَهُ لأَعْمالِهِمْ.

وقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ آيَةِ المعيَّةِ فِي سُورَةِ المُجادَلَةِ: «ولهذا حَكَى غيرُ وَاحِدٍ الإجْمَاعَ عَلَى أنَّ المُرادَ بهَذِهِ المَعيَّةِ معيَّةُ عِلْمِهِ» قَالَ: «وَلَا شَكَّ فِي إرَادَةِ ذَلِكَ، وَلكِنَّ سمْعَهُ أيضًا -مَعَ عِلْمِهِ بِهِمْ- وبصرَهُ نَافِذٌ فِيهِمْ، فهُوَ سُبْحَانَهُ مُطَّلِعٌ عَلَى خَلْقِهِ، لَا يَغِيبُ عنْهُ مِنْ أُمُورِهِمْ شَيْءٌ» اهـ.

رابِعًا: هَذِهِ المَعيَّةُ لَا تَقْتَضِي أَنْ يكُونَ اللهُ تَعَالَى مُخْتَلِطًا بالخَلْقِ أَوْ حَالًّا فِي أمْكِنَتِهِمْ، ولَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ؛ لأَنَّ هَذَا مَعْنًى بَاطِلٌ مُستَحِيلٌ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ولَا يُمكِنُ أَنْ يكُونَ مَعْنَى كَلَامِ اللهِ ورَسُولِهِ شَيئًا مُسْتَحِيلًا باطِلًا.

قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيمِيَّةَ فِي (العَقِيدَة الوَاسطيَّة) ص١١٥ ط. ثَالِثَة مِنْ شَرْح محمَّد خَلِيل الهرَّاس: «وَلَيْس مَعْنَى قَولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَنَّهُ مُختَلِطٌ بالخَلْقِ؛ فإنَّ هَذَا لَا تُوجِبُهُ اللُّغَةُ، بَلِ القَمَرُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهِ تَعَالَى مِنْ أصْغَرِ مَخْلُوقَاتِهِ، وهُوَ مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ، وهُوَ مَعَ المُسافِرِ وغَيْرِ المُسافِرِ أيْنَمَا كَانَ» اهـ.

ولَمْ يَذْهَبْ إِلَى هذا المَعْنَى البَاطِلِ إلَّا الحُلوليَّةُ مِنْ قُدمَاءِ الجَهْمِيَّةِ وغَيْرِهِمُ الَّذِينَ قَالُوا: إنَّ اللهَ بذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، تعَالَى اللهُ عَنْ قَولِهِمْ عُلُوًّا كَبِيرًا، و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥].

وقَدْ أنْكَرَ قَولَهمْ هذا مَنْ أدْرَكَهُ مِنَ السَّلَفِ والأئمَّةِ؛ لِمَا يلزَمُ عَلَيْهِ مِنَ اللَّوازِمِ البَاطِلَةِ المُتضمِّنَةِ لوَصْفِهِ تعَالَى بالنَّقَائِصِ وإنكَارِ عُلـوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وكَيْفَ يُمكِـنُ أن يَقُولَ قَائِلٌ: إنَّ اللهَ تَعالَى بذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، أَوْ إنَّهُ مُختلِطٌ بالخَلْقِ، وهُـوَ سبحَانَهُ

قَدْ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]؟!

خامسًا: هَذِهِ المعيَّةُ لَا تُنَاقِضُ مَا ثَبَتَ للهِ تَعَالَى مِنْ عُلُوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ، واستِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ ثَبَتَ لَهُ العُلوُّ المُطلَقُ: عُلوُّ الذَّاتِ، وعُلوُّ الصِّفَةِ، قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، وقَالَ تَعالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النحل:٦٠].

وقَدْ تَضافَرَتِ الأَدِلَّةُ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ والعَقْلِ والفِطْرَةِ عَلَى عُلُوِّ اللهِ تَعَالَى.

أمَّا أدلَّةُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَلَا تَكَادُ تُحصَرُ، مِثْلُ قولِهِ تعَالَى: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ [غافر:١٢]، وقولِهِ تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨]، وقولِهِ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك:١٧]، وقولِهِ: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٤]، وقولِهِ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل:١٠٢]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الكَثِيرَةِ.

ومثلُ قولِهِ ﷺ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ»[١]، وقولِهِ: «وَالْعَرْشُ فَوْقَ المَاءِ، واللهُ فَوْقَ العَرْشِ»[٢]، وقولِهِ: «وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللهِ إِلَّا الطَّيِّبُ»[٣].

(١) تقدم تخريجه ص(٦٦).

(٢) أخرجه بمعناه أبو داود في كتاب السنة، باب في الجهمية، رقم (٤٧٢٣)، والترمذي في كتاب تفسير القرآن، باب سورة الحاقة، رقم (٣٣٢٠)، وابن ماجه في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٩٣)، وأحمد (١/ ٢٠٦) من حديث العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٣١)، والبخاري مُعلَّقًا في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾، رقم (٧٤٣٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومثْلُ إشَارَتِهِ إلَى السَّمَاءِ يـومَ عَرَفَةَ، يقُـولُ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»[١]، يَعْنِـي: عَلَى الصَّحَابَةِ حِيْنَ أَقرُّوا أَنَّهُ بلَّغ.

ومثلُ إقرارِهِ الجَارِيَةَ حِيْنَ سَأَلَهَا: «أَيْنَ اللهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. قَالَ: «أَعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»[٢]، إلَى غيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَحَادِيثِ الكَثِيرَةِ.

وأَمَّا الإجْمَاعُ فَقَدْ نَقَلَ إجمَاعَ السَّلَفِ عَلَى عُلوِّ اللهِ تعَالَى غيرُ واحِدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ.

وأَمَّا دلالَةُ العَقْلِ عَلَى عُلوِّ اللهِ تعَالَى فِلأَنَّ العُلوَّ صِفَةُ كَمَالٍ، والسُّفُولَ صِفَةُ نَقْصٍ، واللهُ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بالكَمَالِ، مُنزَّهٌ عَنِ النَّقْصِ.

وأَمَّا دَلالَةُ الفِطْرَةِ عَلَى عُلوِّ اللهِ تعَالَى فَإِنَّهُ مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو رَبَّهُ إِلَّا وَجَدَ مِنْ قَلبِهِ ضَرورَةً بالاتِّجاهِ إِلَى العُلوِّ مِنْ غَيْرِ دِرَاسَةِ كِتَابٍ، ولَا تَعْلِيمِ مُعلِّمٍ.

وهذا العُلـوُّ الثَّابِتُ للهِ تعالَى بهَذِهِ الأدِلَّـةِ القطعِيَّةِ لَا يُنَاقِضُ حقيقَةَ المَعِيَّةِ، وذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ اللهَ تعَالَى جَمَعَ بينَهُمَا لنَفْسِهِ في كِتَابِهِ المُبِينِ المنزَّهِ عَنِ التَّنَاقُضِ، ولَوْ كَانَا مُتَنَاقِضَينِ لَمْ يَجْمَعِ القُرآنُ الكَرِيمُ بينَهُمَا.

وكُلُّ شَيْءٍ فِي كِتَابِ اللهِ تعَالَى تَظُنُّ فيهِ التَّعارُضَ فِيمَا يَبْدُو لَكَ فأَعِدِ النَّظَرَ فِيهِ مرَّةً بَعْدَ أُخْرَى حتَّى يَتبيَّنَ لَكَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:٨٢].

---

(١) تقدم تخريجه ص(٦٦).

(٢) تقدم تخريجه ص(٦٦).

الثَّاني: أنَّ اجتماعَ المَعيَّةِ والعُلوِّ مُمكِنٌ في حَقِّ المخلُوقِ، فإنَّهُ يُقَالُ: «مَا زِلْنَا نَسيرُ والقمَرُ معَنَا» وَلَا يُعدُّ ذَلِكَ تَنَاقُضًا، ومِنَ المَعْلُوم أنَّ السَّائِرِينَ في الأَرْضِ، والقَمَرَ في السَّماءِ، فإِذَا كَانَ هذا مُمكِنًا في حَقِّ المخلُوقِ فَما بَالُكَ بالخَالِقِ المُحيطِ بكُلِّ شَيْءٍ؟!

قَالَ الشَّيْخُ محمَّد خَلِيل الهَرَّاس ص١١٥ في شَرْحِهِ (العَقِيدَة الواسطِيَّة) عِنْدَ قَولِ المُؤلِّفِ: «بَلِ القَمَرُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهِ تعَالَى، مِنْ أَصْغَرِ مخلُوقَاتِهِ، وهُوَ مَعَ المُسافِرِ وغَيْرِ المُسافِرِ أَيْنَما كَانَ» قَالَ: «وضَرَبَ لذَلِكَ مَثَلًا بالقَمَرِ الَّذِي هُوَ مَوضُوعٌ فِي السَّماءِ، وهُوَ مَعَ المُسافِرِ وغَيرِهِ أَيْنَمَا كَانَ» قَالَ: «فإِذَا جَازَ هذا فِي القَمَرِ -وهُوَ مِنْ أَصْغَرِ مخلُوقَاتِ اللهِ تعَالَى- أفَلَا يجُوزُ بالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّطِيفِ الخَبِيرِ الَّذِي أَحَاطَ بعِبَادِهِ عِلْمًا وقُدْرَةً، والَّذِي هُوَ شَهِيدٌ مُطَّلِعٌ عَلَيْهِمْ يَسْمَعُهُمْ ويَرَاهُمْ ويعلَمُ سِرَّهُم ونجْوَاهُم، بَلِ العَالَمُ كُلُّهُ سمَوَاتُهُ وأرضُهُ مِنَ العَرْشِ إِلَى الفَرْشِ بَيْنَ يَدَيْهِ كَأَنَّهُ بُنْدُقَةٌ فِي يَدِ أَحَدِنَا، أَفَلَا يجُوزُ لِمَنْ هذا شَأْنُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ، مَعَ كَوْنِهِ عالِيًا عَلَيْهِمْ، بَائِنًا مِنْهُمْ فَوْقَ عَرْشِهِ؟!» اهـ.

الوَجْهُ الثَّالث: أَنَّ اجْتِماعَ العُلوِّ والمَعيَّةِ لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ مُمتَنِعٌ فِي حَقِّ المخْلُوقِ، لَمْ يَلزَمْ أَنْ يكُونَ مُمتنِعًا في حَقِّ الخَالِقِ؛ فإِنَّ اللهَ لَا يُماثِلُهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

قَالَ شَيْخُ الإسلَامِ ابْنُ تيميَّةَ فِي (العَقِيدَة الوَاسطِيَّة) ص١١٦ ط. ثَالِثَة مِنْ شَرْح الهَرَّاس: «وَمَا ذُكِرَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِنْ قُربِهِ وَمَعيَّتِهِ لَا يُنَافِي مَا ذُكِرَ مِنْ عُلوِّهِ وفَوقِيَّتِهِ، فإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جمِيعِ نُعُوتِهِ، وهُوَ عَلِيٌّ فِي دُنُوِّهِ، قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ» اهـ.

وخُلاصَةُ القَوْلِ في هذا المَوضُوعِ كَمَا يَلِـي:

١ - أنَّ مَعيَّةَ اللهِ تَعَالَى لخَلْقِهِ ثَابِتَةٌ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ وَإِجمَاعِ السَّلَفِ.

٢ - أنَّهَا حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهَا عَلَى مَا يَلِيقُ باللهِ تعالَى مِنْ غَيْرِ أَنْ تُشبِهَ مَعيَّةَ المخلُوقِ للمَخْلُوقِ.

٣- أنَّهَا تَقْتَضِي إحَاطَةَ اللهِ تعَالَى بالخَلْـقِ عِلْمًا، وقُـدْرَةً، وسَمْـعًا، وبَصَرًا، وسُلْطَانًا، وتَدْبِيرًا، وغيرَ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبوبيَّتِهِ إنْ كَانَتِ المعيَّةُ عامَّةً، وتَقْتَضِي مَعَ ذَلِكَ نَصْرًا وتَأييدًا وتَوْفِيقًا وتَسْدِيدًا إنْ كَانَتْ خَاصَّةً.

٤ - أنَّهَا لَا تَقْتَضِي أَنْ يكُونَ اللهُ تعَالَى مُختلِطًا بالخَلْقِ، أَوْ حَالًّا فِي أمْكِنَتِهِمْ، ولَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بوجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ.

٥ - إذَا تَدبَّرْنَا مَا سَبَقَ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِ اللهِ تعَالَى مَعَ خَلْقِهِ حقيقَةً، وكَونِهِ فِي السَّماءِ عَلَى عَرْشِهِ حَقِيقَةً، سبحَانَهُ وبحمدِهِ لَا نُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ، هُوَ كَمَا أَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ أجمَعِينَ.

حَرَّرَهُ الفَقِيرُ إِلَى اللهِ تَعَالَى/ محمَّد الصَّالِح العُثَيمِين

في ٢٧/ ١١/ ١٤٠٣هـ

* * *

فِهرسُ الأحَادِيثِ

***

فِهْرِسُ الكِتَابِ

الموضوع **الصفحة**